المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مركز بحوث اللغة العربية وآدابها
مكة المكرمة



سلسلة بحوث اللغة العربية وآدابها



مواقف
ابن هشام الأنصاريّ من الجوهريّ

تأليف
الدكتور / محسن بن سالم العميري
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية
بجامعة أم القرى

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ / ١٩٩٦م

ⓒ جامعة أم القرى ، ١٤١٧ هـ .
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

العميري ، محسن بن سالم

مواقف ابن هشام الأنصاري من الجوهري ـ مكة المكرمة .

١٣٦ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٢ ـ ١٢٩ ـ ٠٣ ـ ٩٩٦٠

١ ـ اللغة العربية ـ النحو ٢ ـ اللغة العربية ـ الصرف أ ـ العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٧/٠١١٨

رقم الإيداع : ١٧/٠١١٨

ردمك ٢ ـ ١٢٩ ـ ٠٣ ـ ٩٩٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا ونبينا محمد؛ وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد.

فيسعدني أن أقدم بين يدي القارئ الكريم هذا البحث الموسوم بـ **«مواقف ابن هشام من الجوهريّ»** وهو يتناول -بمشيئة الله- قضايا في النحو والصرف والرواية والدلالة اللغوية مسوقة على هذا الترتيب، وتحت كل من هذه طائفة من المباحث ترتب حسب ما تثيره من آراء.

تسبقها هذه المقدمة فالتمهيد، وتتلوها الخاتمة إن شاء الله.

أما التمهيد فنستعرض فيه ما نقله أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري عن أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري [1]متابعًا له دون أن يثير مجالاً للبحث.

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أمور منها:

● أن الإمام الجوهري من كبار علماء اللغة، وهو حجة ومسلم له في هذا، غير أن شهرته في النحو والصرف ليست كشهرته في اللغة، ومما يسترعي النظر اهتمام ابن هشام -وهو من هو في النحو عند المتأخرين- بطائفة من آرائه في النحو والصرف والاشتقاق، ولم يعرض لهذا الجانب أحد من الدارسين.

(١) لست في حاجة إلى ترجمة لهذين العالمين، فهما أشهر من نار على علم، ومن أراد فلينظر ترجمة الجوهري في نزهة الألباء ٣٤٤، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٦، وترجمة ابن هشام النحوي في بغية الوعاة ٢/ ٦٨، وشذرات الذهب لابن العماد ٦/ ١٩١.

● أن استخراج آراء عالم ما في النحو والصرف من خلال معجم ألفه يستدعي البحث عن السبب في هذا، وربما كان اختيار ابن هشام للجوهريّ من بين اللغويين لما عرف عن مكانته في النحو والصرف، فقد قال عنه الثعالبي: «من أعاجيب الدنيا...، وهو إمام في علم لغة العرب»[1]، وقال عنه ابن بري: «الجوهريّ أنحى اللغويين»[2]. ثم رأيت بعض المتأخرين يؤكد هذه الحقائق فيقول عنه: «إمام المحراب اللغوي، وخطيب المنبر الصرفي»[3].

فاستخراج آرائه النحوية والصرفية من خلال معجمه اتجاه غير مألوف في أعمال السابقين، وإن أخذ به كثير من المعاصرين، فهل كان ابن هشام من رواد هذا الاتجاه؟ قضية تحتاج إلى تجلية وبحث.

● أن تتبع وقفات ابن هشام من الجوهريّ تبرز لنا ألوانًا من أساليب العلماء وتقويم الآراء بمتابعتها حينًا، ومخالفتها حينًا آخر، والتوقف فيها أحيانًا دون قطع.

هذه هي أهم الأمور التي دفعتني إلى سبر أغوار هذا الموضوع، مؤملاً أن يكون في هذا فائدة للبحث اللغوي عامة، والنحو والصرف خاصة، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

كتبه الفقير إلى ربه

محسن بن سالم العميري

---

(١) ينظر يتيمة الدهر ٤/ ٤٠٦.

(٢) انظر المزهر للسيوطي ١/ ٩٨.

(٣) انظر إضاءة الراموس لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ٢/ ٣٨.

التمهيد:

لابن هشام النحوي من آراء الجوهريّ مواقف متفاوتة ومتباينة، فنراه تارة متابعًا له ومعتمدًا عليه، وتارة يسوق آراءه ضمن آراء غيره من العلماء فيستحسنها، بل يفضلها على غيرها، وتارة ثالثة يعرضها دون تعليق، وأخرى رابعة يقف من بعض هذه الآراء موقف المفند والمخطّئ، فلا يبالي من أن يصم الجوهري بالوهم أو السهو أو الخطأ.

لذا آثرت أن أجمل -في هذا التمهيد- مواقفه التي عول فيها على الجوهريّ في مسائل الدلالة والرواية بشكل موجز، أما تلك المسائل التي اختلفت فيها الآراء ، وخالف فيها ابن هشام الجوهري أو وافقه فقد أفردناها في مباحث مستقلة، وبسطنا القول فيها، لنتبين مدار البحث فيها، ومن ثم الحكم عليها بالموافقة أو المعارضة، وهذه المباحث هي لب البحث وأساسه.

أما تلك التي عرضها عرضًا دون تعقيب يستحق الوقوف والمعالجة فمنها:

أوّلاً- اعتماده على الجوهريّ في تفسير طائفة من الكلمات التي وردت في قصيدة كعب بن زهير ﷺ، أو في غيرها من مؤلفاته العديدة، وهي:

١- العصران:

قال ابن هشام: «وأمّا قوله:

وأمطلـــه العصـــرين حتى يملّني   ويرضى بنصف الدين والأنف راغم

فحمله الجوهريّ على أول النهار وآخره، ولا يتعين، بل يصح حمله على

الليل والنهار»[١].

ونقول: إذا كان ابن هشام قد قبل تفسير الجوهريّ فليست هناك حاجة إلى تعقبه ، وعلى هذا النهج سار علماؤنا مفسرين ولغويين، فلا يرد قول عالم بآخر ما دام القولان صحيحين.

٢- الأحوذيّ، قال: «والأحوذيّ، بالحاء المهملة والذال المعجمة: السريع في كل ما أخذ فيه...، أو الخفيف في الشيء، حذقه فيه، حكاه الجوهري عن أبي عمرو»[٢].

٣- الغول، قال: «الغُول بالضم: كل شيء اغتال الإنسان فأهلكه، والمراد هنا الواحدة من السعالي...، والغَول بالفتح: ما يغتال الشيء ويذهب به. ومنه قولهم: الغضب غول الحلم، والحرب غول النفوس، وقوله تعالى: ﴿**لاَ فِيهَا غَوْلٌ**﴾[٣] أي: ليس فيها ما يغتال عقولهم، فيذهب بها...، وقال الجوهري [عن الآية]: «المعنى أنه ليس فيها غائلة الصداع، واستدل بقوله تعالى: ﴿**لاَ يُصَدَّعُونَ عَنْهَا ولاَ يُنزِفُونَ**﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿**لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ**﴾[٣]. انتهى»[٥].

(١) انظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ٦٩، والصحاح ٢/ ٧٤٩ (عصر).

(٢) ينظر تخليص الشواهد ٧٩، والصحاح ٢/ ٥٦٣ (حوذ).

(٣) سورة الصافات ٤٧.

(٤) سورة الواقعة ١٩.

(٥) انظر شرح قصيدة كعب بن زهير ١٣١-١٣٨ بتصرف، والصحاح ٥/ ١٧٨٦ (غول).

٤- الأطوم، قال: «وقوله «من أطوم» جزم التبريزي بأن الأطوم: الزرافة، وأن الجامع بينهما الملاسة، وعلى هذا فهو بفتح الهمزة، ولا يتعين ما قاله، بل يجوز أن يريد به السلحفاة البحرية، وهذا أولى لوجهين:

أحدهما أن استعمال الأطوم بهذا المعنى كثير، بخلاف استعماله بمعنى الزرافة، فإنه قليل، حتى إن الجوهريّ وصاحب المحكم وكثيرًا من أهل اللغة لم يذكروه...»(١).

٥- لبانة، قال: «واللّبان: بفتح اللاّم، ويكون بكسرها وبضمها، ومعانيهنّ مختلفة، فأما المفتوحها -وهو المذكور في البيت- فقيل: الصدر، وقيل وسطه...، وأما المكسورها: فهو الرضاع...، وأما المضمومها: فهو الصمغ المسمى بالكندر، فإن زدت على المضموم هاء، فقلت لبانة، فهي الحاجة. كذا أطلق الجوهريّ وغيره، وقال صاحب المحكم: الحاجة من غير فاقة، ولكن من همة»(٢).

٦- الزّور، قال: «قال التبريزي: الصدر. وقال عبد اللطيف: وسطه. وقال الجوهريّ: أعلاه»(٣).

٧- العجايات، قال: «العُجايات والعُجاوات -بضم المهملة، وبالجيم: جمع عجاية، وعجاوة، وهي عند الأصمعي: لحمة متصلة بالعصب المنحدر من ركبة البعير إلى الفرسن. وقال الجوهريّ: العجايتان: عصبتان في باطن يدي

---

(١) انظر شرح قصيدة كعب ١٩٤-١٩٥، والصحاح ٥/ ١٨٦٢ (أطم).

(٢) انظر شرح قصيدة كعب ٢٠٢-٢٠٣، والصحاح ٦/ ٢١٩٣ (لبن).

(٣) انظر شرح قصيدة كعب ٢٠٥-٢٠٦، والصحاح ٢/ ٦٧٣ (زور).

الفرس، وأسفل منهما هنات كالأظفار [تسمى السعدانة] ويقال لكل عصب متصل بالحافر: عجاية» (1).

٨- العساقيل، قال: «للعساقيل معنيان:

أحدهما -هو المراد هنا-: السراب، قال الجوهريّ: لم أسمع بواحده.

والثاني: ضرب من الكمأة، وهي الكمأة الكبار البيض التي يقال لها: شحمة الأرض، وواحده: عسقول»(2).

٩- الآلة، قال: «للآلة ثلاثة معان:

أحدها: النعش، ذكره الجوهريّ...

والثاني: الحالة...، والآلة والحالة متقاربان أحرفًا، متماثلان وزنًا ومعنى.

الثالث: الأداة التي يعمل بها»(3).

١٠- بَيْدَ، ومَيْدَ، قال: «بيد، ويقال: ميد، بالميم...، وله معنيان:

أحدهما: غير...

والثاني: أن تكون بمعنى من أجل...»(4).

---

(١) انظر شرح قصيدة كعب ٢١٤، والصحاح ٦/ ٢٤١٩ (عجا)، والزيادة منه.

(٢) انظر شرح قصيدة كعب ٢١٩، والصحاح ٥/ ١٧٦٥ (عسقل)، والبيت هو:

كأن أوب ذراعيها إذا عرقت   وقد تلفع بالقور العساقيل.

(٣) انظر شرح قصيدة كعب ٢٤٦، ٢٤٧، والصحاح ٤/ ١٦٢٧، ١٦٢٨ (أول).

(٤) انظر مغني اللبيب ١٥٥، والصحاح ٢/ ٤٥٠، ٥٤١ (بيد، ميد).

١١- قعدد، قال: «القعدد -بضم الدال وفتحها- قال في المحكم: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب والمكارم...، وقال الجوهريّ: القريب الآباء إلى الجد الأكبر...»[١].

١٢- آض بمعنى صار، وفيما رواه ابن مالك وغيره من قول الراجز:

وآض نهدًا كالحصان أجردا

نقل ابن هشام عن الجوهريّ أن روايته «وصار نهدًا»[٢] ولم يحدد مصدر هذه الرواية ولم أجدها في الصحاح ولا عروض الورقة للجوهري، ولا يبعد أن تكون من كتاب للجوهريّ في النحو اطلع عليه ابن هشام ولم يسمه.

ثانيًا- يأخذ ابن هشام بعض شواهده من الصحاح ولكنه لا يتوقف على روايته وحده وإنما ينقل بعضًا من رواية غيره كما في قوله في قول الشاعر:

أما ودماء مائرات تخالها ... على قنة العزى وبالنسر عندما

: «أورده الجوهريّ في بابي الهمزة والراء هكذا، وذكره الزجاجي...، وعبد الدائم القيرواني... فأبدلا (لا تزال كأنها) مكان قوله (مائرات تخالها)»[٣].

وقد يذكر رواية الجوهريّ مع أنها لا شاهد فيها كما في البيت:

---

(١) انظر تخليص الشواهد ٢٨٦-٢٨٨، والصحاح ٢/ ٥٢٦-٥٢٧ (قعدد).

(٢) انظر رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً ولغة وخلافًا وأيضًا وهلم جرًا لابن هشام ٤٠-٤١.

(٣) انظر تخليص الشواهد ١٧٠، والصحاح ٢/ ٨٢٧ (نسر).

إذا لم تكن حاجاتنا في نفوسكم فليس بمغن عنك عقد الرتائم

والموضع للاستشهاد على جواز حذف نون (تكن) في الجزم قبل الساكن، وفقًا للكوفيين ويونس[١].

ثالثًا- نبه ابن هشام على وهم الجوهريّ في بيان مورد بعض الشواهد، إذ قال في بيت ذي الخرق:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقًا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

: «وهو من أبيات نوادر أبي زيد. ووهم الجوهريّ فقال: إنه من أبيات الكتاب»[٢]، وابن هشام مسبوق في هذا التنبيه[٣].

روى الجوهريّ[٤] البيت التالي:

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأغرم جلّ مالي

وتحدث ابن هشام عن الروايات فيه فقال: «ويروى (أتلف) مكان (أفقد)، ويروى (أغرم)، وروى الجوهريّ (جل مالي)[٥]، وهو أحسن، ومن زعم أن

---

(١) المصدر السابق ٢٦٨-٢٦٩، والصحاح ٥/ ١٩٢٧ (رتم).

(٢) المصدر السابق ١٥٦، والصحاح ٣/ ١١٩٤ (جدع)، وانظر نوادر أبي زيد ٢٧٥، والخزانة ١/ ٣٥، واللسان (جدع).

(٣) ينظر اللسان والتاج في (جدع).

(٤) انظر الصحاح ١/ ٢٦٤، ٢٦٥ (ليت).

(٥) مكان (بعض مالي).

(بعضًا) يرد بمعنى (كلٍّ)... صحَّ عنده حمل رواية الجماعة على ذلك، فيكون أبلغ من رواية الجوهريّ، إلا أن هذا القول مردود»[١].

وهذا رد صريح من ابن هشام على من زعم مجيء (بعض) بمعنى (كل) وهو رأي ثعلب الذي يقول: «أجمع أهل النحو على أن (البعض) شيء من أشياء، أو شيء من شيء إلا هشامًا، فإنه زعم أن قول لبيد:

أو يعتلق بعض النفوس حمامها

فادعى وأخطأ أن (البعض) ههنا جمع، و لم يكن هذا من عمله وإنما أراد لبيد ببعض النفوس نفسه»[٢]، ومثله قال ابن سيده[٢].

والرأي في رواية البيت ما رواه الجوهريّ ووافقه عليه ابن هشام ولكن من وجه آخر غير ما أيد به ابن هشام الرواية وهو أن الاحتمالات المتاحة للشاعر هي أن يقول: كل مالي – بعض مالي – جل مالي، لا يقال: إنه استخدم بعضًا بمعنى (كل) وفي موضعها، فلا مانع مطلقًا من استعمال (كل)، ولا داعي أبدًا لاستعمال بعض مرادًا بها (كل).

ويبقى أن يكون أراد كل المال أو جله، ولا دليل على حقيقة مراده إلاّ ما عبر به وهو «جل». والخلاف محصور في جل وبعض، وقد ثبت فساد «كل» فلا يبقى إلا «جل»، وهي رواية الجوهريّ.

---

(١) انظر تخليص الشواهد ١٠٠-١٠٢.

(٢) انظر اللسان والتاج في (بعض)، وانظر مجالس ثعلب ٢/ ٣٦٩.

رابعًا- مال ابن هشام إلى ما رواه الجوهريّ في قصة المثل السائر «عسى الغوير أبؤسًا»[١].

خامسًا- مما نقله ابن هشام عن الجوهريّ أنه أطلق على «المستثنى» المفعول دونه[٢]، و لم أجد هذا في الصحاح، فلعله أخذه من كتاب آخر للجوهري، وبهذا يكون الجوهريّ أسبق من المجاشعيّ الذي تابعه، وظن محققه الفاضل أن تسميته للمستثنى المفعول دونه مما انفرد به[٣].

سادسًا- ينقل رأي أبي زيد في عدم بناء الفعل من (الأين) بمعنى الإعياء عن الصحاح[٤]، ويعول عليه في إسقاط قسم من أقسام (إنَّ) المكسورة المشددة، وهو بجيئها فعلاً ماضيًا مسندًا لجماعة المؤنث من هذا المصدر[٥].

وبعد فهذا مجمل ما وجدته من مسائل في الدلالة والرواية عول فيها ابن هشام على الجوهريّ، وساقها دون أن يثير حولها مجالاً للبحث، أما المواقف التي ناقش فيها الجوهريّ مناقشة العالم للعالم والند للند فسيأتي بيانها والحكم عليها تأييدًا أو تفنيدًا في المباحث القادمة إن شاء الله.

---

(١) انظر تخليص الشواهد ٣١٠، والصحاح ٢/ ٧٧٤ (غار)، ومجمع الأمثال للميداني ٢/ ٣٤١، والمستقصى في أمثال العرب ٢/ ١٦١.

(٢) انظر شرح قطر الندى ٢٠١.

(٣) ينظر شرح عيون الإعراب للمجاشعي ١٦٤، مع الحاشية تحقيق الزميل والصديق الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الفتاح سليم.

(٤) ينظر الصحاح ٥/ ٢٠٧٦ (أين)، والخصائص ٢/ ٧٠، ومفردات الراغب الأصفهاني ٣٠.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٥٩ .

وصل (أل) بالفعل

يذهب معظم النحاة إلى أن إدخال (أل) الموصولة على الفعل المضارع مخصوص بالضرورة الشعرية، بل عده بعضهم من أقبح الضرورات[1]، وذلك لشذوذه في القياس والاستعمال، وقيل: إن النحاة مجمعون على خطأ هذا الاستعمال، يقول الجرجانيّ: «استعمال نحو هذا خطأ بإجماع»[2]، وحكى ابن الأنباريّ إجماعهم على أنه خطأ لا يقع إلا في الضرورة، ولهذا لم يعقد لها مسألة في كتابه الشهير بمسائل الخلاف وإنما ذكرها عرضًا، فقال وهو يرد على الكوفيين: «أجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ، لشذوذه قياسًا واستعمالاً...، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها»[3]، وقال أبو حيان: «نصّ الناسُ أن هذا مخصوص بالضرورة»[4].

والحقيقة أن المتتبع لهذه المسألة في مظانها المختلفة يجد أن فيها قولين:

أحدهما: ما ذهب إليه جمهور البصريين ومن وافقهم من الكوفيين من أن ذلك مخصوص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام[5].

---

(١) انظر ضرورة الشعر للسيرافي ١٦٥، ونقل عن ابن السراج في اللسان (جدع).

(٢) انظر المقتصد ١/ ٧٢.

(٣) انظر الإنصاف ١٥٢ المسألة ١٦.

(٤) انظر منهج السالك ١/ ٣٠.

(٥) انظر المصادر السابقة مع ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٨، ونوادر أبي زيد ٢٧٨، والارتشاف ١/ ٥٣١، والهمع ١/ ٢٩٤، والمسائل العسكريات لأبي علي ١١٢، ١١٣، والتصريح ١/ ١٤٢، وغيرها.

والثاني: ما ذهب إليه الأخفش وبعض الكوفيين من أنه جائز في اختيار الكلام وسعته(١)، إذ نقل الجوهريّ عن الأخفش أنه قال في قول ذي الخرق الطهوي:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقًا   إلى ربنا صوتُ الحمار اليجدَّعُ

: «أراد الذي يُجدّعُ، كما تقول: هو اليضربُكَ، تريد: هو الذي يضربُكَ»(٢).

وقيل: إن هذا الاستعمال لغة لبعض العرب، قال أبو منصور الأزهريّ نقلاً عن الأنباري: «العرب تدخل الألف واللام على الفعل المستقبل على جهة الاختصاص والحكاية، وأنشد للفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى شهادته   ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

قال: وأنشد الفراء في مثله:

أخِفْنَ اطّناني(٣) إن سكتُّ وإنني   لفي شُغُل عن ذحلها اليُتَتَبَّعُ(٤)

ابن هانئ عن أبي زيد، يقال: هذا اليضْرِبُكَ، ورأيت اليضْرِبُكَ، يريد: الذي يضربُك. وهذا الْوَضَعَ الشّعْرَ، يريد: الذي وَضَعَ الشّعْرَ، وأنشد المفضلُ:

---

(١) ينظر الارتشاف ١/ ٥٣١، ٣/ ٢٦٨، والمغني ٧٢.

(٢) انظر الصحاح ٣/ ١١٩٤ (جدع)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١٥٥.

(٣) ويروى كذلك «أحين اصطفاني». ضرائر الشعر ٢٨٨، والخزانة ١/ ٣٢.

(٤) نسب في تهذيب اللغة ٢/ ٢٨٥، واللسان (تبع) إلى سلامان الطائي.

يقولُ الخنا وأبغض العجم ناطقًا　　　إلى ربنا صوتُ الحمار اليجدَّعُ

يريد: الذي يُجدّعُ»(١). وهذا عين ما نقله الجوهريّ عن الأخفش، واختار ابن مالك -رحمه الله- هذا المذهب فقال: «وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، لتمكن قائل الأول أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته)، ولتمكن قائل الثاني من أن يقول: (إلى ربنا صوت الحمار يجدع)...، فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار...»(٢). وقال أيضًا: «وليس هذا بفعل مضطر بل فعل مختارٍ...، وإلى هذا أشرت بقولي:

.... وَمَنْ　　　رأى اطّراد مثل ذا فما وَهَنْ

أي: فما ضعف رأيه. وقد نبّه سيبويه -رحمه الله- على أن ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعدّ اضطرارًا، إلاّ إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة»(٣). واستظهر ابن هشام النحوي من حكاية الجوهريّ عن الأخفش أنه يجيز مثل هذا في الكلام فقال: «في الصحاح أن الأخفش قال في قوله: «اليجدّع»: يريد: الذي يجدع، كما تقول: هو اليضربُكَ، تريد: الذي يضربك. انتهى. وظاهره أن الأخفش يجيزه في الكلام كما قال الناظم، وفي ذلك رد على من قال: إن الناظم استأثر بهذا

---

(١) تهذيب اللغة ١٥/ ٤٦٢ فما بعدها، ١٣/ ١١٩.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٠٢.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٠.

المذهب»[1]، وقد نسب هذا المذهب إليهما إذ قال: «والجميع خاص بالشعر، خلافًا للأخفش وابن مالك في الأخير»[2]، ويقصد بالأخير هنا إدخال (أل) على المضارع.

فمما تقدم يتبين لنا شيئان:

أولاً: أن ادعاء الإجماع على أن إدخال (أل) على الفعل المضارع مختص بالضرورة ليس بصحيح، إذ رأينا أن بعضهم يجيزه في سعة الكلام، بل نقل الأزهريّ أنه لغة لبعض العرب، وقال ابن جني: «حكى الفرّاء أن رجلاً أقبل فقال آخر: ها هو ذا، فقال: نعَمْ الها هو ذا، فأدخل اللام على الجملة المركبة من المبتدأ والخبر تشبيهًا لها بالجملة المركبة من الفعل والفاعل»[3].

ثانيًا: أن نسبة هذا المذهب المجوز إلى ابن مالك فحسب ليست صحيحة، فهو مسبوق إليه، ولكن ابن هشام لم يصرح بمن قرر أنّ ابن مالك انفرد بتجويز دخول (أل) على المضارع ولم يخصه بالضرورة، وقد صرح بهذا أبو حيان في بعض كتبه فقال: «نص الناس أن هذا مخصوص بالضرورة، ونص هو في غير هذه الأرجوزة أن ذلك يجوز اختيارًا، ولا يحفظ مثل: (اليضرب زيدًا) في النثر، إنما جاء في الشعر في أبيات، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قاعدة يبنى عليها»[4]. وصرح بأن

---

(١) ينظر تخليص الشواهد ١٥٥.

(٢) ينظر مغنى اللبيب ٧٢.

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨.

(٤) ينظر منهج السالك ١/ ٣٠.

ابن مالك مسبوق في هذا الرأي فقال: «وجاء في الشعر وصلها بالمضارع، فخصه أصحابنا بضرورة الشعر، وأجازه بعض الكوفيين في الاختيار، وتبعه ابن مالك»[١]، ويفهم من إطلاق ابن عقيل حينما قال: «ولا يختص هذا عنده بالشعر، وخالف في ذلك النحويين...»[٢]، وقوله كذلك: «وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، وزعم المصنف أنه لا يختص به، بل قد يجوز في الإختيار»[٣] أنه يرى تفرد ابن مالك دون النحاة بهذا الرأي، فلعله هو المقصود بكلام ابن هشام.

وصل (أل) بالماضي:

النحاة في معالجتهم لهذه المسألة لم يذكروا وصلها إلاّ بالمضارع، وسكتوا عن وصلها بالماضي مع أنه قد ورد فيما رواه أبو زيد «هذا الوَضَع الشّعْرَ» يريد: الذي وَضَعَ الشعْرَ»[٤]. وورودها على هذه الحال في النثر أدعى إلى أن تبحث ويقرر حكمها قبولاً أو رفضًا، جوازًا أو شذوذًا، ولو اطلع الشيخ الخضريّ على هذا النص ما قال: يمتنع وصلها بالماضي استقلالا[٥].

أما ما ذهب إليه ابن مالك -تبعًا للأخفش وبعض الكوفيين- من جواز

---

(١) انظر الارتشاف ١/ ٥٣١.

(٢) ينظر المساعد ١/ ١٥٠.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٧٨.

(٤) ينظر تهذيب اللغة ٢/ ٢٨٥.

(٥) ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٧٨.

دخول (أل) على المضارع في الاختيار فمذهب يرفضه جمهور النحاة، فالمتقدمون منهم عدوا ذلك ضرورة، لأن الوارد منه قليل شاذ في القياس والاستعمال[١]، أما المتأخرون، ومنهم ابن هشام فقد أبطلوا مذهب ابن مالك بحجة أن اختياره هذا مبنيّ على مفهومه للضرورة الشعرية، وهي عنده «ما لا يمكن للشاعر العدول عنه»، أما إن أمكنه ذلك فلا ضرورة، فتعقبه ابن هشام فقال: «وإذا فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة: عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر»، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، كما رد على قول ابن مالك السابق -«فإن لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار»- بقول سيبويه: «وليس شيء مما يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهًا»[٢]، فلا تنافي بين كون الشيء ضرورة وكونه ذا وجه يسوغه، بل لا تكون الضرورة إلا كذلك بشهادة إمام النحو»[٣]. وقيل: إن مفهوم ابن مالك للضرورة هو الظاهر من كلام سيبويه[٤]، يقول ابن عصفور: «اختلف النحويون في الضرائر الجائزة في الشعر، فمنهم من جعل الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك ولا يجد منه بدًّا...، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه، وقد

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢٦، والأصول في النحو ١/ ٥٧، والمسائل العسكريات ٧٦، وكتاب الشعر للفارسي ١/ ١٧٥، والمقتصد ١/ ٧٢، والارتشاف ١/ ٥٢١.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٢.

(٣) ينظر تخليص الشواهد ٨٢، ١٥٥، والخزانة ١/ ٣٢.

(٤) ينظر الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي ٦.

صرح به في أول باب من أبواب الاشتغال[١].

ومنهم من لم يشترط في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوزوا له في الشعر ما لم يجز له في الكلام، لكون الشعر موضعًا قد ألفت فيه الضرائر، وإلى هذا ذهب ابن جني[٢] ومن أخذ بمذهبه.

....، ومنهم من ذهب إلى أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه، لأن لسانه قد اعتاد الضرائر، فيجوز له ما لا يجوز لغيره لذلك، وهو مذهب الأخفش، فكثيرًا ما يقول: جاء هذا على لغة الشعر...، والصحيح ما بدأنا به، فإن جاء في خلاف موضع الاضطرار[٣] فلا يقاس عليه، لشذوذه وقلته، وإن جاء في مواضع الاضطرار فإنه ينقسم إلى مقيس وغير مقيس...»[٤].

ومراد ابن عصفور بقوله: «فإن جاء في خلاف مواضع الاضطرار» النثر، يعني أن هذه الضرورة لا تجوز في النثر، لشذوذها، ومراده بقوله: «وإن جاء في مواضع الاضطرار» الشعر، أي: ما كان في الشعر ضرورة لا يجوز في النثر، وما كثر في الشعر يجوز للشاعر بعد عصور الاحتجاج أن يقيس عليه، وما قلّ فلا يجوز له أن يقيس عليه، وهذا بينه مفرقًا على المسائل و لم يضع له ضابطًا عامًا،

(١) لم أتبين مقصده في الكتاب، ينظر الكتاب ١/ ٨٥ فلعله يقصد بيت أبي النجم.

(٢) ينظر الخصائص ٢/ ٤٠٦.

(٣) في المطبوع «الإضرار» سهو.

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٤٩-٦٠٢.

ففي الصور التي أوردها للضرورة كان ينبه في كل صورة على المقيس وغير المقيس، وقد عدَّ من غير المقيس وضع الفعل موضع الوصف صلة لأل، وعد هذا ضربًا من البدل غير المقيس.

أقول: لا يعول في رأي سيبويه في الضرورة على ما يفهم من كلامه عرضًا في الاشتغال وغيره، وإنما يعول في ذلك على ما قرره في باب «ما يحتمل الشعر» حيث خصه لهذه المسألة، ونجد من شواهده في ذلك قول الأعشى:

وَمَالَهُ من مجد تليدٍ ومالَهُ   من الريح حظٌّ لا الجنوبُ ولا الصَّبَا[1]

ومن الممكن أن يقال في الشطر الأول:

وليس له مجد تليد ولا له

وبذلك تنتفي الضرورة، ومعنى هذا أن الضرورة لا تختص بما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو رأي الجمهور، ولو كان هذا مراد سيبويه لصرح به في هذا الباب دون سواه، أمَّا ما احتج به ابن عصفور فلا يخدم غرضه بل هو شاهد عليه، لأن مثل «كلُّه لم أصنع»[2] بالرفع دون النصب لا يدخل في الضرورة بالمعنى الذي أراده، إذ من الممكن أن يقول «كلَّه» بالنصب، وهذا نص عليه سيبويه نفسه، فقال: «لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء»[2].

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٠.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٨٥ فلعل ابن عصفور قصد بيت أبي النجم الآتي:

قد أصبحت أم الخيار تدعي   عليّ ذنبًا كلُّه لم أصنع

والذي أراه أن ما جاء في لغة قليلة أو جاء في الشعر خاصــة يجـوز القيـاس عليه حين تدعو الحاجة إليه، فلا نقول بالمنع مطلقًــا كمـا يقـول الجمهـور، ولا بالقياس مطلقًا كما يقول ابن جـني[1] وشيخه الفارسـيّ في أن مـا قيـس علـى كلام العرب فهو من كلام العرب، ولا ما يذهـب إليه ابن مالك ومـن وافقهـم في أن الضرورة مقصورة على ما ليس للشاعر عنه مندوحـة، وإنمـا نقـول يجـوز القياس على ما جاء في الشعر مطلقًا أو في لغة مـن لغـات العـرب عنـد الحاجـة إليه، أما إذا لم توجد حاجة فلا يقاس إلا على الكثير الغالـب، ولا نجـيز في النـثر كل ما يجوز في الشعر، على أن تقدر الحاجة بقدرها.

(١) ينظر الخصائص ١/ ٣٥٧.

(عل) والإضافة

١- اللغات في (عل).

عَلُ: ظَرفُ مكان بمعنى (فوق)، ذكر الجوهريّ أن العرب استعملت هذه اللفظة ونطقتها بغير لغة فقال: «وعُلْوُ الدّارِ وعِلْوُها: نقيض سُفْلِهَا. ويقال: أتيته من عَلِ الدَّارِ، بكسر اللام، أي: من عالٍ...، وأتيته من (عَلاَ)...، وأتيته من (عَلُ) بضم اللام...، وأتيته من (عَالٍ)...، وأتيته من (مُعالٍ) بضم الميم...، وأما قول أعشى باهلة:

إني أتتني لسانٌ لا أُسرُّ بها من عَلْوِ لا عجبٌ منها ولا سَخَرُ

فيروى بضم الواو وفتحها وكسرها، أي: أتاني خبر من أعلى نجدٍ»[1].

ووجه ابن الخباز بعض لغاتها فقال: «ويقال: جئته من عَلٍ، قال امرؤ القيس:

مكرٍّ مفرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معًا كجلمود صخر حطه السيلُ من عَلِ

... وأجازوا في الياء أن تكون للإطلاق، وأن تكون بدل الواو التي هي لام الكلمة، فإن كانت بدلاً من الواو فالكلمة مبنية...، ويقال: أتيته مِنْ عَلاَ... وهي مبنية...، ويقال: جئته مِنْ عَلْوَ وعَلْوُ وعَلْوِ، قال أعشى باهلة (البيت)...، وأما قول أوس

فملَّكَ باللّيط الذي تحت قشرها كغِرقِئِ بيضٍ كنّه القيضُ مِنْ عَلُو

---

(١) ينظر الصحاح ٦/ ٢٤٣٥ (علا).

... فقد أجازوا في الواو أن تكون للإطلاق، وأن تكون لام الكلمة.

فإن قلت: فقد قالوا: إنه ليس في الأسماء اسم آخره واوٌ قبلها ضمة؟

قلت: إنما يعنون بهذه المعربات، أما المبنيات فلا يمتنع فيها ذلك. ألا ترى أنهم قالوا: (ذو) في لغة طيّئ بمعنى «الذي». قال الجوهريّ: الواو زائدة وهي لإطلاق القافية، ولا يجوز مثله في الكلام»[١]، والذي يهمنا من تلك اللغات (عَلُ) المضمومة المخففة اللام.

٢- أصل (عَلُ):

اتفق العلماء على أنَّ لامها محذوفة اعتباطًا كما حذفت من يدٍ ودمٍ لا لعلة تصريفية كحذف لام قاضٍ وغازٍ، ولهذا عدت لغة مستقلة من بين أخواتها[٢]، ثم اختلفوا في نوع الحرف المحذوف، فأبو عليّ يرى أن اللام المحذوفة واوٌ، ثم حذفت كما حذف لام (غد) لا كما يحذف من عمٍ وشجٍ لالتقاء الساكنين[٣]، والرضيّ يرى أنها ياء، قال: «فإذا بنيت (عَلُ) على الضم وجب حذف اللام (أي: الياء) نسيًا منسيًّا، إذ لو قلت (عليُ) لاستثقلت الضمة على الياء، ولو حذفتها وقلت: (من عَلْ) لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواته»[٤].

---

(١) انظر النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ٢٠٣-٢٠٧، رسالة ماجستير تحقيق الطالب عبد الله عمر حاج، بجامعة أم القرى، كلية اللغة العربية.

(٢) انظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/ ٣٦٢.

(٣) المرجع نفسه ٣/ ٣٥٤.

(٤) ينظر شرح الكافية ٢/ ١٠٢.

هذا وما ذهب إليه الرضي من أن اللاّم المحذوفة في (عَلُ) ياء، وقد ذكره الشيخ يس العليمي[١]، غير صحيح، فليس في الأصول الاشتقاقية مع العين واللام من حرف علة إلا الواو، وقول ابن فارس: «العين واللام والحرف المعتل ياء كان أو واوًا أو ألفًا أصل واحد يدل على السمو والارتفاع، لا يشذ عنه شيء»[٢] لا يقبل على إطلاقه، فمعلوم أن الألف لا تكون أصلاً، وما يصدق على الألف يصدق على الياء، ومراده الياء في حرف الجر (على)، وهذه لا تثبت أن المحذوف في (عل) ياء، ولا وجه لمن جعل اللام المحذوفة ياء إلاّ أن يكون أراد الياء المنقلبة عن الواو.

٣- تعريفها وتنكيرها:

يرى النحاة أن (عَلُ) إذا أضيفت إلى معرفة وقطعت عن الإضافة، وكان المضاف إليه مرادًا منويًّا، كانت معرفةً، أما إن قطع النظر عن المضاف إليه ولم يلاحظ في الذهن كانت نكرة[٣]، أي إذا أردنا بها علوًّا معينًا كقولك: أخذت الشيء الفلانيّ من أسفل الدار، والشيء الفلاني من عَلُ، أي: من فوق الدار كانت معرفة، أما إذا أريد بها علو مجهول نحو: نزلت من عَلٍ، أي: من مكان عالٍ، لا من فوق شيءٍ معيّنٍ فهي نكرة[٤].

---

(١) ينظر حاشية التصريح ٢/ ٥٤.

(٢) انظر معجم مقاييس اللغة ٤/ ١١٢.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩٠.

(٤) انظر التصريح ٢/ ٥٤ مع الحاشية، وشرح شذور الذهب ١٠٦.

٤- إعرابها وبناؤها:

يذهب النحاة إلى أن لـ (عَلُ) حالتين، تبعًا لتعريفها وتنكيرها، حالة بناء على الضم، وحالة إعراب، ثم يجري الإعراب والبناء على عينها التي هي لام[1]، فإن أضيفت إلى معرفة وقطعت عن الإضافة وكان المضاف إليه منويًّا كانت معرفة مبنية على الضم، لأنها تنزلت منزلة بعض الاسم، إذ كان إنما يتم تعريفه بما بعده مما أضيف إليه[2]، وقال ابن الخباز: «وأمَّا (عَلُ) فإنما بنيت لقطعها عن الإضافة، لأنها ضارعت غير المتمكن...»[3] أما إن قطع النظر عن المضاف إليه وكان نسيًا منسيًا كانت معربة نكرة[4]، وذلك نحو: نزلت مِنْ عَلٍ، تريد: من مكانٍ عالٍ، لا من فوق شيء معيّن، وكذلك لو أضيفت إلى نكرة وقطعت عن الإضافة كانت معربة أيضًا، لأنها نكرة كما كانت، فمعناها مع قطع الإضافة كمعناها مضافة، فإذا قلت: جئت من عَلٍ، بالخفض جعلتها نكرة كأنك قلت: جئت من فوقٍ، ويحتمل -عند ابن يعيش- أن تكون الكسرة إعرابًا، وهي محذوفة اللام، ويحتمل أن تكون الكسرة فيها بناء، وكسرة الإعراب محذوفة لثقلها على الياء، التي هي لام مبدلة من الواو، والياء حذفت لسكون التنوين بعدها على حد قاضٍ، وإذا قلت: (من عَلُ) بالضم فهي معرفة محذوفة اللام، والضم فيها كقبلُ وبَعدُ[5].

---

(١) ينظر المصدران السابقان.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩٠.

(٣) ينظر النهاية في شرح الكفاية ٢٠٣ (مخطوط).

(٤) ينظر مغني اللبيب ٢٠٥، وفيه «ومتى أريد به المعرفة كان مبنيًا على الضم تشبيهًا له بالغايات...، ومتى أريد به النكرة كان معربًا».

(٥) ينظر شرح المفصل ٤/ ٩٠ بتصرف.

٥- إضافتها:

اختلف النحاة في جواز إضافة (عل) لفظًا، فالجوهريّ قد صرح بجواز ذلك حين قال: «ويقال: أتيته من عَلِ الدار، بكسر اللام، أي: من عالٍ»[1] ثم وافقه بعض النحويين مثل ابن يعيش، وابن مالك، وتصدى ابن هشام النحوي للجوهريّ ومن ذهب مذهبه فأنكر جواز إضافتها، واتهم الجميع بالوهم تارة، وبالسهو تارة أخرى[2]، قال: «وأمّا (عَلُ) فإنها توافق (فوق) في معناها، وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة...، وفي إعرابها إذا كانت نكرة...، وتخالفها في أمرين:

أنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ «مِنْ» دائمًا. وأنّها لا تستعمل مضافة، كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع[3]، وهو الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الألفاظ أنه يجوز إضافتها، وقد صرح الجوهريّ بذلك، فقال: «يقال: أتيته من علِ الدار، بكسر اللام، أي: من عالٍ، ومقتضى قوله [أي ابن مالك في الألفية]:

وأعربوا نصبًا إذا ما نكرا   قبلاً وما من بعده قد ذكرا

أنها يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها، وما أظن شيئًا من الأمرين موجودًا»[4].

وكان ابن يعيش يرى أن (عَلُ) «وإن اختلفت ألفاظها فالمراد بها معنى واحد، وهو (فوق)، وفوق: من الأسماء التي لا تنفك من الإضافة، لأنه إنما يكون فوقًا

(١) ينظر الصحاح ٦/ ٢٤٣٥ (علا).

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢٠٥، وشرح شذور الذهب ١٠٧.

(٣) ينظر نصه في حاشية التصريح ٢/ ٥٤ نقلاً عن كتابه الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح.

(٤) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٢١٩-٢٢٢، والتصريح ٢/ ٥٤، ويقصد بالأمرين إضافتها وانتصابها على الظرفية أو غيرها.

بالنسبة إلى ما يضاف إليه كما كانت (قبلُ وبَعدُ) كذلك، فوجب أن يكون (عل) وسائر لغاتها مضافة إلى ما بعدها»[1]. ورأيت ابن الخباز يسوغ إضافتها إلى الضمير، قال: «وأما ما أنشده الكوفيون من قول أبي ثروان:

يـا رُبَّ يوم لي لا أُظَلَّلُهْ
ارمضُ من تحتُ وأَضْحَى مِنْ عَلُهْ

فقد قال أبو علي: إن البيت مشكل، وذلك لأن الهاء في «عَلُهْ» لا تخلو من أن تكون هاء الضمير، أو هاء السكت، فإن كانت هاء الضمير فوجب أن تعرب بالجر فيقال: مِنْ عَلِهِ، لأنه مضاف. ولا يجوز أن تكون هاء السكت[2]، لأن هاء السكت إنما تلحق المبني المتحرك الذي حركته ليست بعارضة، لأنه أشبه المعرب، ولا كان ما هي فيه متمكنًا في موضع ما، فلا يقال: قبلُهْ، ولا يا زيدُهْ، ولا لا رجُلَهْ، ولا خمسة عشرَهْ، ولا ضربَهْ، و(علُ) من باب (قبلُ)، والأمر كما قال أبو علي. وأجاب بعض المتأخرين عن البيت فقال: ليست الهاء بهاء ضمير ولا هاء سكت، وإنما هي بدل من الواو التي هي لام الفعل. وعندي في البيت وجه آخر لطيف، وهو أن تكون الهاء للضمير، ويكون الأصل: مِنْ عَلِهِ -بالجرّ- فيسكن آخر الكلمة، والباعث على إسكانها أمران:

(١) ينظر شرح المفصل ٤/ ٩٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٣٥٥ قال البغدادي: «ولم يتعرض [أي ابن يعيش] لاستعماله غير مضاف حتمًا كما زعمه المصنف، ونسب إلى الوهم من جوز استعماله مضافًا».

(٢) الهاء -عند ابن هشام- للسكت، يقول: «بدليل أنه مبني، ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا» المغني ٢٠٥.

أحدهما: ضرورة الشعر[١]...، فلما أسكن آخر الكلمة أعاد الهاء إلى ضمها، لأنها إنما كسرت إتباعًا، وإذا كان أهل الحجاز يقولون: ﴿فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو الأَرْضَ﴾[٢] فيضمون الهاء مع انكسار ما قبلها فإعادة الضم إليها مع سكون ما قبلها أولى، فصار في التقدير: مِنْ عَلْهُ، مثل «عَنْهُ»، فألقى حركة هاء الضمير على اللام فصار: مِنْ عَلُهْ، فضمة اللام ضمة الهاء التي للضمير. وفي هذا دقة وعمل، وقد شرحناه...، ولا تستنكرنّ هذا الجواب، فإنه إذا وافق مذاهب العرب وجب قبوله»[٣].

وممن صرح بإضافة (عل) إلى الظاهر ابن منظور فقال: «وقيل: رَمَى به من عَلِ الجَبَلِ، أي: من فوقه»[٤].

وبعد فليس لمن أجاز الإضافة حجة إلا القياس، وما نقله الجوهريّ في قوله: «ويقال: أتيته من عل الدار، بكسر اللام» لا يطمأن إلى أنه من كلام العرب الذي يحتج به، والتوجيهات المختلفة للشاهد المتقدم على كثرتها تسقط الاستدلال به، ويبدو في توجيه ابن الخباز كثير من الصنعة، وإن فخر بها. ولا مانع من الاعتداد بمذهب المجيزين، وإن كان مبناه القياس، وفي هذا تيسير للغة وتسويغ لتركيب قد يحتاج إليه خاصة في الكتابة العلمية.

(١) انظر الكتاب ٤/ ٢٠٣ فقد قال سيبويه «وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر...».

(٢) سورة القصص ٨١، وانظر المحتسب ١/ ٦٧، ٢/ ٢٤٩.

(٣) ينظر النهاية في شرح الكفاية ٢٠٧-٢١٠ (مخطوط).

(٤) انظر اللسان في (علا).

إعراب «منو» بالحروف في الحكاية

أولاً: رأي الجمهور في «منو» في الحكاية:

ذهب الجمهور[١] إلى أنك إذا استفهمت بـ «مَنْ» عن مذكور منكور عاقل ووقفت على «مَنْ» جاز لك حكاية إعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه في لفظ «مَنْ»، تقول: منو؟ إذا قيل: جاءني رجل، ومنا؟ إذا قيل: رأيت رجلاً، ومني؟ إذا قيل: مررت برجل، وتابعهم الجوهريّ في هذا في الصحاح فقال: «وتحكى بها [أي: مَنْ] الأعلام والكنى والنكرات في لغة أهل الحجاز. إذا قال: رأيت زيدًا قلت: من زيدًا؟ وإذا قال: رأيت رجلاً قلت: منا؟ لأنه نكرة، وإن قال: جاءني رجل قلت: منو؟ وإن قال: مررت برجل قلت: مني؟...، وإن وصلت حذفت الزيادات قلت: مَن يا هذا؟ وقد جاءت الزيادة في الشعر حال الوصل قال الشاعر:

أتوا ناري فقلت: منون أنتم فقالوا الجنُّ قلت عموا ظلاما

...، وغير أهل الحجاز لا يرون الحكاية في شيء منه، ويرفعون المعرفة بعد (من) اسمًا كان أو كنية أو غير ذلك، والناس اليوم في ذلك على لغة أهل الحجاز»[٢].

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٤٠٨، والمقتضب ٢/ ٣٠٥، وشرح المفصل ٤/ ١٤، وشرح الكافية ٢/ ٦١، والارتشاف ١/ ٣٢١، وأسرار العربية ٣٩٠، والتصريح ٢/ ٢٨٤.

(٢) ينظر الصحاح ٦/ ٢٢٠٨ (منن)، ولما تحدث الجوهريّ عن الأسماء الستة وإعرابها لم يذكر ضمنها (مَنْ) في الحكاية. الصحاح ٦/ ٢٢٦٤ (أخا).

ويقول الجمهور في إعــراب منـو، ومنـا، ومـني؟ «مَـنْ في موضـع رفـع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: مَن المذكور؟ أو من المستفهم عنـه؟ أو يكون خبرًا والمحذوف هو المبتدأ، وهذه الزيادات ليسـت إعرابًا لما دخلت عليه، وإنما هي علامات يحكى بهـا حـال الاسـم المتقـدم، وإنمـا قـالوا هـذا لأمرين:

أحدهما: أن (مَنْ) مبنية، والمبني لا يلحقه الإعراب.

والثاني: أن الإعراب يثبت في الوصل ويسـقط في الوقـف، وهـذا بعكـس الإعراب، يثبت في الوقف، ويسقط في الوصل[١].

ثانيا- إعراب (منو) بالحركات في الحكاية.

تحدث ابن هشام عن الأسماء الستة فقال: «الجمهور على أنها سـتة، وقـال الفراء: خمسة[٢]، أسقط منهـا (الهـن)، وتبعـه الزجـاجي[٣]...، وقيـل: سبعة، والسابع (مَنْ) في حكاية النكرة في الوقف، فإنك تقول لمن قال: جاءني رجـل: منو؟ ولمن قال: رأيت رجلاً: منا؟ ولمن قال: مـررت برجـل: مـني؟ قـال ذلـك الجوهريّ في كتاب له في النحو»[٤].

---

(١) انظر أسرار العربية ٣٩٢، وشرح المفصل ٤/ ١٥.

(٢) نص عليه الشلوبين في التوطئة ١٢٣، والسيوطي في الهمع ١/ ١٢٣.

(٣) انظر كتابه الجمل في النحو ٤، ٥.

(٤) انظر شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٥١، وللجوهريّ مقدمة في النحو مفقودة عـن معجـم الأدباء ٦/ ١٥٥، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٦.

ويسترعي النظر أن ابن هشام وحده هو الذي حكى ذلك عن الجوهريّ على ما بينهما من زمن، ولم يحكه أحد غيره ممن سبقه، وأن نقله ذلك عنه كان من كتاب للجوهريّ في النحو لم يعينه، ولكن البحث سيعتد بما نقله ابن هشام، فهو ثقة.

ثالثًا- رد ابن هشام لهذا المذهب:

قال في رده على الجوهريّ: «وليس ذلك بشيء؛ لأن هذا ليس بإعراب، لأوجه:

أحدها: أنه يثبت وقفًا ويحذف وصلاً، تقول في الوصل: مَن يا هذا؟ لا يجوز غير ذلك، فأما قول الشاعر:

أتوا ناري فقلت: منون أنتم؟ فقالوا: الجنُّ قلت: عموا ظلاما

فضرورة، خلافًا ليونس في إجازته ذلك قياسًا[1].

الثاني: أن الإعراب إنما يكون لعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه، وليست هذه الحروف مجتلبة لعامل في هذا الكلام...، وإنما هذه الحروف والحركات قبلها حركات حكاية.

الثالث: أن (مَنْ) وضعها وضع الحروف فلا تستحق الإعراب»[2].

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٤١٠، ٤١١.

(٢) انظر شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٥١-٢٥٥، والهمع ١/ ١٢٧، ومراد ابن هشام بالإعراب اختلاف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل.

رابعًا– تفسير الأحرف اللاحقة لـ «مَنْ» في الحكاية:

ذهب النحاة في تفسير هذه الأحرف إلى ما يأتي:

(أ) ذهب المبرد والفارسي إلى أن هذه الأحرف زيدت أوّلاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها، فالواو في منو؟ زيدت قبل ضمة النون، وكذا الألف في منا؟ قبل الفتحة، وكذا الياء في مني؟ قبل الكسرة، وإنما زادوا هذه الأحرف «لأنهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة بصورة الرفع والجر، وهذا خلاف عادة الوقف، فأبدلوا من الحركات حروفًا تشبهها ساكنة، وجاءوا قبلها بحركات تناسبها»[١].

(ب) ذهب السيرافي إلى أن الواو والألف والياء حروف إشباع، والحركات قبلها لحكاية الإعراب كما في (أيّ) ثم لما كان الحال حال وقف وآخر الموقوف عليه ساكن أشبعوا الحركات، فتولدت الحروف[٢].

(جـ) وذهب بعضهم إلى أن هذه الأحرف عوض من لام العهد، يقول أبو حيان: «إذ النكرة إذا أعيدت كانت باللام، لئلا يتوهم أنها غيرها»[٣].

(د) وذهب بعضهم إلى أن هذه الأحرف بدل من التنوين، فإذا قيل: منو؟ فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين، وكذا: منا؟ ومني؟، قال أبو حيان: «وهذا

(١) انظر المقتضب ٢/ ٣٠٥ فما بعدها، وشرح المفصل ٤/ ١٥، وشرح الكافية ٢/ ٦٢، والتصريح ٢/ ٢٨٤.

(٢) انظر شرح المفصل ٤/ ١٥، وشرح الكافية ٢/ ٦٢، والارتشاف ١/ ٣٢١.

(٣) ينظر الارتشاف ١/ ٣٢١ فما بعدها، والتصريح ٢/ ٢٨٤، والهمع ٥/ ٣٢٢.

ليس بشيء، لأن الإبدال من التنوين رفعًا وجرًّا لغة لبعض العرب، وأمّا (منو) و(مني) فكل العرب تقوله»[١].

(هـ) وذهب الجوهريّ -وحده- إلى أنها علامات إعراب، كما حكى عنه ابن هشام، ولا أدري إن كان هو المقصود بقول أبي حيان: «وقد ذهب بعض من صنف إلى أن عد فيما رفع بالواو ونصب بالألف وجر بالياء [منو][٢] في الحكاية، ويحمل ذلك على التسامح، (لا أنها)[٣] معربة بذلك حقيقة»[٤]، ولا أعلم أحدًا من النحاة قد سبق الجوهريّ في هذا أو تابعه عليه. إلاّ ما ذكره أبو حيان إذ نسب هذا الرأي إلى أبي محمد طاهر القزويني[٥].

خامسًا- توجيه رأي الجوهريّ:

من الجائز أن الجوهريّ حينما رأى بعض العرب -كما حكى الكسائي ويونس- يعربون (مَنْ) بالحركات في الحكاية فيقولون: «ضرب منٌ منًا»[٤] في الاستفهام عن الضارب وعن المضروب، ورأى -أيضًا- أن هذه الأحرف اللاحقة لمن بحتلبة لحكاية إعراب المسئول عنه ذهب إلى أن قولنا: منو، ومنا، ومني، في الحكاية معرب بالحروف نيابة عن الحركات كما تعرب الأسماء الستة على الوجه المشهور عند الجمهور، وهو مذهب سهل لا تكلف فيه، ولا يحظر أن يجعل الإعراب فرعًا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في الأسماء

(١) المصادر السابقة.

(٢) إضافة يوجبها السياق.

(٣) في المطبوع (لأنها) تحريف.

(٤) ينظر الارتشاف ١/ ٣٢١.

(٥) ينظر تذكرة النحاة ٣١٧، ولعله هو المقصود بقوله: «وقد ذهب بعض من صنف...».

الستة، وقياسًا على (أيّ) المعربة وقفًا ووصلاً، أو أنه معرب بالحركات التي قبل الحروف، والحروف حروف إشباع كما ذهب المازني في إعراب الأسماء الستة، ولا يمنعه قولهم «إن (مَنْ) وضعها وضع الحروف فلا تستحق الإعراب» لإمكان الرد عليه بالنظائر، فـ (ذو) الطائية مبنية وقد أُعربها بعضهم حملاً على (ذي) التي بمعنى صاحب، أما قول ابن هشام «إن هذه الحروف لا تثبت في الوصل» فترد عليه رواية يونس ذلك عن العرب، وهو ممن شافهوا العرب ونقلوا عنهم، فلهذا نراه يجيز حكاية (مَنْ) في الوصل، ويقيسه على (أيّ)، وأيضًا فاللغة التي حكاها يونس والكسائي من قول العرب «ضرب منٌ منًا» هي فيها معربة دون خلاف، ولا يقدح في هذا أنها حكاية نادرة، وابن يعيش بعد حكمه عليها بهذا يبحث عن وجهها من القياس فيقول: «ووجهه من القياس أنه جرد (مَنْ) من الدلالة على الاستفهام حتى صارت اسمًا كسائر الأسماء يجوز إعرابها وتثنيتها وجمعها كما جردوا (أيًّا) من الاستفهام حين وصفوا بها فقالوا: مررت برجلٍ أيّ رجلٍ، أي: كامل...»[(١)].

والاختلاف الذي رأيناه في تفسير الحروف اللاحقة لمن يدور عند جمهرة العلماء على أنها حكاية للإعراب، أو حكاية لحركات الإعراب، فما المانع أن تكون علامة لا حكاية؟ فمآل الأمر أهي حكاية أم علامة؟ والفرق بينهما لفظي يسير، فإذا كان اعتبارها علامة مقبولاً، وهو أظهر وأجرى على منهج

---

(١) انظر شرح المفصل ٤/ ١٧، وأسرار العربية ٣٩٣ حيث ذكر ابن الأنباري أن إعراب (مَنْ) لغة لبعض العرب.

النحاة، وأبعد من التكلف وله نظائر، فهو أولى من تكلف الوجوه البعيدة والاحتمالات التي لا دليل عليها، أما الفرق بين الوصل والوقف فهو شائع في الكلام فلا يعترض به. يبقى أن ما نقله ابن هشام عن الجوهريّ يخالف ما رأيناه في الصحاح[1]، فما الرأي في ذلك؟

الحق أن الجوهريّ التزم في الصحاح منهجًا بعينه، وهو أن يذكر فيه الشائع المشهور من كلام العرب، وليس كل ما سمعه عنهم أو جرى على ألسنتهم، والاستعمال الذي هو مدار البحث ليس من هذا الشائع المشهور فلا يدخل في شرطه في الصحاح، ولذا لم يذكره فيه، واقتصر على الشائع، وإذا أردنا تقرير رأيه النحوي فمرجعه الصحيح ما كتبه في النحو لا ما حكاه لغة بشرطه.

---

(١) ينظر الصحاح ٦/ ٢٢٠٨ (منن).

عود الضمير مذكرًا على المؤنث المجازي

يقول الجوهريّ في قول الشاعر:

فلا مُزنةٌ ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

«لم يقل: (أبقلت)؛ لأن تأنيث (الأرض) ليس بتأنيث حقيقي»[1] وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2]: «ولم يقل: «قريبة»؛ لأنه أراد بالرحمة الإحسان، ولأن ما لا يكون تأنيثُه حقيقيًّا جاز تذكيره»[3].

وهذا يفهم على وجهين:

أحدهما: أنه تعليل وتفسير لما ورد على هذا الوجه من الشواهد.

الثاني: أن يكون مذهبًا له فيما يجوز في الكلام شعرًا ونثرًا، وهو مذهب لبعض المتقدمين كابن كيسان والزجاج وغيرهما، يقول ابن كيسان: «ويجوز ترك (التاء) في الكلام النثر، يقال: الشمس طلع كما يقال: طلع الشمس، لأن التأنيث مجازي، ولا فرق بين المضمر والظاهر، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول: (أبقلت ابقالها) بالنقل، فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر،...، ويؤيده... أن الأعلم حكى في شرح أبيات سيبويه أنه روي (أبقلت ابقالها) بتخفيف الهمزة قال: ولا ضرورة فيه على

(١) انظر الصحاح ٤/ ١٦٣٧ (بقل).

(٢) سورة الأعراف ٥٦.

(٣) انظر الصحاح ١/ ١٩٨ (قرب).

هذا[١]،...»[٢]، وقال العليمي: «هذا وفي عروس الأفراح للبهاء السبكي في آخر أحوال المسند إليه أهمل المصنف -يعني الخطيب القزويني- أمورًا من إتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه، فالأولى لتفخيمه كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[٣] ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث، ومنه (ولا أرض أبقل إبقالها)؛ لأنه أراد تفخيم (الأرض) فعبر عنها بما يعبر به عن المكان، وبذلك ينجلي لك أنه لا شذوذ في هذا البيت، أنه إنما يكون شاذًا إذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه الضمير للغائب مذكرًا على الصحيح خلافًا لابن كيسان في المؤنث المجازي، أما إذا أريد بالمؤنث المجاز عن مذكر فإنه يعود عليه ضمير الغائب مذكرًا، فليتأمل»[٤] وقال الزجاج في إعراب آية الأعراف: «إنما قيل (قريب)، لأن الرحمة والغفران في معنى واحد، وكذلك كل تأنيث ليس بحقيقي»[٥]، وقال في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٦]: «إنما جاز (قريب) لأن تأنيث (الساعة) غير حقيقي»[٧].

ومنع جمهور النحاة جواز تذكير الفعل في مثل هذه الحالة وأوجبوا فيه

(١) انظر تحصيل عين الذهب بحاشية الكتاب ١/ ٢٤٠ بولاق.

(٢) انظر التصريح ١/ ٢٧٨.

(٣) سورة البقرة ٢٧٥.

(٤) انظر حاشيته على التصريح ١/ ٢٧٨.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٨٠.

(٦) سورة الشورى ١٧.

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٠٠.

التأنيث، وذلك «لخفاء الضمير المتصل مرفوعًا، وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل»[١]، وقصروا التذكير فيه على الضرورة الشعرية[٢]، قال أبو حيان عن آية الأعراف: «وقيل لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي، قاله الجوهريّ، وهذا ليس بجيّد إلا مع تقديم الفعل، أما إذا تأخر فلا يجوز إلا التأنيث تقول الشمس طالعة، ولا يجوز طالع إلاّ في ضرورة الشعر بخلاف التقديم فيجوز أطالعةٌ الشمس؟ وأطالع الشمس؟ كما يجوز طلعت الشمس، وطلع الشمس»[٣]، ثم تابعه ابن هشام ووصم الجوهريّ بالوهم فقال في مبحث «الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة»: «الخامس: تذكير المؤنث...، ويحتمل أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ويبعده ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ فَذُكر الوصف حيث لا إضافة،... وأما قول الجوهريّ: «إنّ التذكير لكون التأنيث مجازيًّا» فوهم، لوجوب التأنيث في نحو: الشمس طالعة، والموعظة نافعة، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقيّ الظاهرين لا المضمرين»[٤].

(١) ينظر شرح الكافية ٢/ ١٧٠.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٤٦، وضرورة الشعر للسيرافي ٢١٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥، والمقرب ١/ ٣٠٢، والبسيط ١/ ٢٦٥، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٣/ ١٨، والخزانة ١/ ٤٥، وغيرها.

(٣) انظر البحر المحيط ٤/ ٣١٣.

(٤) انظر مغني اللبيب ٦٦٥، ٦٦٦، هذا وقد جرى في هذه الآية بحث طويل بين ابن مالك والروذراوي المتعاصرين، وتبعهما ابن هشام فألف فيها رسالة. انظر الأشباه والنظائر ٣/ ٢٣٤، ومسألة الحكمة في تذكير (قريب) لابن هشام ٣٣-٦٧، ذكر في تخريجها (١٤) وجهًا ثم قال: «واعلم أنه لا يبعد أن يقال: إن التذكير في قوله تعالى ﴿إن رحمة الله قريب﴾ لمجموع أمور من الأمور التي قدمناها».

وما ذكره هذان العالمان هو مذهب سيبويه والجمهور، يقول سيبويه: «وقد يجوز في الشعر «موعظة جاءنا» كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء. وقال الشاعر [وهو] الأعشى:

فإما تَرَى لِمَّتِي بُدِّلت　　　فإن الحوادث أودى بها

وقال الآخر، وهو عامر بن جوين الطائي:

فلا مزنة ودقت ودقها　　　ولا أرض أبقل إبقالها

وقال الآخر...»[1] فهذه الشواهد -ما ذكرت منها وما لم أذكر- محمولة على الضرورة عند سيبويه وأتباعه، لأنّ الفعل إذا أسند إلى مضمر مؤنث حقيقيا كان أم مجازيا وجب عندهم إلحاق التاء بالفعل، وذلك لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه، لئلا يتوهم أن الفعل مسند إلى شيء من سببه فينتظر ذلك الفاعل، فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم»[2]، ورد عليهم بأن هذه العلة ليست بمطردة «قال الشهاب: قد يرد على العلة أن مع (التاء) يتوهم أن له فاعلاً مؤنثًا منتظرًا، إذ لو قيل: (هند قامت) احتمل أن المعني قامت أُمُّها مثلاً، فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم في الجملة بأن يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع، والباقي طردًا للباب»[3].

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٤٥، ٤٦.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٩٤.

(٣) انظر حاشية العليمي على التصريح ١/ ٢٧٨.

وبعد فإن كان ما ذهب إليه الجوهريّ مذهبًا له فإنه مسبوق إليه، وبالتالي فإن اعتراض أبي حيان وابن هشام على الجوهريّ غير متوجه إليه أصالة، فقد رأينا أن ابن كيسان والزجاج قد ذهبا إلى ما ذهب إليه الجوهريّ، وهما متقدمان عليه، وهو مذهب مؤيد بالسماع نثرًا وشعرًا، ولا كلام أعلى من القرآن الكريم، بل ذكر الأخفش أن من العرب من يذكر المؤنث[1]، وقال ابن عصفور: «تذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر، لأن التذكير أصل التأنيث»[2].

فهل يجوز لابن هشام بعد هذا أن يصم الجوهريّ بالوهم؟

لا أرى ذلك، وإن كنت أميل إلى ما ذهب إليه الجمهور، وأرى أنه من الخير الاقتصار عليه، لأننا بحاجة - لا سيما في هذا العصر- إلى ما يضبط لغتنا ويقننها حتى يسهل حفظها على الناشئة، فلئن كان تذكير الفعل مع ضمير المؤنث المجازيّ فيه شيئان يؤنّسان ففيه واحد يوحش منه، على حسب تعبير ابن جني، قال: «أمّا المؤنّسان فأحدهما أنه تأنيث لفظيّ لا حقيقيّ، والآخر أنه لا علامة تأنيث في لفظه. [يقصد ★ ولا أرض أبقل إبقالها ★].

وأما الموحش فهو أن الفاعل مضمر، وإذا أضمر الفاعل في فعله وكان الفاعل مؤنثًا لم يحسن تذكير فعله حُسنَه إذا كان مظهرًا؛ وذلك أن قولك: قام هند أعذر من قولك: هند قام، من قبل أن الفعل منصبغ بالفاعل المضمر فيه

(١) انظر معاني القرآن ٢/ ٣٠٠.

(٢) انظر ضرائر الشعر ٢٧٩.

أشد من انصباغه به إذا كان مظهرًا بعده. فقام هند -على صبغه- أقرب مأخذًا من هند قام لما ذكرناه؛ وذلك أنك إذا قلت: قام فإلى أن تقول: هند فاللفظ الأول مقبول غير ممجوج؛ لأن الفعل أصل وضعه على التذكير، فإذا قلت: هند قام فالتذكير الآتي من بعدُ مخالفٌ للتأنيث السابق فيما قبلُ، فالنفس تعافه لأول استماعه. وقولك: قام هند النفس تقبل تذكير الفعل أول استماعه إلى أن يأتي التأنيث فيما بعد. وقد سبق تذكير الفعل على لفظ غير مأبيّ ولا مرذول، وردُّ الغائب ليس كاستئناف الحاضر، فذلك فرق»[1].

(١) ينظر المحتسب ٢/ ١١٢.

مجيء (لمّا) بمعنى (إلاّ)

قال الجوهريّ: «وقولُ من قَالَ: (لَمَّا) بمعنى (إلاّ) فليس يعرف في اللغة»[(١)] فتصدى له ابن هشام وأثبت أن من أوجه (لَمَّا) أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿إن كلُّ نفسٍ لَمَّا عَليهَا حافِظٌ﴾[(٢)] فيمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظًا لا معنًى نحو «أنشدك الله لَمَّا فعلْتَ» أي: ما أسألك إلاّ فعلك، قال:

قالت له: بالله يا ذا البُردينْ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَسًا أو اثنينْ

ثم قال: «وفيه رد لقول الجوهريّ: إنَّ (لَمَّا) بمعنى (إلاّ) غير معروف في اللغة»[(٣)].

وكذا يرى الفيروزابادي أن إنكار الجوهريّ لهذا الاستعمال غير جيد[(٤)].

وبعد أن قمت بعرض هذه المسألة على كتب اللغة والنحو وجدت أن جماعة من العلماء قد سبقوا الجوهريّ في إنكار مجيء (لَمَّا) بمعنى (إلاّ) وما الجوهريّ إلاّ تابع لهم، منهم أبو زكرياء الفرّاء الذي يقول: «وأما من جعل (لَمَّا) بمنزلة (إلاّ) فإنه وجه لا نعرفه. وقد قالت العرب: بالله لَمَّا قمتَ عنّا، وإلاّ قمت عنّا، فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره، ألا ترى أن ذلك

---

(١) ينظر الصحاح ٥/ ٢٠٣٣ (لمم).

(٢) سورة الطارق ٤.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣٧٠.

(٤) انظر القاموس المحيط (لمم).

لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناسُ لَمَّا زيدًا»(١)، ومنهم أبو عبيد الذي يقول: «لم نجد هذا في كلام العرب، ومَن قال هذا لزمه أن يقول: رأيت القوم لَمَّا أخاك، يريد إلاَّ أخاك، وهذا غير موجود»(٢)، ثم تبع الجوهريُّ -رحمه الله- هذين العالمين فأنكر مجيئها بمعنى (إلاّ) في اللغة كما تقدم، وإذا كان السمين الحلبي قد فرق بين مذهبي أبي عبيد والفراء حين قال: «فأبو عبيد أنكر مجيء (لَمَّا) بمعنى (إلاّ) مطلقًا، والفراء جوّز ذلك في القسم خاصة»(٣) فإن شيخه أبا حيان لم يفرق بينهما وإنما قال: «لا التفات إلى قول أبي عبيد والفراء من إنكارهما أن (لَمَّا) تكون بمعنى (إلاّ)... والقراءة المتواترة في قوله: ﴿وإنْ كلٌّ لَمَّا﴾(٤)، و﴿إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا﴾(٥) حجة عليهما، وكون (لَمَّا) بمعنى (إلاّ) نقله الخليل وسيبويه والكسائي، وكون العرب خصصت مجيئها ببعض التراكيب لا يقدح ولا يلزم اطرادها في باب الاستثناء، فكم من شيء خص بتركيب دون ما أشبهه»(٦)، وقال أيضًا: «و(لَمَّا) بمعنى (إلاّ) حكاها الخليل وسيبويه والكسائي، وهي قليلة الدور في كلام العرب فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه...، وزعم أبو القاسم الزجاجيّ أنه يجوز أن

---

(١) انظر معاني القرآن ٢/ ٢٩.

(٢) ينظر البحر المحيط ٥/ ٢٦٨.

(٣) انظر الدر المصون ٦/ ٤٠٨.

(٤) سورة يس: ٣٢.

(٥) سورة الطارق: ٤.

(٦) البحر المحيط ٥/ ٢٦٨.

تقول: لم يأتني من القوم لَمَّا أخوك، ولم أر من القوم لَمَّا زيدًا، تريد: إلاّ أخوك، وإلاّ زيدًا، وينبغي أن يتوقف في إجازة مثل هذه التراكيب حتى تثبت»(١).

ورأيت بعضهم يشترط لجواز استعمالها بمعنى (إلاّ) شرطين:

الأول: أن تكون في سياق القسم، أو ما يقوم مقامه.

والثاني: أن تكون بعد نفي ظاهر أو مقدر(٢).

يقول الهروي: «وأما وقوعها بمعنى (إلاّ) فقولك: ما أتاني من القوم لَمَّا زيد. تريد: إلا زيد، قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نفْسٍ لَمَّا عَلَيها حَافِظٌ﴾(٣) يريد: إلاّ عليها حافظ.

وقال الشماخ:

منه ولدتُ، ولم يؤشَبْ به نَسَبِي   لَمَّا كَما عُصِبَ العِلباءُ بالعُودِ(٤)

أراد: إلاّ كما عُصِبَ.

وتقول العربُ في اليمين: بالله لَمَّا قمتَ عنّا، وإلاّ قمتَ عَنّا. و(لَمَّا) بمعنى (إلاّ) لا تستعمل إلا في هذين الموضعين: أعني في القسم، وبعد حرف

---

(١) انظر الارتشاف ٢/ ٣٣٢، والجنى الداني ٥٩٣، ٥٩٤.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٠١.

(٣) سورة الطارق: ٤.

(٤) ينظر ديوانه ١٢٠ مع اختلاف في بعض الكلمات.

الجحد»[1]، وعزيت هذه اللغة إلى هذيل، قال أبو منصور الأزهري: «من قرأ (لَمَّا) مشددًا فمعناه: (إلاّ) بلغة هذيل، و(إن) بمعنى (ما) الجحد. المعنى: مَا مِنْ نفس إلاّ عليها حافظ، والعرب تجعل (لَمَّا) مشددة بمعنى (إلاّ) في موضعين:

أحدهما: مع (إنْ) التي بمعنى (ما) النفي.

والآخر: في قولهم: سألتك لَمَّا فعلْتَ كذا. بمعنى: إلاّ فعَلتَ»[2].

وكذا قال الفراء من قبل: «ونرى أنها لغة في هذيل، يجعلون (إلاّ) مع (إن) المخففة (لَمَّا)، ولا يجاوزون ذلك»[3]، أما سيبويه فقد نقل هذا الاستعمال عن الخليل[4] في سياق القسم فحسب، قال: «وسألتُ الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلاّ فعلتَ ولَمَّا فعلتَ، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما (أقسمت) هاهنا كقولك: وَا للهِ؟ فقال: وجه الكلام لتفعلنّ هاهنا، ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتُكَ الله، إذ كان فيه معنى الطلب»[5].

والواضح من معالجة النحاة لباب الاستثناء أنهم يجمعون بين العمل والمعنى ويستخدمون المستثنى على نحو من التوسع لا يناسب المصطلح العلمي، فيعدون البدل في نحو ما جاء القوم إلا زيد، والفاعل في نحو ما جاء إلا زيد، والمفعول

---

(١) انظر الأزهية ٢٠٧.

(٢) ينظر معاني القراءات ٣/ ١٣٨، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٤٥.

(٣) ينظر معاني القرآن ٣/ ٢٥٤، وكذا تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٤١٣.

(٤) نص الخليل على هذا الاستعمال في كتابه العين ٨/ ٣٢٢.

(٥) انظر الكتاب ٣/ ١٠٥ فما بعدها.

في نحو ما رأيت إلا زيدًا، والمضاف إليه في نحو جاءوا غير زيدٍ، أو سوى زيدٍ، وخبر (ليس ولا يكون) في نحو قاموا ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا، والظرف اللغو في نحو ما مررت إلاّ بزيد، والمبتدأ في نحو ما في الدار إلا زيد، وخبر المبتدأ في نحو وما محمدٌ إلا رسول، فيعدون ذلك كله مستثنى، وفي هذا تناقض، فهل نقول في إعراب مثل ذلك: هو خبر، أو مستثنى، أو خبر مستثنى، وكذلك ما شاكلها، ومثل هذا لا يصح في استخدام المصطلح العلمي، إذ المفروض أن يكون له معنى محدد لا يلتبس بغيره وإلا فقد معناه.

ويتضح من الآراء السابقة أن هناك من نظر إلى العمل كالفراء وأبي عبيد نظرا في الاستثناء إلى العمل دون المعنى، ومن ثم أنكرا مجيء (لَمَّا) بمعنى (إلاَّ)، والمقصود هنا العمل بدليل أنهما صرحا بامتناع مجيء الاسم بعدها منصوبًا، وحكى الفراء مجيئها بمعنى (إلاّ) فليس النكير على المعنى، وإنما على العمل. وهناك من نظر إلى المعنى دون العمل، وعلى هذا جمهرة النحاة، ومنهم ابن هشام الذي أثبت مجيء (لَمَّا) بمعنى (إلاّ) ولم يستطع أن يقدم شاهدًا على وقوع الاسم بعدها منصوبًا، وسكوته عن رأي الزجاجي الذي أجاز قياسًا وقوع الاسم منصوبًا بعد (لَمَّا) يفيد أنه غير راضٍ عنه ولا مطمئن إليه وإلا لاحتج به فيما ذهب إليه، وأثبت به أن (لَمَّا) تكون مثل (إلاّ) معنى وعملاً.

وما ذهب إليه الزجاجيّ، وهو الرأي الثالث في المسألة، تفرد به ولم يتابعه عليه أحد من النحاة؛ سوى الهرويّ في الأزهية.

وفي هذا الإطار يتحدد مجال الخلاف بين ابن هشام والجوهريّ، فجهة

النظر منفكة، هذا ينظر إلى العمل وهما متفقان في أن ما بعدها لا ينصب، وذاك ينظر إلى المعنى، ولا خلاف بينهما كذلك في مجيء (لَمَّا) بمعنى (إلاَّ)، فورودها في القرآن الكريم بهذا المعنى مما لا سبيل إلى الشك فيه.

وجمهور النحاة يعرف المستثنى بأنه المخرج من حكم ما قبله بإلاَّ أو إحدى أخواتها، ولم ينصوا على هذه الأخوات، أمحصورة هي أو كل ما يفيد معنى الإخراج؟ وهذا دمج بين منهجين في دراسة ظاهرة الاستثناء: اعتماد العمل، وهذا هو الغالب في صناعة النحو، واعتماد المعنى، وهذا لا يهتم به النحاة كثيرًا، غير أنهم في باب الاستثناء جمعوا بين العمل فبينوا ما ينصب على الاستثناء دون غيره، والمعنى فذكروا الأدوات التي تفيد الإخراج، أي: الاستثناء بمعناه اللغوي دون نظر إلى عملها -على اختلافه- وعدمه. وبينوا أمر ما يليها حكمًا ووظيفة، فهو فاعل أو نائبه، أو مبتدأ أو خبر، أو مفعول أو حال أو تمييز أو مضاف إليه... الخ.

لهذا يقترح البحث أن يكون تعريف المستثنى هو: المنصوب بعد (إلاَّ) على جهة الإخراج مما قبله.

وهذا التحديد ينسف أساس الخلاف في هذه المسألة فلا يبقى له وجه ولا معنى.

(أو) بعد همزة التسوية

روى الجوهريّ استعمال (أو) بعد همزة التسوية فقال: «يقال: سواء عليّ أقمت أو قعدت»[1] وهذا الاستعمال لا يجيزه جمهور النحاة[2]، لأن (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، فلا تنسلخ عن الأحد كأم، فلما كانت التسوية تقتضي شيئين فصاعدًا منعوا أن يقال: سواء كان كذا أو كذا، قال الرضي: «وقال أبو علي: لا يجوز (أو) بعد سواء، فلا تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت. قال: لأنه يكون المعنى سواء عليّ أحدهما، ولا يجوز ذلك، ويرد عليه أن معنى (أم) -أيضًا- أحد الشيئين أو الأشياء فيكون معنى: (سواء عليّ أقمت أم قعدت): سواء عليّ أيهما فعلت، أي: الذي فعلت من الأمرين، لتجرد (أي) عن معنى الاستفهام، وهذا -أيضًا- ظاهر الفساد، وإنما لزمه ذلك في (أو) وفي (أم) لأنه جعل (سواء) خبرًا مقدمًا ما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أن يكون (سواء) خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط [أي: الأمران سواء عليّ]...، وقد ذكرنا أن كل موضع يجوز فيه (أو) يجوز فيه (أم)، وبالعكس»[3].

وقال ابن هشام: «إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو) فإن كانت همزة التسوية

---

(١) ينظر الصحاح ٦/ ٢٣٨٦ (سوا).

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ١٦٩-١٨٧، والمقتضب ٣/ ٢٨٦، والحجة في علل القراءات لأبي علي ١/ ١٩٨، والأزهية ١٣٣، والارتشاف ٢/ ٦٥٢، وجواهر الأدب ٢٨، والهمع ٥/ ٢٥١.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣٧٦، والحجة ١/ ١٩٨.

لم يجز قياسًا، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بـ «أم»، وفي الثاني بالواو، وفي الصحاح «تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت» انتهى و لم يذكر غير ذلك، وهو سهو.

وفي كامل الهذلي أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[1] وهذا من الشذوذ بمكان»[2]. وقيل: إنّ امتناع مجيء (أو) في هذا الاستعمال مرهون بوجود الهمزة، أما مع حذفها فلا يمتنع، نقل عن السيرافيّ أنه قال: «و(سواء) إذا أدخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها كقولك: سواء عليّ أقُمتَ أم قعدت، وإذا كان بعد (سواء) فعلان بغير استفهام جاز عطف أحدهما على الآخر بـ «أو» كقولك: سواء عليّ قمت أو قعدت»[3]. ونقل عنه الدماميني ذلك ثم قال: «وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء. وأما التنافي المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضي من أن (سواء) خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، والهمزة بمعنى (إن) الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها لبيان الأمرين، أي: إن قمت أو قعدت فالأمران سواء، فـ (أم) للأحد كـ «أو»، أو الجملة غير مسبوكة»[4].

(١) سورة البقرة ٦، والكامل للهذلي ١٥٨ (أ) مخطوط رقم ٣٦٩ (مغاربة) قراءات / مكتبة الأزهر.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٦٣.

(٣) انظر الخزانة ١١/ ١٦٩، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ٤٤.

(٤) ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/ ٦٣، والنحو الوافي ٣/ ٥٨٧ (حاشية).

قال الشيخ الخضري: «وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور[١] لا تصح (أو) مطلقًا، لمنافاتها التسوية إلا أن يدَّعى انسلاخها عن الأحد كـ (أم)، وعلى إعراب الرضي تصح مطلقًا، فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة، إذ المقدر كالثابت، على أن التسوية -كما قاله المصنف- مستفادة من سواء لا الهمزة...»[٢]. وأنا أقول: إنّ ما نسبه الدسوقي والدماميني إلى السيرافيّ قد نسب إلى سيبويه[٣]، والإعراب المنسوب إلى الرضي هو مذهب السيرافي[٣].

وذكر الأعلم الشنتمري أن (أم) و(أو) يتداخلان مجازًا فقال: «اعلم أن (أو)، و(أم)، و(الواو) أصول وضعن مختلفة، ثم يقع فيهنّ من المجاز والاتساع ما يتداخلن به، فيستعمل الحرفان منهن في معنى واحد...، ومما تكون فيه (أم) و(أو) بمعنى واحد، وإن كان أصل وضعهما مختلفًا قولهم: أضربت زيدًا أو لا...»[٤]. وقال أيضًا: «قال سيبويه: فإذا قلت: أتجلس أم تذهب، فـ (أم) و(أو) فيه سواء[٥]، فجعل (أم) و(أو) جميعًا تلي حرف الاستفهام...»[٤].

وواضح من معالجة النحويين لهذه المسألة أن المجيزين عولوا على القياس،

---

(١) يرى الجمهور أن (سواء) خبر مقدم وما بعده مؤول بمصدر مبتدأ مؤخر، وقيل (سواء) المبتدأ وما بعده الخبر، أو ما بعده فاعل سد مسد الخبر. عن حاشية الخضري السابقة، وانظر مغني اللبيب ٥٥٩.

(٢) ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/ ٦٣، والنحو الوافي ٣/ ٥٨٧ (حاشية).

(٣) انظر الهمع ٥/ ٢٥١ فما بعدها.

(٤) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٨٠٥، ٨٠٦.

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ١٨٣.

وليس لهم من السماع إلا قراءة ابن محيصن من طريق الزعفراني، و لم يذكرها إلا الهذلي في الكامل، وننبه على أنه لم ترد شواهد أخرى فيما قدموه وما وقفنا عليه.

وأميل إلى أنّ استعمال (أو) بعد همزة التسوية سائغ مقبول وفقًا لجمهرة من العلماء، ولا داعي لرفض ما رواه الجوهريّ وغيره، فقد ثبت أن ابن محيصن قرأ قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[1] بـ (أو) بدل (أم)، ولا يصح وصف هذه القراءة بالشذوذ؛ «لأن ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غيره من باب أولى، كما نص عليه الثقات»[2]، وعقب الدسوقي على نص السيرافي المتقدم فقال: «وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم (سواء كان كذا أو كذا)، وبصحة التركيب الواقع في الصحاح، وقراءة ابن محيصن، فجميع ما ذكر لا شذوذ فيه في العربية»[3]، وكذا قال العلامة البغدادي في تعقيبه على نص السيرافي: «وفيه رد على أبي علي في منعه، وعلى ابن هشام...، وكلام السيرافي والشارح صريح في جوازه وصحته...»[4].

وعلى هذا جرى استعمال العلماء على اختلاف فنونهم، وقد أحسن مجمع اللغة العربية بالقاهرة إذ أقر هذا الاستخدام فقال: «يجوز استعمال (أم) مع

---

(١) سورة البقرة ٦.

(٢) انظر النحو الوافي ٣/ ٥٨٧ بالحاشية.

(٣) ينظر حاشيته على مغني اللبيب ١/ ٤٤.

(٤) ينظر الخزانة ١١/ ١٦٩-١٧٠.

الهمزة وبغيرها، وفاقًا لما قرره جمهرة النحاة، واستعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها كذلك، على نحو التعبيرات الآتية:

٣ سواء عليّ أحضرت أم غبت.

سواء عليّ حضرت أم غبت.

سواء عليّ أحضرت أو غبت.

٦ سواء عليّ حضرت أو غبت.

والأكثر الفصيح استعمال الهمزة في أسلوب «سواء»[1].

---

(١) ينظر كتاب في أصول اللغة ١/ ٢٢٧.

انتصاب (حسب) على الحال

توقف أبو حيان النحويّ في قبول انتصاب (حسب) كما يقتضيه كلام ابن مالك في ألفيته:

قبلُ كغيرُ بعدُ حسبُ أولُ ودُونُ والجهاتُ أيضًا وعلُ
وأعربوا نصبًا إذا ما نكرا قبلاً وما مِنْ بعده قد ذكرا

فقال في الشرح: «يقول: هذه الأسماء التي هي من ظروف الزمان قبلُ وبعدُ وأوّلُ، ومن ظروف المكان دُونُ وقدّامُ...، ومن الأسماء حسبُ وعلُ مثل (غير) في البناء على الضم إذا قطعت عن الإضافة لفظًا لا معنى...، وهذه الظروف إذا قطعت عن الإضافة لفظًا وبنيت صار لها حكم غير الذي كان لها حالة الإضافة، وذلك أنها حالة الإضافة يجوز أن تقع أخبارًا للمبتدآت وصفات وأحوالاً تقول: القيام قدّامَ عمرو، ولا يجوز القيامُ قدامُ... وقد ذكر سيبويه هذه المسألة ولم يعلل المانع من ذلك، وعلل ذلك غيره فزعم أن الظرف إذا وقع خبرًا أو وصفًا أو حالاً فقد حذف من الكلام ما يعمل في الظرف وهو الاستقرار، فإذا حذفنا المضاف إليه فقد حذفنا ما قبله في التقدير وما بعده فصار ذلك إجحافًا فتنكبوه،... وفي قوله: «وأعربوا نصبًا» نظر؛ لأن من الأسماء التي بعد قوله «قبلاً» (حسبُ وعلُ) ويحتاج انتصابهما إذا نكرا إلى سماع من العرب، لأن حسبًا ليس بظرف فلا وجه لنصبه إلا إن كان ينقل عن العرب انتصابه على الحال فقط إذا كان نكرة...، وقد يكون الشيء مثل الشيء في المعنى وتختلف الأحكام، وذلك كثير في لسان العرب...»[1].

(١) انظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢ / ٢٩٨.

وأنكر ابن هشام على أبي حيان هذا التوقف فذكر في شرحه للأبيات المتقدمة أن لحسب استعمالين:

أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ، فتستعمل استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتًا لنكرة نحو: مررت برجُل حسْبِك من رجل أي: كافٍ لك عن غيره، وحالاً نحو: هذا عَبدُ الله حسْبَك من رجل، واستعمال الأسماء الجامدة نحو قوله تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾[1].

والثاني: أن تكون (حَسْبُ) بمعنى «لاَ غيرُ» في المعنى، فتستعمل مفردة عن الإضافة، وهذه هي (حسب) المتقدمة في الاستعمال الأول، ولكنها عند قطعها عن الإضافة في اللفظ تجدد لها إشرابها هذا المعنى، وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية، وبناؤها على الضم، تقول: رأيت رجلاً حسبُ، ورأيت زيدًا حسبُ، قال الجوهريّ: كأنك قلت: «حسبي» أو «حسبك؛ فأضمرت ذلك ولم تنون[2]، انتهى، وتقول في الابتداء: قبضت عشرة فحسبُ، أي: فحسبي ذلك، واقتضى كلام ابن مالك السابق أنها تعرب نصبًا إذا نكّرت كقبلُ وبعدُ، قال أبو حيان: ولا وجه لنصبها؛ لأنها غير ظرفٍ [وقد ذكرها مع الظروف] إلاّ إن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة، فإن أراد بكونها نكرة قطعْهَا عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذ منصوبة شائعٌ، وأنها كانت مع

(١) سورة المجادلة ٨.

(٢) في التصريح ٢/ ٥٣ «وعنى بالإضمار الحذف، فكأنه قال: فحذفت المضاف إليه منهما وأضمرته في نفسك ولم تنون». ثم انظر الصحاح ١/ ١١٠-١١١ (حسب).

الإضافة معرفة، وكلاهما ممنوع [يقول الشيخ الأزهري: «أمّا الأول فلأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضم، وأما الثاني فلأنها نكرة دائمًا أضيفت أم لم تضف»][1] وإن أراد أبو حيان تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذ؛ لأنها لم ترد إلا كذلك، وأيضًا فلا وجه لتوقفه في تجويز انتصابها على الحال حينئذ، فإنه [أي: فإن نصبها على الحال][1] مشهور، حتى إنه مذكور في كتاب الصحاح[2]، قال: تقول: هذا رجلٌ حسْبُك من رجلٍ، وتقول في المعرفة: هذا عَبْدُ اللهِ حَسْبَكَ من رجُلٍ، فتنصب (حَسْبَكَ) على الحال، وأيضًا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك؛ لأن مراده التنكير الذي ذكره في قبلُ وبعدُ، وهو أن تقطع عن الإضافة لفظًا وتقديرًا»[3]، أي: كما قال الأزهريّ: «وينصب على الظرفية بحيث يقال: رأيت زيدًا حسبًا أو فحسبًا، ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه أبو حيان، وما ذكره الموضح من أن مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد، فالصواب أن يحمل عموم قوله: «وما من بعده قد ذكرا» على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حَسْبُ وعَلُ»[4].

وما أخذه ابن هشام على عبارة أبي حيان مفتعلٌ، وقد أقام خلافًا لا أساس له، فأبو حيان ينكر ورود (حسب) منصوبة غير مضافة، ويرى أن ما

---

(١) في التصريح ٢/ ٥٣.

(٢) انظر الصحاح ١/ ١١٠-١١١ (حسب).

(٣) انظر أوضح المسالك ٢/ ٢١٨، ٢١٩.

(٤) انظر التصريح ٢/ ٥٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ١٥.

يفيده ظاهر كلام ابن مالك من ورود ذلك غير صحيح ويحتاج إلى سماع، ويفهم ابن هشام من هذا التعقيب أن أبا حيان يرى أن مجيء (حسب) عند القطع عن الإضافة منصوبة شائع، وهذا عكس ما قرره أبو حيان، وإنكاره عليه مجيئها حالاً عند الإضافة غير صحيح، لأن أبا حيان لم يقل ذلك ولا يفهم من قوله: «انتصابه على الحال فقط إذا كان نكرة» أنه عند إضافته معرفة فلا يكون حالاً كما فهمه ابن هشام، لأن كلامه إنكار لمجيئه منصوبًا نكرة، وإذا كان كذلك وهو غير ظرف فلا وجه لنصبه إلا أن يكون حالاً، وهذا لم يرد عن العرب، فهو ممنوع، أما كونها نكرة أو معرفة عند الإضافة، وما يترتب على ذلك من إعرابها حالاً فليس في كلام أبي حيان نص عليه، يقول الخضري بعد أن نقل رأي ابن هشام في حسب: «ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين، وحينئذ فكلام المصنف والشارح منتقد، لأن قوله: «وأعربوا نصبًا» الخ يقتضي أن يقال فيها (حسبًا) بالتنوين، لقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى كما هو المراد بقوله: «إذا ما نكرا» مع أنه لم يسمع، ولا وجه له في القياس، وأيضًا قوله: «نكرا» يقتضي بمفهومه أنها عند إضافتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع أنها نكرة دائمًا، لما علمت، إلا أن يحمل قوله: «وما من بعده قد ذكرا» على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه (حسب) ولا (عل)»[1].

(١) ينظر حاشيته على شرح ابن عقيل ٢/ ١٥.

إدخال نون الوقاية على (بجل)

نقل الجوهريّ عن الأخفش أن (بَجَلْ) المرادِفةَ لـ «حَسْبُ» مبنية على السكون، ولا تلحقها نون الوقاية إذا ما أضيفت إلى ياء المتكلم، قال: «وبَجَلْ بمعنى (حَسْبُ) قال الأخفش: هي ساكنة أبدًا، يقولون: بَجَلْكَ كما يقولون: قَطْكَ، إلا أنهم لا يقولون: بَجَلْني كما يقولون قَطْنِي، ولكن يقولون: بَجَلِي وبَجْلِي، أي: حسبي، قال لبيد:

فمتى أهلِكْ فلا أحْفِلُـهُ   بَجَلِي الآن من العيش بَجَلْ»[1].

وتعقبه ابن هشام فقال: «في الصحاح أنه يقال: (بجلي) ولا يقال: (بَجَلْنِي)، وليس كذلك»[2]؛ لأن (بَجَلْ) عند ابن هشام «على وجهين، حرف بمعنى نعم[3]، واسم، وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى (يكفي)، واسمٍ مرادفٍ لـ «حَسْبُ»، ويقال على الأول: «بَجَلْنِي» وهو نادر، وعلى الثاني «بَجَلِي» قال:

....   ألا بجلي من ذا الشراب ألا بَجَلْ»[4].

وعلق الأمير على قول ابن هشام: «وهو نادر» فقال: «هذا راجع للاستعمال الأول، وهو كونها بمعنى (يكفي) لا للمقول وهو (بجلني)، لأن

(١) الصحاح ٤ / ١٦٣١ (بجل)، والبيت في شرح ديوانه ١٩٧.

(٢) مغني اللبيب ١٥٤.

(٣) مجيء بَجَلْ بمعنى نَعَمْ في رصف المباني ١٥٢، والقاموس المحيط، وتاج العروس (بجل).

(٤) انظر مغني اللبيب ١٥١، والشعر لطرفة وسيأتي.

لحاق النون لها حيث كانت بمعنى (يكفي) واجب لا نادر، ولندرة المعنى الأول لم يذكره صاحب الصحاح...»[١]، ولا إمام النحاة سيبويه، وإنما ذكر لها معنًى واحدًا فقال: «وأما بَجَلْ فبمنزلة حَسْبُ»[٢]، والتي بمعنى (حَسْبُ) لا تلحقها نون الوقاية، وقيل تلحقها قليلاً[٣]، يقول ابن يعيش: «فأما (بجل) فهي اسم من أسماء الأفعال معناها اكتف واقطع، وهي مبنية على السكون؛ لوقوعها موقع الفعل المبني، وسكنت على مقتضى القياس في كل مبني، وقد يدخلون عليها (الكاف) فيقولون: بَجَلْك كما يقولون: قطك وقدك إلا أنهم يقولون في إضافته إلى النفس: بجلي، ولا يكادون يقولون: بجلني كما يقولون: قطني»[٤]، فعدم لحاق النون بها أعرف وأكثر، يقول ابن مالك: «قول العرب: بَجلي ولعلّي أعرف من قولهم: لعلّني وبجلني، ومعنى «بَجَلْ» حَسْبُ، وكذا معنى «قد وقط»، ومن قال: بجلي وقدي وقطي بلا نون شبهها بـ «حَسْبُ»؛ إلا أن (بَجَلْ) أشبه به، لأنه ثلاثي مثله، ولمساواته في اشتقاق فعل منه، إذا قيل: أبجله وأحسبه، بمعنى كفاه، فلذلك فاقَ عَدمُ النون مع (بَجَلْ) ثبوتَهَا، بخلاف (قد وقط)»[٥].

وقيل: «(بجلي) لم يعمد كقدني وقطني بالنون وذلك لأن اللام والنون

---

(١) حاشية الأمير على المغني ١/ ١٠٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٣) ينظر رصف المباني ١٥٢، والجنى الداني ٤١٩.

(٤) شرح المفصل ٤/ ٩٠.

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٣٧.

متقاربا المخرج، فبعد ذلك لو عمد بالنون لا يخلو من أن يجري فيهما إدغام، أو لا يجري، فلئن لم يجر لـزم الإثقـال، ولئـن جـرى لـزم الإعـلال»[١]. وقيـل: إن إضافتها قليلة جدًّا حتى إن ثعلبًـا قـال: «بجـل بمعنـى حسـب. قـال: و لم أسمعه مضافًا إلاّ في بيت واحـد، وهـو قـول لبيـد»[٢] يقصـد البيـت المتقـدم، غـير أن إضافتها ثابتة مسموعة، قال ابن فارس: «كذا قال ثعلب، وقد قال طرفة:

ألا إنني سُقّيت أسود حالكًا ألا بجلي من الشراب ألا بَجَل»[٣].

فالخلاصة كما يـرى العلامـة الدسـوقي: «أن بَجَـلْ إن كـانت حرفًـا فـلا يدخل عليها نون الوقاية ولا تتصل بها ياء المتكلم قـولاً واحـدًا، وأمـا الاسميـة، فإن كانت اسـم فعـل بمعنـى (يكفـي) فـالنون فيهـا واجبـة، وإن كـانت بمعنـى (حَسْبُ) جاز فيها الأمران إلا أن ترك النون أعـرف مـن إثباتهـا، فتكـون اليـاء متصلة بها مجرورة الموضع وإثبات النون حينئذ نادر»[٤].

وتفريق ابن هشام بين معنيين لـ «بجل» حين تكون اسم فعل فتكون أحيانًـا بمعنى (يكفي) وأحيانًا مرادفة لـ «حســب» مراعًـى فيـه إعـراب مـا بعدهـا مـن ضمائر تتصل بها، فإذا راعينا أنها بمعنى (يكفي) أعرب ما بعدهـا مفعـولاً بـه، ودخلت نون الوقاية قبل اليـاء، وإذا راعينـا أنهـا مرادفـة «حَسْـبُ» أعـرب مـا

---

(١) ينظر التخمير ٢/ ٢٧٠ ويقصد بالإعلال هنا الإدغام.

(٢) معجم مقاييس اللغة ١/ ١٩٩، ومجمل اللغة ١/ ١١٦.

(٣) معجم مقاييس اللغة ١/ ٢٠٠، والبيت لطرفة / ديوانه ٥٧.

(٤) ينظر حاشيته على المغني ١/ ١٢٠.

بعدها مضافًا إليه، ولم تدخل نون الوقاية، وهذا قد فهمه الأمير حين ربط ندرة مجيئها بمعنى (يكفي) بدخول النون قبل ياء المتكلم، فندرة هذا الاستعمال هو الذي جعله يقرر ندرة مجيئها بمعنى (يكفي)، وقد ذهب ابن هشام في أوضح المسالك[١] إلى أن دخول النون قبل ياء المتكلم المنصوبة باسم الفعل واجب، وبناء على هذا استشكل عليه الدماميني في شرح المغني فقال: «هذا مشكل، لأنها حيث تكون اسم فعل بمعنى (يكفي) فالنون واجبة لا نادرة، نعم إذا كانت بمعنى (حسب) جاز الأمران، إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها»[٢].

وما ذهب إليه الدسوقي من وجوب النون متابعًا لابن هشام معترض عليه بما يقوله الرضي[٣] في باب المضمر: «يجوز إلحاق نون الوقاية في أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها أيضًا، لأنها ليست أفعالاً في الأصل...، وكذا قال الشاطبي في شرح الألفية «حكى سيبويه في أسماء الأفعال عليكني وعليكي، بل ينبغي أن يكون إلحاق النون لاسم الفعل كالفعل من كل وجه...، وقد نص ابن مالك في شرح التسهيل على جواز إلحاق النون في اسم الفعل مطلقًا»[٢]. ويبقى النظر في السمات المخصصة والأدلة الفارقة بين المعاني الثلاثة لبجل، الحرفية، والتي بمعنى يكفي، والتي بمعنى (حسب) ولا سيما إذا راعينا أن (حسب) تفسر بمعنى (يكفي)، وقد رأينا أن ابن يعيش فسرها تفسيرًا مغايرًا: اكتف واقطع[٤].

(١) انظر أوضح المسالك ١/ ٧٧.

(٢) انظر الخزانة ٦/ ٢٤٩.

(٣) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٣.

(٤) انظر شرح المفصل ٤/٩٠.

(لا مساس)

قد يسوق ابن هشام -في بعض الأحيان- رأي الجوهريّ ضمن مجموعة من الآراء ثم لا يعقب عليه بشيء، وهذا يدل على موافقته له وارتياحه لرأيه، من ذلك أنه حينما تعرض لشرح ما لزم البناء على الكسر ذكر منه ما كان اسمًا للفعل على وزن (فَعالِ) نحو نَزالِ بمعنى انزِلْ، وما كان فيه (فَعالِ) سبًّا للمؤنث، ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء نحو: يا خَباثِ بمعنى يا خبيثةُ ثم قال رحمه الله: «ويجوز قياسًا مطردًا صوغ (فَعالِ) هذا وفَعالِ السابق -وهو الدال على الأمر- مما اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي أن يكون فعلاً، ثلاثيًّا، تامًّا، فيبني من نَزَلَ نزالِ، ومن ذَهَب ذَهابِ...، ويقال من فَسَقَ، وفجر...: يا فَساقِ، ويا فجارِ...، ولا يجوز بناء شيءٍ منها من نحو اللصوصية؛ لأنها لا فعل لها، ولا من نحو: دحرج واستخرج؛ لأنها زائدة على الثلاثة، ولا من نحو: كان وظلّ وبات وصار؛ لأنها ناقصة لا تامة.

ولم يقع في التنزيل (فَعالِ) أمرًا إلا في قراءة الحسن (لا مَسَاسِ)[1] بفتح الميم وكسر السين، وهو في دخول «لا» على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش -أي لا يرتفع-: «لا لَعًا». وفي معاني القرآن للفراء[2]: ومن العرب من يقول: لا مَسَاسِ، يذهب به إلى مذهب دَراكِ ونَزالِ، وفي كتاب ليس لابن خالويه[3]: لا مَسَاسِ مثل دَراكِ ونَزالِ، وهذا من غرائب

(١) سورة طه ٩٧.

(٢) انظر معاني القرآن ١/ ١٩٠.

(٣) لم أجده في المطبوع منه.

اللغة(١)، وحمله الزمخشري(٢) والجوهريّ(٣) على أنه من باب قطامِ، وأنه معدول عن المصدر، وهو المسُّ»(٤).

وقال أبو حيان: «قرأ الجمهور (لا مِسَاسَ)(٥) بفتح السين والميم المكسورة، ومِساسٌ مصدر (ماسّ) كقتالٍ من (قاتَلَ)، وهو منفيّ بـ (لا) التي لنفي الجنس، وهو نفي أريد به النهي، أي: لا تمسني ولا أمسك، وقرأ الحسن... بفتح الميم وكسر السين، فقال صاحب اللوامح: هو على صورة نَزالِ ونظارِ من أسماء الأفعال بمعنى انزلْ وانظرْ، فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف ولا تدخل عليها (لا) النافية التي تنصب النكرات نحو: لاَ مالَ لَكَ،

(١) قال الشيخ محمد محيي الدين بحاشية الشذور: «اسم الإشارة في قوله: وهذا من غرائب اللغة» يعود إلى ما ذكره عن الفراء وابن خالويه، ووجه غرابته أن (لا) النافية دخلت على اسم الفعل مع أن اسم الفعل في المشهور من الاستعمال العربي لا يجوز أن يدخل عليه عامل يؤثر فيه، وذكر العلامة اللقاني أن وجه غرابة هذا أنهما جعلا (لا) النافية مع ما بعدها اسمًا واحدًا، فزعما أنه ركب (لا) مع (مساس) ثم أراد منه الإثبات، مع أن الأصل أن (لا) إذا دخلت على اسم صيرته منفيًّا، وههنا صارت هي والاسم بمعنى الإثبات، ومن هنا تفهم أن اللقاني يرى أن معنى (لا مساس) امسسني، بخلاف المعنى على ما ذكرناه أولاً، فإن المعنى عليه لا تمسسني، وهذا هو الموافق للقراءة» انتهى بتصرف.

(٢) انظر الكشاف ٢/ ٥٥١.

(٣) انظر الصحاح ٣/ ٩٧٨ (مس).

(٤) انظر شرح شذور الذهب ٨٩-٩٤.

(٥) سورة طه ٩٧.

لكنه فيه نفي الفعل، فتقديره: لا يكون منك مساس، ولا أقول: مَساسِ، ومعناه النهي، أي: لا تمسني انتهى.

وظاهر هذا أنَّ (مساس) اسم فعل، وقال الزمخشري[١]: لا مَساسِ بوزن فَجارِ، ونحوه قولهم في الظباء: إن وردن الماء فلا عَبابِ، وإن فقدنه فلا أَبابِ...، وقال ابن عطية: لا مساس هو معدول عن المصدر كفجار ونحوه، وشبههُ أبو عبيدة[٢] وغيره بنَزالِ ودَراكِ ونحوه، والشبه صحيح من حيث هي معدولات...، فكلام الزمخشري وابن عطية يدل على أن (مساس) معدول عن المصدر الذي هو المسّة»[٣]. أما ابن جني فإنه يرى أن (لا) نفي للفعل كقولك: لا أمسك ولا أقرب منك، فكأنه حكاية قول القائل: مَساسِ كدراكِ ونزالِ فقال: لا مَساسِ، أي: لا أقول: مساس، فلا مساس جاء على أنه قد استعمل منه في الأمر (مساس) فنفي على تصور الحكاية والقول، وإن لم يأت بها مسموع[٤].

ويرى الإمام سيبويه أن قول العرب: (لا مساس) معدول عن مصدر مؤنث، وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه[٥].

---

(١) انظر الكشاف ٢/ ٥٥١.

(٢) انظر مجاز القرآن ٢/ ٢٦.

(٣) انظر البحر المحيط ٦/ ٢٧٥، والقرطبي ١١/ ٢٤١.

(٤) ينظر المحتسب ٢/ ٥٦.

(٥) انظر الكتاب ٣/ ٢٧٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٥٨.

وأقول: في توجيه هذه القراءة رأيان:

(أ) أن (مساس) اسم فعل، وذهب إلى هذا ابن هشام، وهو المفهوم من كلام الفرّاء، وابن خالويه، وابن جني.

(ب) أنها اسم مصدر معدول، وهو صريح كلام سيبويه، وذهب إليه الجوهريّ والزمخشريّ، وهو الصحيح لوجوه منها:

١- أن القراءات يفسر بعضها بعضًا، وقراءة الجمهور الكلمة فيها مصدر، فموافقة هذه القراءة يقتضي أن (مساس) مصدر.

٢- أن في هذا التوجيه طردًا لقواعد النحو وبعدًا عن الشذوذ ومخالفة الأبواب، فلو قدرت اسم فعل لوقعنا في محظورين:

أحدهما: أن اسم الفعل لا يعمل فيه عامل قبله.

وثانيهما أن اسم الفعل معرفة، و(لا) لا تدخل على المعارف.

أما ما ذهب إليه ابن جني من أن (لا) داخلة على منفي معتقد غير مذكور فهو تخريج على وجه بعيد لا يصار إليه مع صحة التخريج على وجه واضح قريب، لا سيما في القرآن الكريم[1].

---

(١) ينظر مغني اللبيب ٧١٠.

(أيا) لنداء البعيد والقريب

ذكر الجوهريّ أنّ (أَيَـا) مـن حـروف النـداء المشـتركة بـين نـداء القريـب والبعيد فقال: «وَ(أَيَا) من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد، تقـول: أيـا زَيدُ أقبل»(١)، فاعترضه ابن هشام النحوي نافيًا أن تكون لنداء القريـب فقـال: «وفي (الصحاح) أنه حرف لنداء القريب والبعيد، وليـس كذلـك»(٢) ثـم حـذا صاحب القاموس حذو ابن هشام، بـل قسـا في الحكـم إذ نسـب الجوهـريّ إلى الوهم فقال: «أَيَا: حرف لنداء البعيد لا للقريب، ووهـم الجوهـريّ»(٣)، لأنهـا عندهما وعند الجمهور «ملازمة لنداء البعيد مسافة أو حكمًا كالنائم والغـافل، ولذلك كانت على ثلاثة أحرف آخرهـا ألـف تحتمـل المـدَّ مـا شئت؛ لأن مـدَّ الصوتِ بها يتمكن»(٤).

وأقول ما قاله العلامـة البغـداديّ: «الجوهـريُّ فيمـا قالـه تـابع لسـيبويه في «الكتاب»، قال في باب «الحروف التي يُنبّه بها المدعـو»(٥): «فأمـا الاسـم غـير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا وأيا وهيا وأي وبالألف...، إلا أن الأربعة غـير

---

(١) الصحاح ٦/ ٢٢٧٧ (أيا).

(٢) مغني اللبيب ٢٩، والهمع ٣/ ٣٥، وحاشية الدسوقي على المغني ١/ ١٧.

(٣) القاموس المحيط (أيا).

(٤) عن رصف المباني ١٣٦، وانظر معـاني الحـروف المنسـوب للرمـاني ١١٧، وجواهـر الأدب للإربلي ٤١١، والجنـى الداني ٤١٩، وشـرح المفصـل لابـن يعيـش ٨/ ١١٨، والتصريح ٢/ ١٦٤.

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٩ فما بعدها، والمقتضب ٤/ ٢٣٥.

(الألف) قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد أو النائم المستثقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع (الألف) ولا يستعملون (الألف) في هذه المواضع التي يمدون فيها، وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريبًا منك مقبلاً عليك توكيدًا.

...، ونقل الأندلسيّ في «شرح المفصل» عن سيبويه جواز استعمال (أَيَا) للقريب، فلا يتوجه المنع على الجوهريّ، انتهى. وقال ابن عصفور في «المقرب»: الهمزة لا تكون إلا في نداء القريب، وما عدا ذلك من الحروف يكون في نداء القريب والبعيد»[١].

وذكر ابن مالك أنهم قد «أجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد. ومنعوا العكس»[٢]، وكذلك قال الشلوبين: «الهمزة، وهي للقريب المصغي إليك، وأي ويا وأيا وهيا، وهي للبعيد مسافة أو حكمًا، وقد تقع (أيْ) وأخواتها في المرتبة الأولى، ولا تقع (الهمزة) في مرتبتها»[٣].

لهذا كلّه لا أرى غضاضةً من قبول ما ذكره الإمام الجوهريّ من أنه قد ينادى بها القريب كما ينادى بها البعيد «قصدًا للتوكيد والتنبيه على أن الباعث على ندائه

---

(١) عن شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٦٨، ٦٩، وانظر المقرب ١/ ١٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٢.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٩.

(٣) ينظر التوطئة ٢٦٣.

أمر مهم، وقد يفعل ذلك؛ لكون المنادى غافلاً أو نائمًا أو ضعيف السمع»(١).

فهذه الملابسات مما يستوجب رفع الصوت وإطالته، فجاز استعمال (أيا) -الموضوعة أصلا لنداء البعيد- لنداء القريب المنزل منزلة البعيد على جهة التوكيد(٢)، أما البعيد مسافة فلا ينادى بالهمزة مثلاً لعدم التمكن من إطالة الصوت بها.

والواضح من كلام سيبويه أن القرب والبعد لا يخضع للمسافة المكانية وإنما يخضع لاعتبارات المتكلم، وهذه اعتبارات بلاغية يراعي فيها المتكلم مقتضى الحال، وفي رأي من ذهب إلى أنه لا ينادى البعيد بالألف وحدها -تبعًا لسيبويه- نظر، فما دام الأمر خاضعًا لاعتبار المتكلم ومراعاة مقتضى الحال فلا مانع أن ينزل البعيد منزلة القريب فينادى بالألف، وعلى هذا جاء قول قُتيلة بنت النضر في رثاء أبيها حين قتله النبي ﷺ صبرًا:

أمحمدٌ ولأنتَ ضِنْءُ كريمةٍ   في قومها والفحل فحلٌ مُعرقُ
ما كان ضرك لو مننت وربّما   منَّ الفتى وهو المغيظ المحنَقُ(٣)

بل إنه قد تحذف أحرف النداء جميعًا، يقول سيبويه: «وإن شئت حذفتهنّ كلهنّ استغناء»(٤) ويكثر هذا في دعاء الله سبحانه وتعالى.

(١) عن شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢٧٦.
(٢) انظر الملخص لابن أبي الربيع ٤٧٢.
(٣) انظر هذا في شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٥٤.
(٤) انظر الكتاب ٢/ ٢٣٠.

ركض بين التعدي واللزوم

قال الجوهريّ: «رَكَضْتُ الفرسَ برجلي: إذا استحثثته ليعدو، ثم كثر حتى قيل: رَكَض الفرسُ: إذا عدا، وليس بالأصل، والصواب رُكِضَ الفرسُ، على ما لم يسم فاعله فهو مركوض...، وربّما قالوا رَكَضَ الطائرُ، إذا حرك جناحيه في الطيران»[١].

وقد سَبَقَ الجوهريَّ ابنُ السّكيت الذي قال: «ويقولون: رَكَضَ الدابةُ والفرسُ، وهو خطأ، إنما الراكض الرَّجُلُ. والركض: تحريك الرجل عليه ليعدو، يقال: ركضت الفرسَ فعدا»[٢]. ومثله نقل عن الأصمعيّ أنه قال: «ركضت الدابة، بغير ألف، ولا يقال: ركض هو، إنما هو تحريكك إياه، سار أو لم يسر»[٣]، وكذا قال ابن دريد[٤]، وأبو منصور الأزهري الذي يقول: «فلان يركض دابته، وهو ضَربه مَرْكَليها برجليه. فلما كثر هذا على ألسنتهم استعملوه في الدواب فقالوا: هي تركض، كأنّ الركض منها»[٥] وتبع هؤلاء كثير من العلماء المتأخرين وقالوا: إن الصواب «رُكِضَ الفرسُ» بالبناء للمجهول، لأنه في الحقيقة مركوض لا راكض وأجاز ذلك ابن هشام إذ قال:

---

(١) ينظر الصحاح ٣/ ١٠٨٠ (ركض).

(٢) ينظر أدب الكاتب ٤١٥.

(٣) تهذيب اللغة ١٠/ ٣٩، واللسان والتاج (ركض).

(٤) الجمهرة ٢/ ٣٦٥.

(٥) تهذيب اللغة ١٠/ ٣٧.

«وقولهم: رَكضتِ الدابةُ، بفتح الراء والضاد، بمعنى عدت، عده في اللحن الجوهريّ(١)، والحريريّ(٢) وغيرهما، وقالوا: الصواب (رُكِضت) على بناء ما لم يسم فاعله، وقال ابن سيده في المحكم: ركض الدابةَ يركضها، وركضت هي، وأباها بعضهم(٣)، انتهى. والصواب عندي الجواز لقولهم: ركض الطائر ركضًا: إذ أسرع في طيرانه»(٤). وقيل: إن إسناد الركض إلى الطائر أو إلى الدابة من باب المجاز، قاله الزمخشري(٥)، وأجاب به الزبيدي عما نقل عن شمر، إذ قال «ونقل عن شمر أنه قال: قد وجدنا في كلامهم: ركضت الدابةُ في سيرها، وركض الطائر في طيرانه...، وقد يجاب عن قول شمر هذا بأن ذلك إنما هو بضرب من المجاز، وقول الجوهريّ (وليس بالأصل) يدل على ذلك»(٦). ومثله عند الحريري قولهم: «قد حَلَبَتْ نَاقَتُهُ رَسْلاً كَثِيرًا، ولم تَحْلُبْ شَاتُهُ إلاّ لَبَنًا يَسِيرًا، فيسندون الحلْبَ إلى المحلوبَةِ، وهو مُوقَعٌ بها، ووجهُ القولِ: كم حُلِبت ناقتُكَ، وكم تُحلَبُ حَلوبتُكَ؟ وما أشبه ذلك»(٢).

وخلاصة القول في هذه المسألة أنها تدور على استعمال «ركض» لازمًا بمعنى (عدا)، وكثيرون يذهبون إلى منع ذلك، وفريق يذهب إلى تجويزه، ومنهم

---

(١) ينظر الصحاح ٣/ ١٠٨٠ (ركض).

(٢) ينظر درة الغواص ١٧٤-١٧٦، وتهذيب الخواص لابن منظور ٧٢.

(٣) المحكم ٦/ ٤٣٤.

(٤) شرح قصيدة كعب ٢٢٧.

(٥) أساس البلاغة (ركض).

(٦) التاج (ركض).

من يخرجه على المجاز، ومنهم من يحمله على وضوح المعنى لكثرة إسناد الفعل متعديًا إلى مفعول به مخصوص، وقضية التعدي واللزوم مردها اللغة، وتصور العرب للعلاقة بين الفعل وما يسند إليه أو يقع عليه، ولا مدخل للعقل في هذا، ففي مثل مات زيد، وفنِيَ، ورَوِيَ، ونَبت الزرعُ أسند فيه الفعل إلى الفاعل وإن كان في المعنى مفعولاً به وقع عليه الفعل، وغيره هو الفاعل على الحقيقة، وكذلك الأمر في مسألتنا هذه فقد جاء فيها إسناد (ركض) إلى الفرس في حال الفاعلية دون تغيير يطرأ على صيغة الفعل، وهذا دليل الفاعلية في العربية حتى ولو كان (ركض) بمعنى (رُكِض) فما بالنا إذا كان المعنى مختلفًا وهو (عدا) و(جرى)، فالرأي جواز استعماله لازمًا مسندًا إلى ما هو مفعول به في المعنى وهو في الصناعة هو الفاعل النحوي.

صرف (هاوية)

ذكر الجوهريّ أن (هاوية) من قوله تعالى ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾(١) اسم من أسماء النار، وهي معرفة بغير ألف ولام(٢). ووافقه الرازي(٣).

وهذا يقضي بأن تكون (هاوية) ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث على المذهب المشهور، ولكنها لما جاءت في الآية مصروفة اعترض ابن بري على الجوهريّ فقال: «لو كانت (هاوية) اسمًا علمًا للنار لم ينصرف في الآية»(٤) ثم تابعه ابن هشام النحويّ فقال: «قول الجوهريّ: إنّ (هاوية) من قوله تعالى ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾(١) اسم من أسماء النار معرفة بغير ألف ولام خطأ، لأن ذلك يوجب منع صرفه»(٥).

ويتلخص من آراء جمهور اللغويين والمفسرين أن «هاوية» اسم، وإن اختلفوا في تعيين المسمى، فقيل: جهنم، أو اسم من أسمائها، أو هي النار، أو دركة من دركاتها، أو اسم الباب الأسفل من النار(٦)، أعاذنا الله منها، وإنما سميت النار هاوية؛ لأنه يهوى فيها مع بعد قعرها، فهي على أقوال هؤلاء معرفة

(١) سورة القارعة ٩.

(٢) ينظر الصحاح ٦/ ٢٥٣٩ (هوى).

(٣) انظر مختار الصحاح (هوى).

(٤) انظر اللسان (هوا).

(٥) انظر شرح شذور الذهب ٤٥٦.

(٦) ينظر غريب القرآن وتفسيره لليزيدي ٤٣٩، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٩٠، ومفردات الراغب ٥٤٥، والعمدة في غريب القرآن لمكي ٣٥٥، والبحر المحيط ٨/ ٥٠٧، والقاموس المحيط والتاج (هوى).

بغير ألف ولام، والظاهر من كلام الفراء أنها ليست علمًا(١).

والذين ذهبوا إلى أنها علم لم يوجهوا صرفها مع حقها المنع من الصرف، ولعل حكاية علمائنا أن هناك لغة لبعض العرب تصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب(٢) تجعلني أقول عن هذه الآية: لعلها مما صرف على هذه اللغة، كما قالوا في قراءة من صرف ﴿يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾(٣). يقول أبو حيان في رده على الزمخشري إنكاره صرف «يغوث ويعوق»: «وكأن الزمخشري لم يدر أن ثم لغة لبعض العرب تصرف كل ما لا ينصرف، فلذلك استشكلها»(٤).

والحق أنه لم يعرف قبل الإسلام استعمال هذه الكلمة إلاّ اسم فاعل للمؤنث(٥)، ولم يبق مصدر لاستخدامها علمًا إلاّ القرآن الكريم، ولم ترد إلا في هذه الآية، ولم يقرأ في المتواتر ولا في الشاذ دون تنوين، وبما أنه لا دليل على علميتها إلا منع الصرف، وإذ لم ترد ممنوعة من الصرف تظل علميتها مفتقرة إلى دليل، وعليه فما ذهب إليه ابن بري –وربما أفاده من الفرّاء– وتابعه عليه ابن هشام النحوي هو الصواب.

---

(١) ينظر معاني القرآن ٣/ ٢٨٧.

(٢) حكى هذه اللغة الكسائي والأخفش وغيرهما. انظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٤٣٦، والبحر ٨/ ٣٤٢، ٣٩٨.

(٣) سورة نوح ٢٣.

(٤) ينظر البحر المحيط ٨/ ٣٤٢، والكشاف ٤/ ١٦٤.

(٥) جاء في اللسان «هوا» عن الفراء أنه قال: «قال بعضهم: هذا دعاء عليه، كما تقول: هوت أمه، على قول العرب...، ومعنى هوت أمه، أي: هلكت أمه. وتقول: هوت أمه فهي هاوية أي: ثاكلة، وقال بعضهم: «أمه هاوية»: صارت هاوية مأواه كما تؤوي المرأة ابنها، فجعلها إذ لا مأوى له غيرها أمًّا له». وانظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨٧.

اسم الفاعل من «كرب»

قال الشيخ خالد الأزهري: «في (كَرَبَ) استعمالان ناقصة وتامة، والتامة قاصرة ومتعدية، فالقاصرة نحو كرب الشتاءُ... والمتعدية نحو قوله: كربت القيدَ إذا ضيقته على المقيد»[1].

واختلف النحاة في استعمال اسم الفاعل من (كرب) الناقصة فقال به جماعة وأنشدوا عليه قول ابن خفاف:

أبُنيَّ إنّ أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل

فكارب عند هؤلاء اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف، أما ابن هشام فإنه يرى أن «الحق أن «كاربًا» في البيت من (كرب) التامة المستعملة في قولهم: كرب الشتاءُ إذا قربُ، وبهذا جزم الجوهريّ، ولهذا لا تجد له في اللفظ خبرًا، والمعنى تام بدون تقدير، فلا شاهد فيه على هذا»[2].

فابن هشام -كما نرى- يدفع قول من قال: إن (كرب) الدالة على المقاربة أتت متصرفة فجاء منه اسم الفاعل كما في قول الشاعر السالف، وهو في دفعه هذا معتمد على ما جزم به الجوهريّ من أنه اسم فاعل من (كرب) التامة، وليس من الناقصة التي تستدعي الاسم والخبر، فالجوهريّ قد أورد البيت

---

(١) ينظر التصريح ١/ ٢٠٨.

(٢) انظر تخليص الشواهد ٣٤٢، وأوضح المسالك والتصريح عليه ١/ ٢٠٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٢، والعيني ٢/ ٢٠٢، والهمع ٢/ ١٣٧.

السابق شاهدًا على (كرب) التامة[١] ثم تبعه ابن هشام النحوي، وأشاد برأي الجوهريّ، إذ إنه هو الحق والصواب عنده[٢]، أما جمهور النحاة فقد سكتوا
٣ عن حكم تصرف «كرب» الناقصة[٣].

(١) انظر الصحاح ١/ ٢١٢ (كرب).

(٢) انظر تخليص الشواهد ٣٤٢، وأوضح المسالك والتصريح عليه ١/ ٢٠٨.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ١٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢٦، والمقرب ١/ ٩٨، والملخص لابن أبي الربيع ٤٤٣، والارتشاف ٢/ ١٢٠، والمساعد ١/ ٢٩٦.

الصّفِيّ بين القلة والكثرة

من المسائل التي اعتمد فيها ابن هشام النحوي على الإمام الجوهريّ في رده على بعض العلماء قوله: «قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كأرجُل وأعناق وأفئدةٍ، وقد يعكس كرجالٍ وقلوبٍ وصردان، وليس منه ما مثل به الناظمُ وابنه من قولهم في جمع صفاة -وهي الصخرة الملساء-: صُفِيّ؛ لقولهم: أصفاء، حكاه الجوهريّ وغيره»(١).

ولتوضيح هذه المسألة نورد نص ابن مالك وشرح ابنه عليه، يقول الناظم:

أَفْعِلَــةٌ أَفْعُلُ ثمَّ فِعْلَــهْ ثُمَّتَ أفعــالٌ جُمُوعُ قِلَّــهْ
وَبعضُ ذِي بكثرةٍ وَضْعًا يَفِي كأَرْجُلٍ، والعَكْسُ جاء كالصُّفِي

فقال الابن في الشرح: «جمع التكسير على ضربين: جمع قلة، وجمع كثرة.

فجمع القلة: مدلوله بطريق الحقيقة الثلاثة فما فوقها إلى العشرة.

وجمع الكثرة: مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى غير نهاية.

ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازًا. وأمثلة جمع القلة أربعة: «أفعلة، وأفعل، وفعلة، وأفعال»... وما سوى هذه الأربعة من أبنية التكسير فهو جمع كثرة، وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة، فالأول: كرِجْل وأرجُلٍ، وعُنُق وأعناقٍ...»

(١) انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٥٤، والتصريح ٢/ ٣٠٠ فما بعدها، وانظر -أيضا- حكاية الجوهريّ في الصحاح ٦/ ٢٤٠١ (صفا).

والثاني: كصفاةٍ وصُفِيّ، ورَجُلٍ ورجالٍ...»[١].

وبعد فهل قول الناظم «الصُّفِيّ» مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة؟

يرى ابن هشام -اعتمادًا على الجوهريّ- أن الناظم وابنه لم يوفقا في هذا المثال، فكان يجب عدم ذكره، لأن منطوق نظمه «والعكس جاء كالصُّفي» يفيد أن هذا من وضع العرب أيضًا، وليس كذلك؛ لأن «حقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر»[٢] بمعنى أن المفرد له جمع تكسير واحد على وزن خاص بالقلة أو بالكثرة، فصيغة جمعه مقصورة على نوع منهما وحده، لأن العرب لم يضعوا لهذا المفرد نوعين للتكسير، وإنما وضعوا له جمعًا من نوع واحد بصيغة تختص بهذا النوع[٣]، فاستعمال هذا الجمع -حينئذ- مكان الآخر ليس مجازًا بل حقيقة بالاشتراك المعنويّ، ويسمى ذلك بالنيابة وضعًا[٤]، «لأن صيغته قد استعملت في الجمعين استعمالاً واحدًا، ولا نصَّ أنه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر، ولا وجه لترجيح أحد الجانبين من غير مرجح، فوجب القول بالاشتراك»[٥].

ولهذا لا يستقيم التمثيل بالصّفي في نظر المعترضين، لأن الصفاة لم يهمل

---

(١) انظر شرحه على الألفية ٧٦٨.

(٢) انظر التصريح ٢/ ٣٠٠.

(٣) انظر النحو الوافي ٤/ ٦٣١.

(٤) ينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٤.

(٥) المصباح المنير ٢٦٦ (الخاتمة).

جمع قلتها بل قالوا: «أصفاء» على «أفعال» كما قالوا في جمع كثرتها: «صُفِـي» على «فعول» حكاه الجوهريّ وغيره، وصحة هذا المثال عند ابن هشام أنـه مـن القسم الثاني، وهو ما كان للمفرد فيه جمعان، فتكون نيابة الكثرة عن القلـة في «الصفي» من باب النيابـة في الاستعمال لا في الوضـع كمـا ذكـر النـاظم، لأن الاستعمال هو أن تكون العرب قد وضعت البنـاءين معًـا، ولكنهـا استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر[1]، أي: أن المفرد في هذا القســم لـه جمعـان من التكسير، أحدهما للقلة والآخر للكثرة، فيستعمل أحدهما في معنــى الآخـر بقرينة، يقول الخضري: فإن وجد البناءان للفظ واحد كأفلس وفلوس في فلس، وأثواب وثياب في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كإطلاق (أفلـس) على (أحـد عشـر) و(فلـوس) علـى ثلاثـة، وتسـمى النيابـة في الاستعمال، إذا علمت ذلك فتمثيله[2] لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعًـا بـالصفي... فيـه نظر، إذ لم يهمل جمع قلتهـا بـل قـالوا «أصفـاء» علـى (أفعـال) أيضًـا كمـا في الصحاح، فكان الأولى حذفه، إلا أن يحمل قوله: «والعكس جاء» علـى مطلـق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال»[3].

وممن تبع ابن هشام فيما أورده على الناظم وابنه الأشمونـي إذ قـال: «ليـس «الصفي» مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة، حكى الجوهريّ وغيره صفـاة

---

(١) انظر التصريح ٢/ ٣٠٠.

(٢) أي: ابن مالك.

(٣) ينظر حاشية الخضري ٢/ ١٥٤.

وأصفاء»[(١)]، وجاء في حاشية الصبان عليه «قوله: «جاء وضعًا» أخذه من التقييد به في المقابل، ولو لم يقيد به بل عمم بأن قال: وضعًا أو استعمالاً لم يرد على المصنف ما ذكره الشارح...»[(١)]. وقيل: إنّ «أصفاء» ليست جمع «صفاة» وإنما هي جمع الجمع، يقول ابن منظور: «جمع الصفاة: صفوات وصفًا مقصور، وجمع الجمع أصفاء وصُفيّ وصِفيّ... قال ابن سيده: وإنما حكمنا بأن (أصفاء) و(صُفيًّا) إنما هو جمع (صفًا) لا جمع (صفاة)؛ لأن (فَعَلة) لا تكسر على (فعول) وإنما ذلك لِفَعْلة كبَدْرة وبدور، وكذلك (أصفاء) جمع (صَفًا) لا (صفاة)؛ لأن (فَعَلة) لا تجمع على أفعال»[(٢)].

ويضعف هذا القول أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد، وإنما يوقف عند ما جمعوه من ذلك[(٣)]، وابن يعيش ذكر أنَّ (فَعَلة) بالتحريك يجيء على (فُعُول) نحو: صفاة وصُفِيّ[(٤)]. وعندنا صيغتان للجمع أصفاء وصفي، أمامنا احتمالان للواحد، صفاة على (فَعَلة)، وصَفًا على (فَعَل) ثم نتساءل هل كل من صفاة وصفًا يجمع على أصفاء وصفي أو لكل منهما جمع يخصه؟ إن ابن مالك لم يصرح بشيء من ذلك، وتحتمل أصفاء -التي هي مثار الخلاف- أن تكون جمعًا لصَفًا، أو جمعًا لصفاةٍ، والقياس والكثير يقتضي أن تكونا جمعًا لصَفًا الذي هو اسم جنس واحده صفاة، وصفاة وصفًا وأصفاء في هذا مثل شجرة وشجر

(١) ينظر شرحه على الألفية ٤/ ٨٩ مع الحاشية.

(٢) ينظر اللسان والقاموس المحيط والتاج في مادة (صفا).

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٦١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٧٤.

(٤) ينظر شرح المفصل ٥/ ٢٢.

وأشجار، وبقرة وبقر وأبقار... الخ، أما جمع صفاة على (أفعال) فيحتاج إلى نص، وما صرح به ابن سيده وتابعه ابن منظور وكذلك الفيروزابادي أن أصفاء جمع صَفًا لا جمع صفاةٍ، فلو كان ما نص عليه ابن الناظم هو ما ذهب إليه أبوه من أن واحد الصّفي صفاة كان تمثيله لا اعتراض عليه، إذ لم يرد على وجه القطع أصفاء جمعًا لصفاة، أي: أن صفاة جاء لها جمع واحد وضعًا وهو (صفي)، وبهذا يسقط الاعتراض، إذ لم تجمع على (أفعال).

بقي أن ننبه إلى أن اعتبار مثل صفًا وشجر جمعًا هو من مصطلح اللغويين لا اصطلاح الصرفيين، لأن صيغة (فَعَل) عند الصرفيين ليست من صيغ الجموع، كما أنهم يشترطون وقوع تغيير في صيغة جمع التكسير، ولا فرق بين شجرة وشجر في الصيغة، والفرق التقديري نصوا عليه في أبنية ليس هذا منها.

الأصل في (اتَّخَذَ) ومشتقاته

ذكر الجوهريُّ(١) أن «الاتِّخاذَ» افتعال من (الأخذ) إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ (الافتعال) توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه (فَعِلَ - يَفْعَلُ) قالوا: تَخِذَ يتخَذُ، وقرئ: ﴿لتَخِذْتَ عليهِ أَجْرًا﴾(٢).

وهذا يعني أن الأصل في (اتَّخَذَ) (اِئْتَخَذَ) فأبدلت الهمزة ياء، لوقوعها ساكنة إثر كسرة، فصار (ايتخَذَ) ثم أبدلت الياء تاءً وأدغمت في تاء الافتعال، وقيل: إنما أدغمت الياء في التاء كراهية التقائهما، وقد نسب هذا المذهب إلى الكوفيين(٣) والبغداديين(٤)، وإليه ذهب الزجاج(٥)، وابن خالويه(٦)، والأزهري(٧)، والجوهريّ كما رأينا.

وهذا ونحوه لا يجيزه البصريون، فلا يقولون في (افتعَلَ) من الأكل: (اتَّكَل) على تقدير قلب الهمزة ياء وقلب الياء تاء(٣)، بل يوجبون إقرارها على ما

---

(١) ينظر الصحاح ٢/ ٥٥٩ (أخذ).

(٢) سورة الكهف ٧٧.

(٣) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١١٥.

(٤) ينظر التكملة ٢٥٠، والارتشاف ١/ ١٥٢.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٠٧.

(٦) ينظر الحجة في القراءات السبع ٢٠٣.

(٧) انظر تهذيب اللغة ٧/ ٥٣٠، ومعاني القراءات له ٢/ ١١٧.

يقتضيه التصريف فيقولون فيه: ايتكل، وكذا قياس (افتعَل) من (أَخَذَ): (ايتخذ)، أمّا (اتّخذ) فهي عندهم من (تَخِذَ) لغة في (أخَذَ)، يقول ابن هشام النحوي: «إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاء وأدغمت في تاء الافتعال، وما تصرف منها نحو: اتّصل واتّعد من الوصل والوعد، واتسر من اليسر[1]...، وتقول في افتعَلَ من الإزار: «ايتزَرَ» ولا يجوز إبدال الياء تاءً وإدغامها في التاء، لأن هذه الياء بدل من الهمزة، وليست أصلية، وشذ قولهم في افتعل من الأكل (اتّكل)، وقول الجوهريّ في (اتخذ) إنه من الأخذ وَهَمٌ، وإنما التاء أصل، وهو من (تَخِذَ) كاتّبع من تَبِعَ»[2]. وهذه موافقة منه للبصريين المخصصين هذا الحكم بالواو والياء، يقول أبو حيان: «وتبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت واوًا أو ياء غير بدل من همزة، فتقول: اتعد يتعد...، وكذلك اتسر يتسر...، فإن كانت الياء بدلاً من همزة كافتعل من الإزار فلا تبدل تاء بل تقرها على ما يقتضيه التصريف فتقول: ايتزر...، وأجاز البغداديون إبدالها تاء فتقول: اتّزر، ومنه عندهم (اتّخذ) وحكوا (اتّمن) وتصاريفه بالتاء من الأمانة، و(اتهل) من الأهل، وقال الفارسي: هو خطأ في

---

(١) وهذا هو مذهب البصريين فيما كانت فاؤه واوًا، أو ياءً. ينظر الكتاب ٤/ ٣٣٤، والأصول في النحو ٣/ ٢٦٨، والتكملة ٢٥٠، والمنصف ١/ ٢٢٢، والممتع ١/ ٣٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٦٤، وفي التصريف للجرجاني ٧٦، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٨٠، والعلة في إبدالهما تاء أنهم لو أقروهما لتلاعبت بهما حركات ما قبلهما.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٣/ ٣٣٧-٣٣٩.

الرواية، فإن صحت فإنما سمع من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم، ولم يحكه سيبويه ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة»(١).

ومن العلماء من ذهب إلى أن (اتّخذَ) من (وَخَذَ) فتكون التاء بدلاً من الواو، وأن أصله (اِوْتخذ) فأبدل من الواو تاء، يقول ابن الأنباري: «فعلى هذا يكون الأصل في (أخذ) (وخذ) فأبدل من الواو المفتوحة همزة كَأَحَدٍ أصله (وَحَدٌ)»(٢). وقيل: أنّ (وَخَذَ) لغة في (أَخَذَ) من غير إبدال، لأن إبدال الواو المفتوحة شاذ(٣)، وذلك لخفة الفتحة، وهذه اللُّغةُ أثبتُ من (تَخِذَ) حكاها كثير من الصرفيين واللغويين(٤)، وعليها يكون إبدال الواو تاءً جاريًا على القياس كما في (اتّعد) ومشتقاته، ورأى بعض المتأخرين أن تخريجه على هذه اللغة - وإن كانت قليلة- أولى من قول الجوهريّ(٥).

فالخلاصة أن للعلماء في (اتَّخَذَ) وما تصرف منه ثلاثةُ أقوالٍ مَشْهُورةٍ:

الأول: أنه من (أَخَذَ)، وعليه الكوفيون والبغداديون ووافقهم الجوهريّ.

---

(١) الارتشاف ١/ ١٥٢، والبحر المحيط ٦/ ١٥٢، وانظر التكملة للفارسي ٢٥٠، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٨٣.

(٢) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١١٥.

(٣) ينظر المنصف ١/ ٢٣١.

(٤) ينظر التاج في (وخذ).

(٥) ينظر شرح الأشموني على الألفية ٤/ ٢٤٩، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٧، ٢٠٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ٦/ ٨٠.

الثاني: أنه من (تَخِذَ) وعليه جمهور البصريين(١).

الثالث: أنه من (وَخَذَ) لغة في (أَخَذَ)(٢).

ولم يكن ابن هشام النحويُّ أول من عقب على الجوهريّ في هذه المسألة، وإنما رأيت ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) يقرر أن (اتّخَذَ) افتعلَ من (تَخِذَ) وليس من (أَخَذَ) في شيء، لأن الافتعال من (أَخَذَ): ائتخذ؛ لأن فاءها همزة والهمزة لا تدغم في التاء، ثم ذكر رأي الجوهريّ السابق وعقب عليه بقوله: «وأهل العربية على خلاف ما قال الجوهريّ»(٣).

سامح الله ابن الأثير ومن شايعه من البصريين أو المتبصرين مثل ابن هشام النحوي فقد ألفنا عباراتهم وأحكامهم الجاهزة، فإذا ما أعجزهم الدليل وفقدوا البرهان قالوا: هذا شاذ -كما رأينا في الألفاظ التي رواها الكوفيون والبغداديون من قبل- أو هذا من لغة قوم غير فصحاء، أو هذا شيء لم يحكه علماؤنا الأقدمون ناسين أو متناسين تلك العبارة الخالدة الصادقة التي تقول: إنّ باب اللغة واسع لا يحيط به إلاّ نبيّ، وأن من حفظ حجة على من لم يحفظ لا سيما إذا كان الناقل الجوهريّ، يقول صاحب التاج عن شيخه: «وابن الأثير ليس ممن

---

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨٨، والنهاية لابن الأثير ١/ ١٨٣، والكشاف ٢/ ٤٩٥، وشرح المفصل ١٠/ ٦٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٨٣، وشرح مختصر التصريف للتفتازاني ١٨٤، والتتمة في التصريف لابن القبيصي ١٦٩، ١٧٠.

(٢) انظر البيان ٢/ ١١٥، وتوضيح المقاصد ٦/ ٨٠، والتصريح ٢/ ٢٩١.

(٣) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٨٣.

يرد به كلام الجوهريّ، بل وأكثر أئمة اللغة، بل كلامه حجة عليهم، لأنه أعرف، ودعوى تليين الهمزة كما اختاره هو وغيره أولى وأصوب من مادة غير ثابتة[1] في الدواوين المشهورة، وأنكرها الزجاجيّ بالكلية، وإن أثبتها أبو علي الفارسي، واستدل بقراءة ﴿تَخِذْتَ﴾ مخففًا، وغير ذلك[2]، فقد نازعوه، وكلام ابن مالك صريح في أن مثله شاذ[3]، وأثبتوا منه: اتَّزرَ من الإزار، واتَّمَنَ من الأمن، واتَّهَلَ من الأهْلِ، وغير ذلك مما هو مبسوط في شروح التسهيل، وأشار إليه ابن أم قاسم في شرح الخلاصة، ثم قال: وبعد صحة ثبوته وتسليم دعوى أبي علي الفارسيّ وحده وقبول استدلاله بالآية وقول الشاعر:

وقد تَخِذَت رِجْلِي إلى جنب غرزها ... نسيفًا كأفحوص القطاة المطرق[4]

فلا يلزم الجوهريّ ومن وافقه اتباعُهُ، بل يجري على قاعدته التي حررها من التليين[5]، بل صرحوا بأنه وارد في هذا اللفظ نفسه، كاتَّزرَ وما ذكر معه وإن كان شاذًا، فلا يقدح ذلك في ثبوته واستعماله، والله أعلم»[6].

---

(١) يقصد مادة (تخذ).

(٢) ينظر توضيح المقاصد ٦/ ٧٩ فما بعدها.

(٣) قال ابن مالك في الألفية: (وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا).

(٤) البيت للممزق العبدي.

(٥) لم أجد هذا في شرح المرادي على الألفية، فلعله من شرحه على التسهيل، وهو ما يزال مخطوطًا.

(٦) ينظر التاج في مادة (تخذ).

ومن الذين خطئوا الفارسيَّ ابنُ الطَّراوة إذ قال في تخطئته: «وهـذا نظـر لم يصحبه فيه توفيق، اعتل بأن الياء ليست لازمة، وهذا الذي أوجـب قلبهـا تـاءً، فتكون أجلد من الياء وأثبت كما أن ذلك في الواو...، وإدغام مثل هذا عنـدي جائز، تقول: اتّزِرْ يا هذا، وهو يتّزر»[1].

وبعد فيجمل بنا أن نختم هذا المبحث بما ذكره الشيخ يـس العليمـي تـأييدًا للجوهريّ حينما قال: «إنَّ الإقدام على تغليط الجوهريّ ليس بالهين، فيجوز أن يكون ذلك مذهبًا له كما ذهب البغداديون إلى ذلك في: اتَّزرَ، واتَّمنَ، واتَّهَـلَ، واتَّكَلَ، كمـا حكـاه الشـارح عنهـم، ولا يقـال: الجوهـريّ ليـس مـن أربـاب المذاهب، لأنا لا نسلم ذلك مع أن الظاهر يساعده، فما قالـه الجوهـريّ وجـه، والوجه الثاني مـا قالـه الموضـح، وهـو ظـاهر، والوجـه الثـالث مـا ذهـب إليـه بعضهم، وهو قريب مما ذهب إليه الموضح»[2].

فلا موجب -إذًا- لوصف ما ذهب إليه الكوفيـون والجوهـريّ بالشـذوذ، أو باللحن كما قال ابن هشام في نزهة الطرف[3].

(١) ينظر رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٣٥، ١٣٦.

(٢) ينظر حاشيته على التصريح ٢/ ٣٩١.

(٣) ينظر نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ١٥٦.

تصغير (أفعل) في التعجب

ذكر الجوهريُّ أن العرب «يقولون: ما أميلح زيدًا!، و لم يصغروا من الفعل غيره وغير قولهم: ما أحيسنه!»[١]. وفهم من نص الجوهريّ أن المسموع منه قليل لا يصل إلى حد القياس عليه، قال ابن هشام: «ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظًا ومعنًى نحو اسم التفضيل و(أفعل) في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ (أفعل) في التعجب وزنًا وأصلاً وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال الشاعر:

يا ما أميلح غزلانًا شَدَنَّ لَنَا

و لم يسمع ذلك إلاّ في «أحسن، وأملح» ذكره الجوهريّ[١]، ولكن النحويين مع هذا قاسوه، و لم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك»[٢] وتعقيب ابن هشام على ابن مالك مستفاد من أبي حيان الذي يقول: «وجواز تصغير (أفعل) نحو: ما أحيسن زيدًا هو نص الكوفيين والبصريين، واقتياسه...، وقول ابن مالك: «وشذ تصغير (أفعل) مقصورًا على السماع خلافًا لابن كيسان في اطراده»[٣] قول من لم يطلع على كلام النحاة في هذه المسألة»[٤].

والحقيقة أن الخلاف في تصغيره والقياس عليه مبني على اختلافهم في كنهه، فالبصريون الجازمون بفعليته نصوا على تصغيره، وإن كان مخالفًا لأسس

(١) انظر الصحاح ١/ ٤٠٧ (ملح).

(٢) مغني اللبيب ٨٩٤ وبحاشيته تخريج البيت.

(٣) ينظر نص ابن مالك في التسهيل ١٣١.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ٣٥، ومنهج السالك ٣٨٣.

أقيستهم، حملاً على أفعل التفضيل، يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأن الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء... وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله»(١)، أما الكوفيون القائلون باسميته فإنهم يجوزون تصغيره مطلقًا، ويقيسون ما لم يرد على ما ورد(٢).

ونقول: لو صَحَّ النقلُ السابقُ عن أبي حيان من تجويز تصغير أفعل في التّعجب قياسًا عند البصريين واعتراضه بذلك على ابن مالك كان ذلك مما تفرد به، فلم ينص أحد قبله على أن البصريين أجازوا ذلك قياسًا، نعم يقيسه الكوفيون؛ لأنه اسم عندهم، ومثلهم في ذلك ابن كيسان، وربما كانت في قول الخليل الذي نقله سيبويه: «وما أشبهه»(٣) شبهة لمن يرى أن البصريين قاسوا ذلك، وهو ما استظهره بعض المتأخرين(٤) من نص سيبويه، والقياس على ما سمع مخالف لأصول البصريين في القياس فلا يعدل عنها إلا بنص صريح، وهو ما لم يصرح به أحد من النحاة المتقدمين فيما وقفنا عليه.

ولا يعترض بما قرره ابن هشام على حكاية الجوهريّ قصر التصغير فيما سمع عن العرب على (أملح، وأحسن)، فالجوهري هنا يروي ما سمع ولا يستطرد إلى حكم التصغير.

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٤٧٧.

(٢) انظر الإنصاف ١/ ١٢٦ المسألة (١٥)، وأسرار العربية ١١٣.

(٣) انظر الكتاب ٤/ ٤٧٧.

(٤) انظر النكت الحسان لأبي حيان ٢٠٦، والتصريح ٢/ ٣٢٤، والنحو الوافي ٣/ ٣٤٣، وجامع الدروس العربية للغلاييني ١/ ٧٣، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٠.

ألف «حُبارَى» بين التأنيث والأصالة

قال الجوهريّ: «الحُبَارَى: طائر، يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء...، وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بني الاسم لها فصارت كأنّها من نفس الكلمة، لا تنصرف في معرفة ولا في نكرة، أي: لا تنون»(١). فتصدى له ابن هشام النحوي ونسب قوله في أصل ألفها إلى الوهم، بعد أن قرر أن ألف (حُبارَى) للتأنيث فقال: «وفي الصحاح أن ألف (حُبارَى) ليست للتأنيث، وهو وَهَمٌ، فإنّه قد وافق على أنه ممنوع من الصرف»(٢)، ومنع الصرف كما قال الشيخ خالد الأزهري: «دليل على أن ألفه للتأنيث»(٣) وممن غلّط الجوهريّ صراحة الفيروزابادي(٤)، والدميري(٥)، والزبيديّ(٦).

والحقُّ أن جميع العلماء(٧) -عدا الجوهريّ- متفقون على أن ألف (حُبارَى) للتأنيث، والدليل عليه منعها من الصرف، إذ لو لم تكن له لانصرفت،

(١) الصحاح ٢/ ٦٢١ (حبر).

(٢) أوضح المسالك ٣/ ٢٧٦.

(٣) شرح التصريح ٢/ ٢٨٩.

(٤) القاموس المحيط (حبر).

(٥) حياة الحيوان الكبرى ١/ ٣٨٥.

(٦) التاج (حبر).

(٧) ينظر الكتاب ٣/ ٤٨٢، والمذكر والمؤنث للمبرد ٨٥، والتكملة لأبي علي ٢٠٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٢، والسيرافي النحوي ٦٦٨، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢/ ٦١٥، والممتع ١٠٢، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٤٤، ٢٥٧، والارتشاف ١/ ٢٩٦.

لأن هذا هو الفرق بينها وبين غيرها من الألفات المزيدة آخرًا، إذ ذكر العلماء أن الألف تزاد آخرًا على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تكون للتأنيث. والثاني: أن تكون ملحقة. والثالث: أن تكون لغير تأنيث ولا إلحاق بل لتكثير الكلمة وتوفير لفظها.

والفرق بين ألف التأنيث وغيرها أن ألف التأنيث لا تنون نكرة نحو حبلى ودنيا، ويمتنع إدخال علم التأنيث عليها فلا يقال: حبلاة ولا دنياة، لئلا يجمع بين علامتي تأنيث. والضربان الآخران يدخلهما التنوين ولا يمتنعان من علم التأنيث من نحو أرطى ومعزى، فأرطى ملحق بجعفر وسلهب، ومعزى ملحق بدرهم وهجرع، والذي يدل على ذلك أنك تنونه فتقول: أرطًى ومعزًى، وتدخلهما تاء التأنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو أرطاة.

وأما الثالث فهو إلحاقها لغير تأنيث ولا إلحاق نحو: قبعثرى وكمثرى، فهذه الألف ليست للتأنيث؛ لأنها منونة، ولا للإلحاق، لأنه ليس لنا أصل سداسيّ فيلحق «قبعثرى» به، فكان زائدًا لتكثير الكلمة[١].

ولهذا فإني أرجح ما ذهب إليه سائر العلماء من أن ألف (حبارى) للتأنيث، وأعد ما تفرد به الجوهريّ هفوة، فإن لكل جواد كبوة، وما أجمل ما ذكره صاحب التاج عن شيخه إذ قال: «ودعواه أنها صارت من الكلمة من غرائب التعبير، والجواب عنه عسير، فلا يحتاج إلى تعسف. ★كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه★»[٢].

(١) عن شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٧ بتصرف.

(٢) التاج مادة (حبر)، وصدر بيت يزيد المهلبي في حاشيته:

★ ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلّها ★

فعول من (آب)

ذكر الجوهريّ أن «الأوب: سرعة تقليب اليدين والرجلين في السير، قال الشاعر:

أوب يديها برقاق سهب

تقول منه: ناقةٌ أَءُوبٌ، على فَعُولٍ»[١] بإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة، وكأنّه قاسه على قولهم: جمل صئول، ورجل قئول، والأصل: صَوُول، وقوُول، والقلب في المقيس عليه هنا جائز، وإنما جاز قلب الواو المضمومة همزة، لأنها بمنزلة المضاعف، لأن الضمة بمنزلة الواو، فكأنه اجتمع فيه واوان فقلبت إحداهما همزة تخفيفًا. ولكنه لما كان قلب الواو في «أَوُوب» همزة يؤدي إلى اجتماع همزتين في أول الكلمة وهو مستكره ثقيل وصف ابن هشام ما كتب في صحاح الجوهريّ بالسهو، فقال عن (أووب): «وهو مكتوب في الصحاح بهمزتين، سهو»[٢]؛ لأنهم يكرهون اجتماع الهمزتين في أول الكلمة كما يكرهون اجتماع المثلين في أولها، ولذا تراهم يفرون منه فيقلبون الهمزة الثانية واوًا في كل موضع ينجم عنه التقاء الهمزتين تخفيفًا، قالوا في حكاية النفس من (يئوبّ): أوُبّ، وأصله (أَأبّ) فقلبت الثانية واوًا، ومن (يؤمّ): أوُمّ[٣]، وقالوا في جمع (أبّ) على وزن (أفعل): أوُبّ، وأصله (أأْبُب) بوزن (أفلس) فنقلت حركة الباء الأولى إلى الهمزة التي تسبقها

(١) ينظر الصحاح ١/ ٨٩ (أوب).

(٢) ينظر شرح قصيدة كعب ٢١٨.

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي ٣/ ٥٦.

وأدغمت الباء في الباء، وقلبت الهمزة الثانية واوًا، أما إذا لم يؤد قلبها إلى اجتماع الهمزتين نحو قولهم: صئول، وقئول، وغئور، ونئوم، والخئولة فالقلب جائز سائغ، فلعل الجوهريَّ -وهو الرجل اللغوي- قد سمع ذلك من العرب فيقبل وإن كان غير قياس[1].

ومما يسترعي النظر أن ابن بري في حواشيه على الصحاح لم يعقب على الجوهريّ، وكذلك الفيروزابادي في القاموس، بل إنه لم يذكر صيغة (فعول) من المادة، وأثبتت في التاج بالواو بدل الهمزة. وقول ابن هشام: «وهو مكتوب في الصحاح بهمزتين» يوحي بعدم اطمئنانه إلى أن الهمزة الثانية من لفظ الجوهريّ فربما تكون من الناسخ، وإذا ثبتت هذه الكلمة سماعًا فلا ترد بالقياس الذي عول عليه ابن هشام، فالسماع لا يرد بالقياس، ومما لا تقره مقاييس جمهرة الصرفيين اجتماع الهمزتين في ﴿أئمة﴾[2] وقد جاءت بها قراءات سبعية، فوجب قبولها، لأن الرواية لا ترد بالقياس أو الرأي.

---

(١) تبع صاحب اللسان الجوهريّ وذكرها بالهمزتين ولم يعقب، أما صاحب التاج فقد ذكرها بعدم القلب. ينظر فيهما (أوب).

(٢) سورة التوبة ١٢، وسورة الأنبياء ٧٣، وسورة القصص ٥، ٤١، وسورة السجدة ٢٤.

ما جمع الريح؟

الريح: هو الهواء المسخر بين السماء والأرض، وقيل: نسيم الهواء[١]، قال الجوهريّ: «والريح: واحدة الرياح والأرياح، وقد تجمع على أرواح؛ لأن أصلها الواو، وإنما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت إلى الواو كقولك: أروح الماءُ، وتروّحت بالمروحة»[٢]. فتعقبه ابن هشام قائلاً: «وقول الجوهريّ: الريح واحدة الرياح والأرياح، وقد تجمع على أرواح يقتضي أن الأرياح هو الكثير، وليس كذلك، وإنما الكثير (أرواح)، ومنه قول ميسون بنت بحدل الكلبية:

لبيت تخفق الأرواح فيه أحب إليّ من قصر منيف»[٣].

وقد أنكر الحريريّ مجيء الأرياح في جمع ريح، وعد ذلك خطأً ولحنًا، قال: «ويقولون: هبت الأرياح، مقايسةً على قولهم: رياح، وهو خطأ بيّن، ووهم مستهجن، والصواب أن يقال: هبت الأرواح»[٤]. وذلك لزوال العلة الموجبة قلبها ياء، ورده ابن هشام فقال: «وقول الحريري: إن الأرياح في جمع ريح لحن مردود؛ لأن في العرب من يقول: أرياح؛ كراهية الاشتباه بجمع (روح) كما قال الجميع: الأعياد، كراهية الاشتباه بجمع (عود)»[٣] وقد جزم الفيروزاباديّ بمجيء أرياح في

(١) انظر المصباح المنير، واللسان والتاج في (روح).

(٢) انظر الصحاح ١/ ٣٦٧ (روح).

(٣) انظر شرح قصيدة كعب بن زهير ١٠١، ١٠٢.

(٤) انظر درة الغواص ٥١، وتهذيب الخواص لابن منظور ٩١، وعقد الخلاص لابن الحنبلي ٢٠٢.

جمع ريح[١].

ونلحظ أن الذين أثبتوا صحة جمع ريح على أرياح لم يقدموا عليه شاهدًا من كلام العرب، وفي هؤلاء الجوهريّ وابن هشام، والفيروزابادي، ولو كان معولهم ما جاء على لسان عمارة بن عقيل ثم احتج له بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[٢] فهذا مردود[٣].

ويبقى أن يكون المعول عليه القياس، فهل يجوز أن تجمع ريح على أرياح، للفرق بين جمع روح وريح، ولعدم اللبس قياسًا على تفريق العرب بين أعواد جمع عود، وأعياد جمع عيد، دون رد لعين المفرد في الجمع إلى الأصل منعًا للبس؟ لا بأس بذلك فيما أرى.

---

(١) انظر القاموس المحيط (روح).

(٢) سورة الحجر ٢٢.

(٣) ينظر الخصائص ١/ ١٩٥، واللسان (روح).

أمعلول أم معلّ؟

أثر الجوهريّ في ابن هشام كبير جدًا، فكثيرًا ما كان يستشهد بأقواله وآرائه في تصحيح رواية، أو توضيح مبهم، أو تجويز ما يراه بعضهم غير جائز، وقد مرّ بنا شيء من هذا، والمبحث الذي نحن فيه يؤيد ما ذكرناه، قال ابن هشام في شرح قول كعب:

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت   كأنه منهل بالراح معلول

: «قوله: (معلول) اسم مفعول كما أن (منهلاً) كذلك، إلا أن فعله ثلاثي مجرد، يقال: عَلّه يعُلّه -بالضم على القياس-، ويَعِلّه بالكسر: إذا سقاه ثانيًا...، وزعم الحريريّ[1] أن (المعلول) لا يستعمل إلا بهذا المعنى، وأن إطلاق الناس له على الذي أصابته العلة وهَمٌ، وأنه إنما يقال لذلك: (مُعَلّ) من أعله الله، وكذا قال ابن مكي[2] وغيره، ولحنوا المحدثين في قولهم: حديث معلول. وقالوا: الصواب معل[3] أو معلل، انتهى. والصواب أنه يجوز أن يقال: علّه[4] فهو معلول من العلة، إلا أنه قليل، وممن نقل ذلك الجوهريّ في (صحاحه)[4]...، وذكر ابن سيده في (المحكم)[5] أن في كتاب

---

(١) انظر درة الغواص ٢٢٣.

(٢) انظر تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي ٢٠١، وقد أخطأ محقق شرح قصيدة كعب في ترجمته، إذ حسبه مكي بن أبي طالب.

(٣) في المطبوع (معيل) خطأ.

(٤) هكذا، وما في الصحاح ٥/ ١٧٧٤ (علل): «عُلَّ الشيءُ فهو معلول».

(٥) ينظر المحكم ١/ ٤٦، وفيه «وأرى هذا إنما هو على طرح الزائد، كأنه جاء على (عُلّ)، ⇦

أبي إسحاق في العروض (معلول)، ثم قال: ولست على ثقة منها، انتهى...»[١].

ومن أجاز هذا الاستعمال الفيومي فقال: «عُلَّ الإنسانُ بالبناء للمفعول: مرض، ومنهم من يبنيه للفاعل...»[٢].

ولا خلاف في مجيء (مفعول) من المبني للمجهول سواء ورد فيه الفعل مبنيًّا للمعلوم أم لم يرد، ومثل هذا مزكوم ومجنون ومحموم، ولهم في توجيه ذلك كلام.

ويبقى ما ذكره الفيومي من مجيء الفعل الثلاثي مبنيًّا للفاعل متعديًا في حاجة إلى دليل، إذ لم يسبقه إلى ذلك أحد من اللغويين فيما أحسب.

← وإن لم يلفظ به، وإلا فلا وجه له...، لأن المعروف إنما هو أعله الله فهو مُعل، اللهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه، من قولهم مجنون ومسلول، من أنه جاء على جننته وسللته، وإن لم يستعملا في الكلام، استغني عنهما بأفعلت»، وانظر الكتاب ٤/ ٦٧.

(١) ينظر شرح قصيدة كعب ٨٤، ٨٥.

(٢) انظر المصباح المنير (علل).

معاملة اسم الجمع معاملة المفرد

قال ابن هشام في شرح قول كعب بن زهير:

ومَا سُعادُ غداةَ البين إذ رحلوا ... إلا أغنُّ غضيضُ الطرف مكحولُ

: «الأغنُّ: الذي في صوته غنة، والغنة: صوت لذيذ يخرج من الأنف، ويشبه به صوت الرياح في الأشجار الملتفة، فيقال: وادٍ أغن، وصوت الذباب في الغياض، وهو معنى قولهم: روضة غنّاء، وجمع الأغن والغنّاء غُنٌّ كما يقال: أحمر وحُمْر، وحمراء وحُمْر.

فإن قلت: كيف قال الجوهريّ: «طَيْرٌ أغنُّ»[(١)]، مع أنَّ الطير للجماعة؟

قلت: الطير عند سيبويه اسم جمع لا جمع[(٢)]، فيجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الواحد، ألا ترى أنهم يقولون: ركْبٌ سائرٌ»[(٣)].

أقول: قرر ابن هشام أن جمع أغنّ وغنّاء: غُنٌّ، كما يقال في أحمر وحمراء: حُمْرٌ ثم افترض أن سائلاً يسأل عن قول الإمام الجوهريّ: «طيرٌ أغنّ» لماذا عدل

---

(١) انظر الصحاح ٦/ ٢١٧٤ (غنن)، وقد حرف محققه النص فأثبت في المتن خلاف ما في مخطوطات الصحاح معتمدًا على ما جاء في اللسان، فجعل عبارة (طير أغن) وهي الصواب في الحاشية وأثبت في المتن عبارة (ظبي أغن)، ولعله لحظ ما افترضه ابن هشام، ولكن الصواب أن هذا ليس من حق المحقق رحمه الله وسامحه وإن كانت الغنة وصف لازم للظباء.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦٢٤.

(٣) انظر شرح قصيدة كعب بن زهير ٦٩.

الجوهريّ عن مطابقة الوصف للموصوف في هذه العبارة؟ إذا المفهوم من (الطير) الجمعية ومن (أغنّ) الإفراد؟ فأجاب -رحمه الله- بأن(الطير) عند إمام النحاة سيبويه اسم جمع لا جمع، واسم الجمع يجوز أن يخبر عنه بالواحد، وبهذا التسويغ تكون عبارة الجوهريّ مقبولة لا اعتراض عليها، ولا خلاف أن اسم الجمع يعامل معاملة المفرد بحسب اللفظ ومعاملة الجمع بحسب المعنى، وهذا هو الأكثر.

النسب إلى الثلاثي محذوف اللام

ذكر ابن هشام[١] أن محذوف اللام تردّ لامُه في النسبةِ وجوبًا في مسألتين:

إحداهما: أن تكون العين معتلة كشاةٍ، أصلها «شَوْهةٌ» بدليل قولهم: شياهٌ، فتقول: شاهيٌّ، وهذا هو مذهب سيبويه[٢] والجوهريّ[٣]، ونقل عن أبي الحسن الأخفش أنه كان يقول في النسب إلى شاةٍ: شَوْهِيّ؛ لأنه يرد الكلمة -بعد ردّ محذوفها- إلى سكونها الأصليّ، وصحح المراديّ مذهب سيبويه وحكى أن الأخفش رجع في كتابه الأوسط إلى مذهب سيبويه[٤].

الثانية: أن تكون اللام قد ردت في تثنية كأب وأبوان، أو في جمع تصحيح المؤنث كسنةٍ وسنواتٍ أو سنهاتٍ، فتقول في النسب إلى أبٍ وسنةٍ: أبويّ وسنويّ أو سنهيّ، برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالألف والتاء؛ لأن النسب أقوى على الرد. ثمَّ قال -رحمه الله-: «ويجوز ردُّ اللاّم وتركها فيما عدا ذلك، [وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع] نحو يَدٍ، ودَمٍ، وشفةٍ، تقول: يدويّ أو يديّ، ودمويّ أو دميّ، وشفيّ أو شفهيّ، قاله الجوهريّ[٥] وغيرُه،

---

(١) انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٨١-٢٨٢، وقد أفدت من شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢/ ٣٣٢-٣٣٤ في إيضاح ما غمض من النص.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٦٧.

(٣) انظر الصحاح ٦/ ٢٢٣٨ (شوه).

(٤) انظر توضيح المقاصد ٥/ ١٤٤، والتصريح ٢/ ٣٣٤.

(٥) انظر الصحاح ٦/ ٢٢٣٧ (شفه)، ٦/ ٢٣٤٠ (دما)، ٦/ ٢٥٤١ (يدي).

وقول ابن الخباز: إنه لم يسمع إلا شفهيّ بالرد، لا يدفع ما قلناه [من جواز
الأمرين] إن سلمناه؛ فإن المسألة [التي نحن فيها وهي جواز الرد وتركه] قياسية
٣ لا سماعية [حتى يقتصر على المسموع منها]» (١).

وبهذا يتضح لنا أن ابن هشام قد سلك الجوهريّ في رتبة متقدمي الصرفيين ممن يؤخذ عنهم ويعوَّل عليهم كسيبويه والأخفش.

---

(١) انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٨١-٢٨٢، وقد أفدت من شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢/ ٣٣٢-٣٣٤ في إيضاح ما غمض من النص.

تتابع الجموع

الأكمة: الرابية، وجمعها أكم، قال كعب بن زهير:

سمر العجايات يتركن الحصا زيمًا   لم يقهنّ رؤوس الأُكْم تنعيلُ

قال ابن هشام: «والأُكْم مخفف من الأُكُم -بضمتين-: أي: أنها لا تحفى في سيرها،[ولا] تفتقر إلى النعل»[1] ثم تحدث عن جمعها وجمع جمعها فقال: «الأُكُم -بضمتين- جمع إكام، ككتب جمع كتاب، والإكام جمع أَكَم، كالجبال جمع جَبَل، والأكم جمع أكمة، كالثمر جمع ثمرة، ويجمع الأول وهو (الأُكُم) على آكام، كما يقال: عُنُق وأعناق، ونظيره جمع ثمرة على ثمر، كشجرة وشجر، وجمع ثمر على ثمار كجبال، وجمع ثمار على ثُمُر ككتب، وجمع ثمر على أثمار كأعناق، ذكرها الجوهريّ[2]، وحكى الثاني عن الفرّاء، ولا أعرف لهما نظيرًا في العربية»[3].

فابن هشام -كما نرى- معتمد فيما ذكره على الجوهريّ، ولا غرابة -كما ذكرنا مرارًا وتكرارًا- في ذلك، لأن الجوهريّ ممن يعول عليه في مثل هذه المسائل، وفي التاج «قال شيخنا: هذا اللفظ في مراتب جمعه من غرائب الأشباه والنظائر. قال ابن هشام في شرح الكعبية: ولا نظير لهذا اللفظ في هذا الترتيب

(١) ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير ٢١٤.

(٢) ينظر الصحاح ٢/ ٦٠٥ (ثمر)، ٥/ ١٨٦٢ (أكم).

(٣) ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير ٢١٦.

في الجموع غير الأكم، فإنه مثله»[١].

أقول: قد فات ابن هشام وشيخ الزبيدي أن الجوهريّ ذكر مثالاً ثالثًا
٣ حينما قال: «الأجمة من القصب، والجمع أجمات وأجم وإجام وآجام وأُجُم،
كما قلناه في الأكمة»[٢]. إلا أن في عبارته هنا تقديمًا وتأخيرًا.

(١) ينظر التاج في (ثمر).

(٢) ينظر الصحاح ٥/ ١٨٥٨ (أجم).

الحال والحالة

قال الجوهريّ: «الحالة: واحدة حال الإنسان وأحواله»[١] فاستغرب ذلك ابن هشام فقال: «الحال: ما عليه الإنسان من خير وشر... والجمع أحوال كمالٍ وأموالٍ، وربما قالوا: أحولة، حكاها اللحياني، وقد يقال: حالة...، ولم يجعل الجوهريّ الحال والحالة بمعنى، بل جعلهما من باب تمرة وتمر، وهو غريب»[٢] ووجه الغرابة أن الجوهريّ يعد الحال اسم جنس يدل على الحقيقة في ذاتها، وهذه تصدق على القليل والكثير، والواحد والجمع، في حين أن ابن هشام يرى أن الحال والحالة اسم مفرد بمعنى واحد، وما ذهب إليه الجوهريّ منقول عن اللحياني، يقول الأزهري: «اللحياني: حال فلان حسنة وحسن، والواحدة حالة. يقال: هو بحالة سوء...»[٣] وما ذكره ابن هشام قد قال به بعض اللغويين، يقول ابن سيده: «والحال: كينة الإنسان...، وهي الحالة أيضًا»[٤] ومثله في المصباح المنير والقاموس المحيط[٥].

ومن الجدير بالنظر أن الذين ذكروا اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء لم يذكروا أمثلة له إلا من أسماء الذوات لا المعاني، والمصادر أسماء

---

(١) انظر الصحاح ٤/ ١٦٨٠ (حول).

(٢) انظر شرح قصيدة كعب بن زهير ١٣١-١٣٢.

(٣) انظر تهذيب اللغة ٥/ ٢٤٥.

(٤) انظر المحكم ٤/ ٧، واللسان (حول).

(٥) انظر فيهما مادة (حول).

أجناس وكذلك ما في حكمها من أسماء المعاني، والحال ليست من أسماء الذوات ولا تدل على وصف قائم بغيره فليست صفة، وعليه فهي من أسماء المعاني، وهي أقرب إلى أن تكون اسم مصدر، ويتصور فيها الفرق بين الواحد ويختص بالتاء وبين ما زاد فلا تدخل فيه التاء، وتكون في هذه الحال نظير التاء الداخلة على اسم الجنس الإفرادي للدلالة على الجزء منه كما قالوا: عسلة في العسل.

وعلى هذا يتوجه كلام الجوهريّ، ولا مانع منه.

آلبقول أم النقول؟

قال أبو نخيلة الراجز في وصف امرأة:

بَرِّيَّــة لم تأكل المرقَّقــا ولم تذق من البقول الفستقا

فتعقبه العلماء وغلطوه، قال ابن قتيبة: «ويؤخذ على أبي نخيلة قولـه في وصـف امرأةٍ: [... الرجز السابق] ظن أن الفستق بقل»(١)، ومثله في الجمهرة في «باب ما أجروه على الغلط فجاءوا به في أشعارهم»(٢)، وعلق الجوهريّ عليـه بقولـه: «ظن هذا الأعرابيّ أن الفستق من البقل، وهكذا يروى بالباء، وأنا أظنه بالنون؛ لأن الفستق من النّقل وليس من البقل»(٣).

والبقل عند الجوهريّ: «كل نبات اخضرَّت له الأرض»(٣). أمّا النّقل: فهو «ما يتنقل به على الشراب»(٤) قيل من فواكه وكوامخ وغيرها، وقيـل: هـو مـا يتفكـه بـه مـن جـوز ولـوز وبنـدق ونحوهـا، وأكـثر مـا يكـون ذلـك في ليـالي رمضان(٥).

والمرقق: الرغيف الواسع الرقيق. والفستق: قيل: نقلٌ معـروف(٦)، وقيـل:

---

(١) انظر الشعر والشعراء ٢/ ٦٠٦.

(٢) الجمهرة ٣/ ٥٠٣، ٥٠٤.

(٣) ينظر الصحاح ٤/ ١٦٣٧ (بقل)، واللسان والتاج (بقل).

(٤) ينظر الصحاح ٥/ ١٨٣٤ (نقل)، واللسان والتاج (نقل).

(٥) انظر المعجم الوسيط (نقل).

(٦) ينظر اللسان (فستق).

ثمرة معروفة(١)، وقيل «إنما هو شجر»(٢).

وعلى كلٍّ فالفستق من النقول فارسيّ معرب(١)، قال أدي شير: «وهو معروف تعريب (پسته) وهو مركب من پست أي: السويق، ومن هاء التخصيص»(٣) وفي اللسان عن أبي حنيفة أنه لم يبلغني أنه ينبت بأرض العرب(٤).

ولما تحدث ابن هشام النحوي عن معنى الرجز السابق قال: «قال ابن مالك في قول أبي نخيلة:

ولم تذق من البقول الفستقا

: المراد بدل البقول(٥)، وقالَ غيرُهُ: توهم الشّاعرُ أنَّ الفستق من البقول، وقال الجوهريّ: الرواية «النقول» بالنون، و «مِنْ» عليهما للتبعيض، والمعنى على قول الجوهريّ أنها تأكل النقول إلاّ الفستق، وإنّما المراد أنّها لا تأكل إلا البقول؛ لأنها بدوية»(٦). وهذه تخطئة من ابن هشام لما ظنه الجوهريّ.

والحقيقة أن كثيرًا من العلماء غلطوا أبا نخيلة كما أسلفنا، وقد حاول

---

(١) ينظر تهذيب اللغة ٩/ ٣٩٢، والمعرب للجواليقي ٢٨٦.

(٢) انظر العقد الفريد ٥/ ٣٦٦.

(٣) انظر معجم الألفاظ الفارسية المعربة ١١٩.

(٤) ينظر اللسان (فستق).

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٠٠، وفيه (مِن) للبدلية.

(٦) انظر مغني اللبيب ٤٢٢.

الجوهريّ أن يخرج هذا الشاعر مما نسب إليه فحاول توجيه الرواية على مظنة التصحيف كما يظهر من كلامه إذ قال «وأنا أظنّه بالنون» ليكون معنى البيت على هذه الرواية: «أنها تأكل جميع النقول ما عدا الفستق الذي هو بعض منها؛ لكراهتها له»[1] وأن الشاعر لا يجهل الفستق، وما ظنّه الجوهريّ أكده أبو محمد الأسود الغندجاني حين قال: «صحّفه ابن السيرافيّ [ت٣٨٥هـ] في البيت الذي استشهد به، فجعل النقول، وهي بالنون البقول بالباء، لأجل ما يقول هو وغيره أن أبا نخيلة توهم أن الفستق من البقول[2]. ولم يكن أبو نخيلة ممن لا يعرف الفستق، فقد عرفه غيره ممن هو أقدم منه وهو أبو القمقام بن مصعب الأسدي. وإنما معنى قول أبي نخيلة أن هذه المرأة لا تأكل الرُّقاق ولا تتنقّل بالفستق متاع الحضريات، وإنما تغذى بألبان اللّقاح المحض والقارص، كما قال بشر:

غذاها قارصٌ يجرى عليها ... ومحض حيث تنبعث العشار

وأبيات أبي القمقام [منها]:

تسألني عن طيبات الفستقِ
وإنما عِشت بحبِّ العِشْرِقِ
وبحسْوٍ من شعير مُحْرَقِ»[3].

(١) انظر شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل ١٤٦.

(٢) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤١٧.

(٣) ينظر فرحة الأديب ١٨٥، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/٣٢٣ فما بعدها.

والمتقدمون من أبي نخيلة إلى الجوهريّ -فيما نعلم- أطبقوا على أن الرواية بالباء، ومن هؤلاء ابن قتيبة ذكر أن هذا الرجز مما أخذ على أبي نخيلة، إذ سمع بالفستق فظن أنه بقل[1]، وأبو حنيفة الدينوري نقل عنه قوله: «لم يبلغني أنه [أي: الفستق] ينبت بأرض العرب، وقد ذكره أبو نخيلة... سمع به فظنه من البقول»[2].

والرواية لا ترد بالقياس أو الرأي، والجوهريّ لم يقطع بأن الرواية بالنون ولم يعز هذا إلى أحد قبله، وإنما هو ظن ظنه، وما احتج به الغندجاني لا يثبت أن الرواية بالنون وأن السيرافي أو غيره صحفها ليروج علمه وينفق سوقه، فما رواه عن أبي القمقام يثبت عكس ما ادعاه، أنه لا يعرف من الفستق إلاّ لفظه، أما ما حقيقته؟ فلا علم له بها؛ لأنه لم يكن من طعامه، وقوله: «عن طيبات الفستق» مثل قولهم: أطايب الطعام تستخدم في العموم، ولا يتأتى هذا في الفستق، والتنقل على الشراب بأنواع النقل المختلفة لم يكن من عادة العرب، ولا نعهد مثل هذا في وصف مجالس الشراب قبل اختلاط العرب بالفرس وتأثرهم بهم في التوسع في ألوان المطاعم والمشارب، وهذا حدث بعد استقرار الأمر للعباسيين ولم يشهد أبو نخيلة تلك الحقبة، فلا شك أن هذا كان بعد أبي نخيلة، فالصواب أن الرواية بالباء وهذا ما مال إليه ابن هشام وما سار عليه المتقدمون، وما سلم به الجوهريّ رواية، وإن حاول -بناء على الرأي- أن يخرج الرواية عن الخطأ بحملها على مظنة التصحيف الذي لم يقم عليه دليل.

---

(١) انظر الشعر والشعراء ٢/ ٦٠٦.

(٢) انظر اللسان (فستق).

«هلم جرًّا»

تحدث ابن هشام عن (هلم جرًّا) فقال: «وأما قوله: «هَلُمَّ جَرًّا» فكلام مستعمل في العرف كثيرًا، وذكره الجوهريّ في صحاحه فقال في فصل الجيم من باب الراء: «وتقول: كان ذلك عام كذا وهلم جرًّا إلى اليوم»[(١)]. هذا جميع ما ذكر. وذكر الصغاني في عبابه ما ذكره صاحب الصحاح ولم يزد عليه. وذكر أبو بكر بن الأنباريّ (هلم جرًّا) في كتابه الزاهر[(٢)]، وبسط القول فيه، وقال: معناه سيروا على هينتكم، أي تثبتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم... انتهى كلامه ملخصًا. وقال أبو حيان في الارتشاف[(٣)]: وهلم جرًّا معناه تعالوا على هينتكم متثبتين. وانتصاب (جرًّا) على أنه مصدر في موضع الحال، أي جارّين، قاله البصريون، وقال الكوفيون: مصدر، لأن (هَلُمَّ) جرّوا، وقيل: انتصب على التمييز. وأول من قاله عائذ بن يزيد[(٤)]:

فإن جاوزت مقفرة رمت بي إلى أخرى كتلك هَلُمَّ جرّا

وقال آخر من بني تغلب:

---

(١) انظر الصحاح ٢/ ٦١١ (جرر).

(٢) انظر الزاهر ١/ ٤٧٦.

(٣) ينظر الارتشاف ٣/ ٢١١.

(٤) اليشكري، وهو المستطعم عمرو بن حمران الجعدي زبدًا وتامكًا، حتى قال له عمرو: كلاهما وتمرًا، فصارت مثلاً. انظر: الفاخر ٣٢، ومجمع الأمثال ٢/ ٤٩٧، وفصل المقال للبكري ١١٠.

المطعمين لدى الشتا ء سدائفًا ملنيب غُرّا
في الجاهلية كان سؤ دد وائل فهلم جرّا

انتهى.

وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيًّا محضًا، والذي رابني فيه أمور:

أحدها: أن إجماع النحويين واللغويين منعقد على أن لِـ «هَلُمَّ» معنيين:

أحدهما: تعال، فتكون قاصرة...

والثاني: أحضر، فتكون متعدية... ولا مساغ لأحد المعنيين هنا.

الثاني: أن إجماعهم منعقد على أن فيها لغتين: حجازية وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل، وتميمية وهي أن تتصل بها ضمائر الرفع البارزة...، ولا نعرف لها موضعًا أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل، ولم يقل أحد إنه سمع هلمّا جرّا، ولا هلمُّوا جرًّا، ولا هلمي جرًّا.

الثالث: أنّ تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع أو ضعيف. وهو لازم هنا إذا قلت: كان ذلك عام كذا وهلم جرًّا.

الرابع: أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب، حتى صاحب المحكم مع كثرة استيفائه وتتبعه. وإنّما ذكره صاحب الصحاح، وقد قال أبو عمرو بن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط[1]: إنه لا يقبل ما تفرد

(١) ذكر محقق رسالة في توجيه النصب أن كتاب الوسيط في فقه الشافعية للإمام الغزالي، وقد علق أبو عمرو بن الصلاح على الربع الأول منه. عن كشف الظنون ٢/ ٢٠٠٨ انظر الحاشية ص٤٧.

به. وكأنّ علة ذلك ما ذكره في أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم، فإن زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت، وأما صاحب العباب فإنه قلد صاحب الصحاح فنسخ كلامه. وأما ابن الأنباري فليس كتابه [يعني الزاهر] موضوعًا لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب الذين سمع منهم، بل وضعه على أن يتكلم على ما يجري في محاورات الناس. وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربيًا، فإنه لم يصرح بأنه عربيّ. وكذلك لا أعلم أحدًا من النحاة تكلم عليها غيره»[1].

والسببان الأولان لتوقف ابن هشام في كون (هلم جرًّا) عربيًّا فصيحًا، وهما إجماع النحويين واللغويين على معنى هلم جرًّا واستعمالها لدى تميم والحجاز، لا يمنعان أن يكون التعبير عربيًّا خالصًا بدليل أن النحاة اشتغلوا بتوجيهه وما يبنى عليه إعرابًا ومعنًى وهو من بينهم، ولو كان هناك شك في عربيته لأعفوا أنفسهم من متونة توجيهه والاشتغال به، يضاف إلى هذا الشاهدان اللذان أوردهما أبو حيان ولم يطعن عليهما ابن هشام، فإذا سلما -وهو الواضح من سكوته عنهما- انهارَ ما بنى عليه توقفه، إذ يثبت بهما أن هذا التركيب مما استعمله العرب الذين يحتج بكلامهم. وأما الاعتراض بمنع عطف الطلبية على الخبرية أو ضعفه فقد أجيب عنه بأن هلم جرًّا طلب يراد به الخبر، وما كان كذلك جاز فيه العطف[2]، على أنه لم يقطع بمنع ذلك. أما أن أئمة

(١) انظر رسالة في توجيه النصب ٤٦-٤٧.

(٢) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ١٥٧.

اللغة المعتمدين لم يتعرضوا لهذا التركيب، وما قاله ابن الصلاح من أن ما تفرد به الجوهريّ لا يقبل فليس من دأب اللغويين أن يعرضوا للتراكيب وإنما يأتون بذلك استطرادًا ونافلة، فهم يتحدثون في (ج ر ر) عن معانيها وتصريفاتها، وفي (هلم) كذلك، أما التركيب الذي ينشأ بضم الكلمات بعضها إلى بعض فلم يلزموا أنفسهم به، وليس مما اطّرد في المعاجم بيان كل أوجه الاستعمالات التي ترد فيها المفردات، على أن الجوهريّ لم ينفرد بذلك فقد ذكره المفضل بن سلمة قال: «قولهم: هلم جرًّا، أي: تعالوا على هينتكم كما يسهل عليكم من غير شدة وصعوبة»[(١)]، وذكره الأزهري اللغوي قال: «ويقال: كان عاماً أول كذا، وكذا فهلم جرًّا إلى اليوم، أي: امتدّ ذاك إلى اليوم»[(٢)] على أن رد ما تفرد به أحد أئمة اللغة غير مسلم على إطلاقه، يقول السيوطي في «معرفة الأفراد»: «وهو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة، ولم ينقله أحد غيره وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان... وشرطه ألا يخالفه فيه مَنْ هو أكثر عددًا منه»[(٣)] ثم قال: «قد يتابع المتفرد على روايته فيقوى»[(٣)]. والاستعمال الذي معنا لم ينفرد به الجوهريّ كما رأينا فضلاً عن أنه من الثقات في رواية اللغة. ثم بعد هذا كله فالتركيب سائغ متداول ولا مطعن عليه، فمدار البحث والخلاف فيه لا طائل تحته.

---

(١) ينظر الفاخر ٣٢.

(٢) ينظر تهذيب اللغة ١٠/ ٤٧٩.

(٣) انظر المزهر ١/ ١٢٩-١٣٥.

معنى (سائر)

ذَهبَ الجوهريّ إلى أن لفظة (سائر) بمعنى الجميع، فقال: «وسـائرُ النّـاسِ: جميعُهُم»[١].

وذهب الجمهور إلى أنها لا تأتي بمعنى (الجميع) وإنما هـي بمعنـى (البـاقي) أو (البقية)، ومنه يقال لما يبقى في الإناء: سؤر[٢].

ولم يكن ابن هشام النحوي بمعزل عن مثل هـذه المناسبة الـتي يقـف فيهـا الجمهور ضد الجوهريّ وإنّما هَبَّ فوصم عالمنا اللغوي بالوهم فقال رحمه الله: «واستعمال (سائر) بمعنى الباقي، لا بمعنى الجميع، ولا نعلم أحدًا من أئمة اللغـة ذكر أنها بمعنى الجميع إلا صاحب (الصحاح)، وهو وهم»[٣].

ولم يكن ابن هشام أول من أنكر هذا المعنى لهذه الكلمة وإنما هـو تـابع – وإن قسا في التعبير على الجوهريّ– لعلماء كثر، منهم ابن الأثير الـذي يقـول: «والسـائر –مهمـوز–: البـاقي، والنـاس يسـتعملونه في معنـى الجميـع، وليـس بصحيح»[٤]، ومنهم الصغاني الذي يقول: «سائر الناس: بقيتهم، وليـس معنـاه

---

(١) الصحاح ٢/ ٦٩٢ (سير).

(٢) ينظر المعاجم اللغوية في (سـأر)، ولحن العامة للزبيدي ٢١٥، وتقويـم اللسـان لابـن الجوزي ١٢٢، ودرة الغواص للحريري ٤، وتهذيـب الخـواص مـن درة الغـواص لابـن منظور ١١٦.

(٣) ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ١٢٨، ١٢٩.

(٤) ينظر النهاية ٢/ ٣٢٧.

جماعة الناس كما زعم من قصرت معرفته...»[١]، وعد الجمهور ما ذهب إليه الجوهريّ من أوهام العوام ولحنهم[٢].

وللعلماء في (سائر) قولان كثر تداولهما ولخصهما الزبيدي أجمل تلخيص فقال: «الأول، وهو قول الجمهور من أئمة اللغة وأرباب الاشتقاق، أنه بمعنى الباقي، ولا نزاع فيه بينهم، واشتقاقه من السؤر، وهو البقية.

والثاني: أنه بمعنى الجميع، وقد أثبته جماعة وصوبوه، وإليه ذهب الجوهريّ والجواليقي، وحققه ابن بري في حواشي الدرة، وأنشد عليه شواهد كثيرة وأدلة ظاهرة، وانتصر لهم الشيخ النووي في مواضع من مصنفاته. وسبقهم إمام العربية أبو علي الفارسي، ونقله بعض عن تلميذه ابن جني.

واختلفوا في الاشتقاق فقيل من السير، وهو مذهب الجوهريّ والفارسي ومن وافقهما، أو من السور المحيط بالبلد، كما قاله آخرون»[٣].

وفهم بعض العلماء من قول الأزهريّ «وأمّا قوله: «وسائر الناس همج» فإن أهل اللغة اتفقوا على أن معنى (سائر) في أمثال هذا الموضع بمعنى الباقي»[٤] أن

---

(١) التكملة والذيل والصلة ٣/ ١٧ (سأر).

(٢) ينظر المعاجم اللغوية في (سأر)، ولحن العامة للزبيدي ٢١٥، وتقويم اللسان لابن الجوزي ١٢٢، ودرة الغواص للحريري ٤، وتهذيب الخواص من درة الغواص لابن منظور ١١٦، وعقد الخلاص في نقد كلام الخواص للحنبلي ١٧١.

(٣) انظر التاج في (سأر).

(٤) ينظر تهذيب اللغة ١٣/ ٤٧.

الأزهريّ يرى أن سائرًا قد تأتي في غير هذا الموضع بمعنى الجميع، وذلك أن قوله «في أمثال هذا الموضع بمعنى الباقي» دليل من يستعمله في غير هذا الموضع بمعنى الجميع بناء على أن تخصيص الشيء بالذكر في عبارات المصنفين يدل على نفي الحكم عما عداه، فيكون قوله «في أمثال هذا الموضع» قيدًا قصد به الإشعار بأنه في غيرها ليس بمعنى الباقي، فيكون بمعنى الجميع، إذ لا ثالث لهذين المعنيين في هذا المقام(١).

وأميل إلى ما ذهب إليه الجوهريّ ومن وافقه من صحة استعمال سائر بمعنى جميع، والمعول عليه في تحديد أي المعنيين هو المراد؟ يكون هو السياق وما يلابس الكلام، فإذا قلنا ابتداء: نجح سائر الطلاب، فالمعنى هنا جميعهم، وإذا قلنا: نجح خمسون طالبًا دون سائرهم، فهي هنا بمعنى باقيهم ، وهكذا.

---

(١) انظر تهذيب الخواص ١١٧، وعقد الخلاص ١٧٢ فما بعدها.

شبهة في «شبم» في بيت كعب

قال كعب بن زهير ﷺ:

شُجّت بذي شَبَم من ماء محنية ... صاف بأبطح أضحى وهو مشمول

وتروى كلمة «شبم» بفتح الباء وكسرها، فالفتح على المصدر وهو: البرد، أي: مزجت الخمرة بماء هذه صفته فكسر سورتها، والكسر على الوصف والموصوف محذوف، أي: كسرت الخمرة بذي شرب بارد، ونحو هذا.

قال ابن هشام: «وقوله: «شبم» هو بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة: البرد الشديد، يقال: غداة ذات شَبَم، وقد شَبِمَ الماء وغيرُهُ، وخصِرَ بمعنى: اشتدّ برده... وعن أبي عمرو بن العلاء: الشبم من الناس: المقرور الجائع. وفي ثبوت هذا عن مثل هذا الإمام بُعدٌ، وإن كان الناقل عنه الجوهريّ، لأن فعل هذا الوصف لا يقتضي ذلك، ولا يختص بالحيوان»[١].

وما قاله الجوهريّ هو «الشَّبَم -بالتحريك-: البرد. يقال: غداة ذات شبَم. وقد شبِمَ الماء -بالكسر- فهو شبِمٌ. أبو عمرو: الشَّبِمُ: الذي يجد البَرد مع الجوع»[٢].

وفي تعقب ابن هشام المنقول عن أبي عمرو نظر، فإما أن يكون قرأها

(١) انظر شرح قصيدة كعب ٩٤، ٩٥.

(٢) ينظر الصحاح ٥/١٩٥٨ (شبم).

بفتح الباء فيستقيم تعقبه، لأن المفتوح الباء مصدر لا وصف، ولكن القراءة على هذا الوجه غير صحيحة، لأن التفسير يعين أن المراد الوصف لا المصدر، أما إذا كان قرأها بكسر الباء فلا وجه لتعقبه، فهو وصف من (فَعِلَ) بكسر العين وهو قياس فيه، سواء وصف به الحيوان كفرح فهو فرح، وجدل فهو جدل، وتعبَ فهو تعب، أو غير الحيوان مثل: أبت يومنا فهو أبت أي اشتد حرُّه، وصفر الوعاء فهو صفر، أي: خلا مما فيه، وما نحن فيه «شبم الماء فهو شبم، أي: برد، وفي حديث جرير «خير الماء الشبِمُ» أي: البارد، ومنه في زواج فاطمة رضي الله عنها «دخل عليها النبي ﷺ في غداة شبِمَة» أي: باردة[١].

(١) انظر اللسان والتاج في «شبم».

نتائج البحث

يجمل بنا في ختام هذا البحث أن نذكر أهم نتائجه في النقاط الآتية:

١- حاول البحث أن يحصر ويلم شتات مواقف ابن هشام النحوي من الإمام الجوهريّ، سواء كان ذلك تأييدًا أم تفنيدًا على قدر الوسع والطاقة، ثم يضعها بين يدي القارئ الكريم مبوبة مرتبة على حسب ما أثارته من آراء.

٢- توصل البحث إلى أن معظم تعقيبات ابن هشام لم تكن من اجتهاده الشخصيّ بل كان مقلدًا وتابعًا لغيره من العلماء.

٣- أثبت البحث أن كثيرًا من هذه التعقيبات لم تكن دقيقة ولا موفقة، إذ ما يراه وهمًا أو خطأً -تبعًا لغيره أو من اجتهاده الذاتي- له وجاهته ووجهه الذي يخرجه من دائرة الوهم أو الخطأ.

٤- على إكبار ابن هشام للإمام الجوهريّ وموافقته له في كثير من المسائل لم يسلم الجوهريّ من حدة في عبارات ابن هشام كقوله: هذا خطأ، وهذا وهم، وهذا سهو، بل تبنى مقولة ابن الصلاح التي مؤداها «أنه لا يقبل ما تفرد به الجوهريّ» وهذا يدل على حرية التفكير والبحث، وأن كل عالم يبني على ما فرق له، وما ثبت عنده، وكان بودنا لو أبان عن وجهة نظره بعبارة لطيفة خفيفة تدع باب القول ذا سعةٍ.

٥- لما كان الحق أكبر من أصحاب الآراء فقد وافقت ابن هشام في بعض تعقيباته على الجوهريّ، لأن الحق أحق أن يتبع.

١- فهرس الموضوعات

٢- فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم﴾ «قراءة»	البقرة	٦	٤٩، ٥١
﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾	البقرة	٢٧٥	٣٧
﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾	الأعراف	٥٦	٣٦، ٣٨
﴿أئمة﴾	التوبة وغيرها	١٢	٩١
﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾	الحجر	٢٢	٩٣
﴿لتخذت عليه أجرًا﴾	الكهف	٧٧	٨٠، ٨٤
﴿لا مساس﴾	طه	٩٧	٦١، ٦٢
﴿فخسفنا بهو وبدارهو الأرض﴾ «قراءة»	القصص	٨١	٢٨
﴿وإن كلّ لما﴾	يس	٣٢	٤٣
﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾	الصافات	٤٧	٦
﴿لعل الساعة قريب﴾	الشورى	١٧	٣٧، ٣٨
﴿لا يصدعون عنها ولا ينزفون﴾	الواقعة	١٩	٦
﴿حسبهم جهنم﴾	المجادلة	٨	٥٤
﴿يغوث ويعوق﴾	نوح	٢٣	٧٢
﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾	الطارق	٤	٤٢، ٤٣، ٤٤
﴿فأمه هاوية﴾	القارعة	٩	٧١

٣- فهرس الأمثال

٤- فهرس الشعر والرجز

(العين)

(الفاء)

(القاف)

(اللام)

٥- فهرس أهم المصادر والمراجع

- أدب الكاتب لابن قتيبة ت/ د/ محمد الدالي/ بيروت ط الأولى ١٤٠٢هـ.
- الأزهية في علم الحروف للهروي ت/ عبد المعين الملوحي/ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١هـ.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان ت / د / مصطفى النماس.
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ت / د / عبد الله الحسيني، د / محسن العميري / الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، ونشر مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- أساس البلاغة للزمخشري / مطابع الشعب / القاهرة / ١٩٦٠م.
- أسرار العربية لابن الأنباري ت / محمد البيطار / مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ت / طه سعد / مكتبة الكليات بالأزهر ١٣٩٥هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت ت / أحمد شاكر وعبد السلام هارون / الطبعة الثالثة – دار المعارف بالقاهرة ١٩٧٠م.
- الأصول في النحو لابن السراج ت / د / عبد الحسين الفتلي / النجف ١٩٧٣م.
- إضاءة الراموس لابن الطيب الفاسي ت / عبد السلام الفاسي، د التهامي الهاشمي ١٤٠٣هـ.

• إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت / د / زهير زاهد / العاني بغداد ١٣٩٧هـ.

• الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ت / محمد محيي الدين / مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠هـ.

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ت / محمد محيي الدين / مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥هـ.

• البحر المحيط (تفسير) لأبي حيان الطبعة الثانية / دار الفكر / بيروت ١٣٩٨هـ.

• بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية / نشر دار الكتاب العربي / بيروت.

• البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ت / د / عياد الثبيتي دار الغرب الإسلامي / ١٤٠٧هـ.

• بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي / ت / محمد أبو الفضل / الطبعة الأولى / البابي الحلبي ١٣٨٤هـ.

• البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ت / د / طه عبد الحميد / الهيئة المصرية للتأليف والنشر ١٣٦٩هـ.

• تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ت / السيد صقر / عيسى الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ.

• تاج العروس للزبيدي الطبعة المصورة + طبعة الكويت.

• التبصرة والتذكرة للصيمري ت / د / فتحي أحمد علي الدين – نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

- التتمة في التصريف لابن القبيصي ت / د / محسن العميري، الطبعة الأولى / نادي مكة الثقافي الأدبي ١٤١٤هـ.
- تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي ت / د / عبد العزيز مطر / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ت / د / عباس الصالحي / الطبعة الأولى / نشر الدار العربي بيروت ١٤٠٦هـ.
- التخمير (شرح المفصل) لصدر الأفاضل ت / د / عبد الرحمن العثيمين / دار الغرب الإسلامي / بيروت ١٩٩٠م.
- التكملة لأبي علي الفارسي ت / د / حسن فرهود / نشر عمادة المكتبات بجامعة الرياض ١٤٠١هـ.
- التكملة والذيل والصلة للصاغاني ت / عبد العليم الطحاوي / دار الكتب ١٩٧٠م.
- تهذيب الخواص من درة الغواص لابن منظور ت / د / عبد الله علي الحسيني / مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي / الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- تهذيب اللغة للأزهري ت / مجموعة من الأساتذة / الدار المصرية ١٣٨٤هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ت / د / عبد الرحمن سليمان / مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥م.
- التوطئة للشلوبين ت / يوسف المطوع / القاهرة ١٩٧٣م.

- جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني / المكتبة العصرية / بيروت / الطبعة (٢٢) ١٤٠٩هـ.
- الجمل في النحو للزجاجي / ت / د / علي توفيق الحمد / مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٤هـ.
- جمهرة اللغة لابن دريد، طبعة مصورة عن دار المعارف العثمانية / حيدر أباد ١٣٥١هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ت / فخر الدين قباوة / حلب ١٣٩٣هـ.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي ت / د / حامد نيل / مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب / مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٧٢هـ.
- حاشية الخضري = شرح ابن عقيل.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب طبعة حنفي بمصر ١٣٥٨هـ.
- حاشية الصبان على الأشموني = شرح الأشموني.
- حاشية ياسين العليمي على التصريح = شرح التصريح.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ت / د / عبد العال مكرم / ١٣٩٧هـ.
- الحكمة في تذكير (قريب) لابن هشام ت / د / عبد الفتاح الحموز / الأردن / ١٤٠٥هـ.
- حياة الحيوان الكبرى للدميري / المكتبة التجارية بمصر.

- خزانة الأدب للبغدادي ت / عبد السلام هارون / مطابع الهيئة العامة بمصر ١٣٩٩هـ.
- الخصائص لابن جني ت / محمد علي النجار / دار الهدى / بيروت / ١٩٥٢م.
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ت / محمد أبو الفضل / دار نهضة مصر ١٩٧٥م.
- الدر المصون للسمين الحلبي ت/ د/ أحمد الخراط/ دار القلم بدمشق ١٤٠٧هـ.
- رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلاً ولغة ... لابن هشام ت/د حسن الشاعر / عمان ، ١٤٠٤هـ.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ت / د / حاتم الضامن / بغداد ١٩٨٠م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ت / د / أحمد الخراط / ١٣٩٥ هـ.
- الزاهر لأبي بكر الأنباري ت / د / حاتم الضامن / وزارة الثقافة العراقية ١٣٩٩هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني ت / د / حسن هنداوي / دار القلم بدمشق ١٤٠٥هـ.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه بت / د / عبد المنعم فائز دار الفكر بدمشق ١٩٨٣م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ت / عبد العزيز رباح، أحمد الدقاق / دار المأمون بدمشق ١٣٩٨هـ.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك / مطبعة عيسى الحلبي بمصر.
- شرح التسهيل لابن مالك ت / د / عبد الرحمن السيد، د / محمد المختون / الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- شرح التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري / مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.
- شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل / مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٥هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ت / صاحب أبو جناح / العراق / ١٩٨٠م.
- شرح الشافية للرضي ت / مجموعة من العلماء / دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام ت / محمد محيي الدين عبد الحميد / السعادة بمصر.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ت / محيي الدين عبد الحميد / دار الكتاب العربي بيروت ١٩٦٤هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ت / د / عدنان الدوري / بغداد ١٣٩٧هـ.
- شرح عيون الإعراب للمجاشعي ت / د / عبد الفتاح سليم / الطبعة الأولى / دار المعارف بمصر ١٤٠٨هـ.
- شرح قطر الندى لابن هشام ت / محمّد محيي الدين عبد الحميد.

- شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ت / د / محمود أبو ناجي / الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ت / د / عبد المنعم هريدي / نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام ت / د / هادي نهر / بغداد ١٩٧٧م.
- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف للتفتازاني ت / د / عبد العال سالم مكرم / الطبعة الأولى / الكويت ١٩٨٣م.
- شرح المفصل لابن يعيش / عالم الكتب / بيروت.
- كتاب الشعر للفارسي ت / د / محمود الطناحي / مكتبة الخانجي بالقاهرة / الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ت / أحمد محمد شاكر / دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.
- الصحاح للجوهري ت / أحمد عبد الغفور عطار / دار العلم للملايين بيروت ١٣٩٩هـ.
- ضرائر الشعر لابن عصفور ت / السيد إبراهيم محمد / دار الأندلس / بيروت ١٩٨٠م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر / محمود الألوسي / المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١هـ.

- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي ت / د / رمضان عبد التواب / دار النهضة العربية / بيروت ١٤٠٥هـ.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام ت / محمود محمد شاكر / مطبعة المدني ١٩٧٤م.
- عقد الخلاص في نقد كلام الخواص لابن الحنبلي (ضمن جهود ابن الحنبلي اللغوية) دراسة وتحقيق نهاد حسوبي صالح / الطبعة الأولى / مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤٠٧هـ.
- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي شرح أحمد أمين وزميليه / الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- العمدة في غريب القرآن لمكي ت / د / يوسف المرعشلي الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ج٨ ت / د / مهدي المخزومي، د / إبراهيم السامرائي بغداد ١٩٨٥م.
- الفاخر في الأمثال للمفضل بن سلمة ت / عبد العليم الطحاوي / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.
- فرحة الأديب للأسود الغندجاني ت / د / محمد علي سلطاني / دار قتيبة / دمشق / ١٤٠١هـ.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري ت / د / إحسان عباس، د / عبد المجيد عابدين بيروت ١٣٩١هـ.

• كتاب في أصول اللغة (قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة) أخرجها / محمد خلف الله، محمد شوقي ١٩٦٩م.

• كتاب في التصريف للإمام عبد القاهر الجرجاني ت / د / محسن العميري الطبعة الأولى نشر دار التراث بمكة المكرمة.

• القاموس المحيط للفيروزابادي / مطبعة البابي الحلبي بمصر الطبعة الثانية ١٣٧١هـ.

• القرطبيّ (الجامع لأحكام القرآن) طبع دار إحياء التراث العربي / بيروت.

• الكامل في القراءات للهذلي مخطوط رقم ٣٦٩ بمكتبة الأزهر الشريف (قراءات).

• الكتاب لسيبويه ت / الأستاذ عبد السلام هارون / دار القلم بالقاهرة.

• الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري دار الفكر بيروت.

• لحن العامة للزُّبيدي ت / د / عبد العزيز مطر / دار المعارف بمصر ١٩٨١م.

• لسان العرب لابن منظور / دار صادر / بيروت / ١٣٨٨هـ.

• مجاز القرآن لأبي عبيدة ت / د / فؤاد سزكين / مكتبة الخانجي بمصر.

• مجالس ثعلب ت / الأستاذ عبد السلام هارون الطبعة الثانية / دار المعارف ١٩٦٠م.

• مجمع الأمثال للميداني ت / محمد أبو الفضل / عيسى الحلبي ١٩٧٧م.

• مجمل اللغة لابن فارس ت / زهير سلطان / الطبعة الأولى / مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ.

- المحتسب لابن جني ت / علي النجدي ناصف وزميليه / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ.
- المحكم لابن سيده ت / مجموعة من الأساتذة / مصطفى الحلبي ١٣٧٧هـ.
- مختار الصحاح للرازي / دار الفكر / بيروت.
- المذكر والمؤنث للمبرد ت / د / رمضان عبد التواب، د / صلاح الدين الهادي / مطبعة دار الكتب بمصر ١٩٧٠م.
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي ت / محمد أحمد جاد المولى وزميليه / مطبعة البابي الحلبي.
- المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ت / د / محمد الشاطر المدني / ١٤٠٣هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت / د / محمد كامل بركات / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٠٠هـ.
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري الطبعة الثانية - بيروت ١٣٩٧هـ.
- مشكل إعراب القرآن المكي ت / د / حاتم الضامن / دار الحرية بغداد ١٣٩٥هـ.
- المصباح المنير للفيومي / مكتبة لبنان ١٩٨٧م.
- معاني الحروف للرماني ت / د / عبد الفتاح شلبي / دار العالم العربي القاهرة ١٩٧٣م.
- معاني القراءات للأزهري ت / د / عيد درويش، د / عوض القوزي الطبعة الأولى ١٩٩١م.

- معاني القرآن للفراء ت / مجموعة من الأساتذة / مطابع الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ت / د / عبد الجليل شلبي / صيدا بيروت ١٩٧٣م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي ت / مرجليوث دار المستشرق / بيروت.
- معجم الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير / بيروت / ١٩٨٠م.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس ت / عبد السلام هارون / مصطفى الحلبي ١٣٨٩هـ.
- المعجم الوسيط إخراج مجموعة من الأساتذة / نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي ت / أحمد محمد شاكر / دار الكتب المصرية ١٣٨٩هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ت / د / مازن المبارك وزميله / الطبعة الأولى دار الفكر بدمشق ١٣٨٤هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني / ت / د / كاظم بحر المرجان / العراق / ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد / ت / محمد عبد الخالق عضيمة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٩هـ.
- المقرب لابن عصفور ت / أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري / بغداد ١٣٩١هـ.

- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع / ت / د / علي الحكمي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- الممتع في التصريف لابن عصفور ت / د / فخر الدين قباوة / المكتبة العربية بحلب ١٩٧٠م.
- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ت / د / محمد العمري نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى / الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ت / سدني قليزر ١٩٤٧م.
- النحو الوافي لعباس حسن / الطبعة الثالثة بدار المعارف ١٩٧٤م.
- نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ت / د / أحمد هريدي / مكتبة الزهراء / القاهرة / ١٩٩٠م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان ت / د / عبد الحسين الفتلي ١٤٠٥هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ت / د / زهير عبد المحسن سلطان / الكويت ١٤٠٧هـ.
- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز رسالة ماجستير تحقيق الطالب عبد الله عمر حاج بجامعة أم القرى بمكة.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ت / د / محمود الطناحي، وطاهر الزاوي / بيروت ١٣٩٩هـ.

• النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ت / د / محمد عبد القادر أحمد / دار الشروق بيروت ١٤٠١هـ.

• همع الهوامع للسيوطي ت / د / عبد العال سالم مكرم / الطبعة الأولى / دار البحوث العلمية بالكويت ١٤٠٠هـ.

• يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة ١٣٧٧هـ.

مطابع جامعة أم القرى